الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –

كليـــــة : العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قســـــم : علوم التسيير

تخصص : إدارة استراتيجية - ماستر 2 –

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

الموضوع :

دور القطاع الفلاحي في تطوير الصناعات التحويلية في الجزائر

دراسة حالة : ولاية الطارف

من إعداد الطالبة :

- شبيلـــــة عوني
- إينـــاس جلالي

تحت اشراف الأستاذ :
د. حدادة فريد

السنة الجامعية 2024/2023

شكر وتقدير

قال تعالى:"يرفع الله الذين امنوا منكم و الذين اوتوا العلم درجات"

اشكر كل من شجعني وحفزني لاتمام دراستي

كما اتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان الى استاذي القدير

" حدادة فريد"

على النصائح التي قدمها لنا لانجاز هذا العمل المتواضع

إهـــــــــداء

أهدي هذا العمل الى اعز ما أملك والدي

ووالدتي ,وكل من أحب إلي الخير من قريب

ومن بعيد

عوني شبيلة

إهـــــــــداء

أهدي تخرجي إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد طريق العلم لي والدي .

" العزيز " فريد

إلى من أرضعتني الحب والحنان وبلسم الشفاء والدتي الحبيبه " ليليا .

إلى روح الغائبين عن عيني و الحاضرين في قلبي دائما وأبدا جدي حبيبي و جدتي حبيبتي رحمهم الله و .

أنعمهم في جناته

لكل من كان عونا و سندا في هذا الطريق للأصدقاء الأوفياء و رفقاء السنين لأصحاب الشدائد و الأزمات .

و إلى من أفاضني بمشاعره و نصائحه

المخلصة

إليكم عائلتي الكبيرة أهديكم هذا الإنجاز و ثمرة نجاح التي لاطالما تمنيتها .

جلالي ايناس

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
فهرس	
مقدمة عامة	
الفصل الأول: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر	
مقدمة الفصل	6
المبحث الأول : ماهية القطاع الفلاحي و أهدافه و خصائصه	7
المطلب الأول: مفهوم الفلاحة و خصائصها	7
المطلب الثاني : أسباب تخلف القطاع الفلاحي	11
المبحث الثاني : السياسات الفلاحية في الجزائر	14
المطلب الأول: السياسة الفلاحية في ظل التسيير الذاتي	14
المطلب الثاني : السياسة الفلاحية في ظل الثورة الزراعية	16
المبحث الثالث : القطاع الفلاحي بين واقع و متطلبات الاصلاح	25
المطلب الأول : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر	25
المطلب الثاني : سبل نجاح الاصلاحات في القطاع الفلاحي في الجزائر	28
المطلب الثالث : مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية في الجزائر	30
خلاصة الفصل:	34
الفصل الثاني : مدخل للصناعات التحويلية في العالم والجزائر	
مقدمة الفصل	36
المبحث الأول: المبحث الأول : ماهية الصناعة التحويلية	37
المطلب الأول: التأصيل النظري للصناعات التحويلية	37
المطلب الثاني : أنواع الصناعات التحويلية	39
المطلب الثالث : أهمية الصناعة التحويلية و متطلبات تطويرها	44
المطلب الرابع : تطور قيمة الصناعة التحويلية في الاقتصاد العالمي	46
المبحث الثاني : مقومات و واقع الصناعة التحويلية في الجزائر	48
المطلب الأول : مقومات الصناعة التحويلية في الجزائر	48
المطلب الثاني : واقع الصناعة التحويلية في الجزائر	50

المطلب الثالث : معوقات الصناعة التحويلية في الجزائر و سبل معالجتها في إطار برنامج التنوع الاقتصادي	54
المبحث الثالث : دور القطاع الفلاحي في تطوير الصناعة التحويلية	60
المطلب الأول : المؤسسات الغذائية و القطاع الفلاحي	60
المطلب الثاني : العلاقة بين القطاع الفلاحي و المؤسسات المالية	64
المطلب الثالث : مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري	65
المطلب الرابع : مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الخام الصناعي و في خلق القيمة المضافة داخل قطاع الصناعات التحويلية	66
خاتمة الفصل :	69
الفصل الثالث : واقع القطاع الفلاحي لتطوير الصناعات التحويلية في ولاية الطارف	
مقدمة الفصل	71
المبحث الاول: دراسة تشخيصية لولاية الطارف	72
المطلب الاول: الموقع الجغرافي و الإمكانيات الفلاحية والصناعية لولاية الطارف	72
المطلب الثاني: مديرية المصالح الفلاحية و البرامج الفلاحية لولاية الطارف	80
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية	81
المبحث الثاني : مساهمه صناعه الغذائية التحويلية في تنميه الاقتصاد الوطني:	84
المطلب الاول :واقع الصناعات الغذائية في الجزائر:	85
المطلب الثاني: دور مؤسسات الصناعة الغذائية في تنميه الاقتصاد الوطني	88
المطلب الثالث: توجه مؤسسات الصناعة الغذائية الجزائرية نحو التصدير الخارج	89
المبحث الثالث : جهودات السلطات المحلية للنهوض بالقطاع الفلاحي لولاية الطارف .	94
المطلب الأول : الإستثمارات الفلاحية المدعمة من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية لولاية الطارف.	94
المطلب الثاني : الدور التنموي للبرامج الفلاحية في الولاية .	98
المطلب الثالث : المشاكل والصعوبات التي تواجه الصناعات الغذائية في ولاية الطارف	103
خلاصة الفصل :	105
الخاتمة العامة	
ملخص الدراسة	
قائمة المراجع	
الملاحق	

مقدمة عامة

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم النامية والمتقدمة فهو الركيزة الأساسية التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تظهر أهميته من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام ويشكل مصدرا للغذاء والمواد الأولية ويستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة، كما يساهم في توفير المدخلات الوسيطية للعديد من الصناعات وتساهم كذلك في الحصول على الموارد المائية من خلال عائدات الصادرات من السلع الزراعية.

منذ الاستقلال والاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية لقطاع المحروقات سواء من حيث الموارد الأولية أو من حيث البنية التنموية، أو حتى من حيث الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث تعتمد عليه بصفة كلية تقريبا في دعم ميزانيتها العمومية من أجل تغطية نفقاتها الجارية، ونظرا لأن قطاع النفط مرتبط ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، فقد أثر على عائداتها البترولية لاسيما وقت الأزمات. فأكثر من 98% من مداخيل الجزائر من العملة الصعبة تأتي من تصدير البترول، ما يعكس الخلل الهيكلي في البنية الاقتصادية الكلية في الجزائر، اقطاع استراتيجي كالقطاع الزراعي لم توليه الحكومات المتعاقبة الأهمية اللازمة حتى وان تم الاهتمام به كان ذلك دون رؤية واستراتيجية واضحة المعالم، فبعد الاستقلال انتهجت الجزائر عدة سياسات تنموية لم يحظى فيها القطاع الفلاحي بالاهتمام الكافي مقارنة بالقطاعات الأخرى، مما دفع بالدولة في الكثير من الأحيان اللجوء إلى الاستيراد لتحقيق الأمن الغذائي في البلاد وعلى الرغم من مرور ثلاثة عقود على الألفية الثالثة التي اعتبرت نقطة تحول في المسار التنموي الوطني، بسبب توافق الظروف الداخلية والخارجية واستعادة الجزائر لأمنها الداخلي والوفرة المالية التي أتاحتها عائدات النفط، إلا أنها لم تنجح بنقل الاقتصاد الجزائري إلى مرحلة النمو الاقتصادي والاجتماعي خارج الإيرادات النقطية، ورغم توفر الجزائر على كل المقومات التي تجعل منها بلدا زراعيا بامتياز كالأراضي الخصبة والمياه المخصصة

للسفي، إلا أنها مازالت تراوح مكانها دون إيجاد الحلول المناسبة للإقلاع بهذا القطاع، أو إيجاد الحلول المناسبة لمشكلاته.

الجزائر كسائر البلدان النامية تسعى لتنمية قطاعها الزراعي وتعتبر التنمية الزراعية من أهم الآليات التي تبنتها لتطوير وتنمية أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، وبعد انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية أصبح النهوض بالتنمية الزراعية في الجزائر من الضروريات، وقد بدا ذلك جليا من خلال جملة الإصلاحات.

❖ **أولا : إشكالية الدراسة**

بناءا على ما سبق ذكره يمكن أن نطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

- **ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، وما مدى مساهمته في تطوير الصناعات التحويلية في الجزائر عامة وولاية الطارف خاصة ؟ .**

ثانيا : الأسئلة الفرعية

للوصول إلى إجابة وافية عن الإشكالية الرئيسية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي مراحل تطور القطاع الفلاحي في الجزائر ؟
- ما هي الإمكانات التي يتوفر عليها القطاع الفلاحي في الجزائر ؟
- ما هو واقع وامكانيات مقومات الصناعة التحويلية في الجزائر ؟
- ما الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في تطوير الصناعة التحولية ؟
- ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الصناعة التحولية الغذائية في ولاية الطارف ؟

❖ **ثانيا : فرضيات الدراسة :**

لمعالجة الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم وضع الفرضيات التالية :

1-مر القطاع الفلاحي بعدة مراحل حيث سعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل وفق المخططات الاستراتيجية التي وضعتها الجزائر السلطات الجزائرية؛

2-تتمتع الجزائر بإمكانيات فلاحية طبيعية ومادية وبشرية تجعلها تحقق الإكتفاء الذاتي وتحقق فوائض في جميع المنتجات؛

3-شهد القطاع الصناعي والصناعة التحويلية طفرة نوعية في السنوات الاخيرة من حيث جودة المنتجات والكميات المنتجة سواء من طرف القطاع الخاص أو العمومي؛

4-تبقى مساهمة القطاع الفلاحي في الجزائر غير كافية في العديد من القطاعات بسبب المردودية الانتاجية الضعيفة؛

5- تعد ولاية الطارف ولاية فلاحية بامتياز بفضل ما تمتلكه من إمكانيات، إلا ان هذه لامكانيات غير مستغلة بالطريقة المثلي لتطوير الصناعة التحويلية في الولاية.

❖ **أهداف الدراسة :**

نهدف من خلال هذه الدراسة الوقوف على الى التعريف بالإمكانيات الفلاحية والحيوانية في الجزائر وولاية الطارف ودورها في تطوير وتنمية الصناعة التحويلية في الجزائر، مع تسليط الضوء على المشاكل والعراقيل التي تعترض تطور والتكامل القطاعين الحيويين، مع التطرق إلى مختلف السياسات المتبعة والمطبقة لتطوير القطاع الفلاحي والصناعة التحويلية في الجزائر.

❖ **أهمية الدراسة :** تكمن أهمية الدراسة في :

- يعتبر القطاع الفلاحي أحد ركائز الاقتصاد الجزائري .
- يعد القطاع الفلاحي ثروة فهو البديل الإستراتيجي للنفط مستقبلا .
- يعتبر القطاع الفلاحي الداعم والمصب لتطوير الصناعة التحويلية .

❖ **أسباب اختيار الموضوع :**

- توسيع المعرفة فيما يخص الصناعة التحويلية خاصة الغذائية .

- الرغبة للبحث في مجال القطاع الفلاحي و علاقته المباشرة بقطاع الصناعة التحويلية الغذائية .
- الوقوف على جهود الدولة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع .
- واقع الصناعة الغذائية بولاية الطارف كمثال لتغطية على الأقل الإحتياجات حتى على صعيد الشرق الجزائري .
- مدى أهمية القطاع الفلاحي في تطوير الصناعة التحويلية .

❖ **منهج الدراسة :**

يحتاج الموضوع الذي تطرقنا إليه إلى مجموعة من المناهج والأدوات التي تمكننا من سهولة دراسته، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال الاستعانة بجملة من المعلومات والمعارف التي تحتوي الكتب، المذكرات، بالاضافة للمنهج التحليلي والاستقرائي في دراسة الحالة والتي حاولنا فيها التركيز على واقع القطاع الفلاحي في تطوير الصناعة التحويلية في الولاية.

❖ **هيكل البحث: هيكل البحث يكون كالتالي:**

بناءا على طبيعة المشكلة محل الدراسة و وفقا للهدف منها ، و استنادا على فرضياتها ، فن الدراسة المقترحة تكون وفقا لخطة منطقية يتم تقسيمها إلى ثلاث فصول :

يتناول الفصل الأول : و الذي وضع تحت عنوان : تطور القطاع الفلاحي في الجزائر

و ذلك من خلال ثلاثة مباحث ، حيث يتطرق المبحث الأول إلى واقع القطاع الفلاحي الجزائري خلال 1962 – و ظل إعادة الهيكلة للمستثمرات الفلاحية و كذا أهم الإصلاحات التي طرأت على القطاع الفلاحي ، و يتطرق المبحث الثاني إلى السياسات التي انتهجتها الجزائر القطاع الفلاحي و المبحث الثالث

و الفصل الثاني حاولنا فيه دراسة الصناعة التحويلية بصفة عامة و في الجزائر خاصة ، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الصناعة التحويلية و أنواعها و أهميتها و كذا متطلبات تطويرها و يتطرق المبحث الثاني عن مقومات و واقع الصناعة التحويلية في الجزائر ، إضافة إلى آدائها و مساهمتها في التوظيف و إجمالي الصادرات ، كما تم التطرق إلى معوقات الصناعة التحويلية و استراتيجية تطويرها .

أما المبحث الثالث فتناولنا فيه الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في تطوير الصناعة التحويلية .

أما الفصل الثالث (دراسة حالة) تم التطرق إليه من خلال ثلاث مباحث ، حيث تناولنا في المبحث الأول الإمكانيات الفلاحية و الصناعية لولاية الطارف .

أما المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله إلى مساهمة الصناعة التحويلية الغذائية في القيمة المضافة و كذا في الصادرات و الواردات .

أما المبحث الثالث فخصصناه إلى إجراءات المرافقة لتطوير الصناعات التحويلية في ولاية الطارف خاصة و الجزائر عامة إضافة إلى التحفيزات الضريبية و سبل الدعم المقدمة من طرف الدولة ، و بعض المشاكل الفلاحية للولاية.

تمهيد

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات أي دولة باعتباره القطاع الذي يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، لذلك تحتل مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية نظرا لأهميتها والخصائص التي تتميز بها عن باقي القطاعات، وهذا ما جعل الجزائر غداة الاستقلال، تعتني بهذا القطاع وتسعى لإصلاحه من خلال عدة سياسات وبرامج لتنمية هذا القطاع الفعال حتى تصل إلى المستوى المرغوب فيه ولقد كان لهذه السياسات وبرامج الإنعاش أثر إيجابي على خاصة وعلى تطوير مسار التنمية الاقتصادية عامة، لتوضيح ذلك تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث: تناولنا في المبحث الأول ماهية القطاع الفلاحي وأهدافه وخصائصه، أما فيما يخص المبحث الثاني فتحدثنا عن السياسات الفلاحية في الجزائر من سنة 1963 إلى غاية 2007. و في المبحث الثالث درسنا القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح.

المبحث الأول: ماهية القطاع الفلاحي وأهدافه وخصائصه:

المطلب الأول: مفهوم الفلاحة وخصائصها:

أولا: تعريف الفلاحة:

إذا أخذنا الفلاحة بمفهومها اللغوي أو الاصطلاحي، فإننا تحدها مشتقة من الكلمتين (agree) وتعني الحقل أو التربة وكلمة (Culture) تعني العناية، وعلى هذا يمكن القول أن الفلاحة هي العناية بالأرض، فالفلاحة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها الفلاح كخدمة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية وتربية الحيوانات وذلك للحصول على متوحات حيوانية كالحليب وتربية الدواجنوالنحل وغيرها، فالفلاحة هي علم وفن ومهنة ومهارة للموارد الأرضية، وأنها ليست بطريقة من طرق الحياة للحصول على العيش فهي قطاع من القطاعات الفعالة.[1]

لقد شمل مفهوم الفلاحة نشاطات زراعية مختلفة وعليه تعتبر الفلاحة حقلا واسعا من الأنشطة الزراعية التي تمارس فيها الإنسان نشاطه من أجل العيش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد لا تحد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات كالفلاحة والزراعة....

[1] قيمور سيد أحمد ، التأمين الفلاحي في الجزائر آفاق ، رسالة المجاستر كلية العلوم التسيير و العلوم الاقتصادية ، جامعة ابن خلدون تيارت ، 2015/2014 ص 30.

حيث أصبحت الفلاحة لا تقتصر فقط على العمليات الخاصة برعاية التربة والأرض، بل تقتم أيضا بنشاطات أخرى كرعاية الحيوان وتحسين النبات ومستلزمات الزراعة من آلات وأسمدة وبذور

وأدوية. وتعرف الزراعة حسب منظمة الأمم المتحدة يركز عن المفهوم الحديث والضيق للزراعة، إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات مستلزمات الإنتاج الزراعي

وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية.

وزرع ونحو أما التعريف الحديث للفلاحة يضيف صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية، غير أننا نلاحظ أن كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى أو المدلول

وعندما تقول مثلا للمساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي فإنها تعني نفس الشيء[1] .

إن الزراعة تضم جميع الأنشطة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج لتحسين نمو الإنتاج النباتي والحيوان وذلك يقصد توفيرها للإنسان.

[1] عياش حذيفة , سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر , رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية و الاعلام جامعة الجزائر 2011/2010 ص 17-19

والفلاحة عند ابن العوام هي فلاحة الأرض والحيوان وفلاحة الأرض هي الغالب والمسيطر وتعني

القيام بشؤون الأرض من حرث ذلك.[1]

ثانيا : خصائص الفلاحة

1- ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الزراعة :

تتميز الزراعة بارتفاع نسبة رأس المال الثابت اللازم للعملية الإنتاجية وذلك مقارنة بغيرها من النشاطات الأخرى، إذ يعتبر البعض قيمة الأرض وما عليها من المباني من 70% إلى 675% وعليه فإن النشاط الزراعي تختلف عن غيره من النشاطات الأخرى بميزة كون الأرض العامل الأساسي في الإنتاج وما يتبع ذلك من خصائص اقتصادية، فالأرض عنصر غير مرن طالما أن مساحة الأرض الصالحة للزراعة محدودة كذلك تبقى عملية تحويل الأراضي الأخرى إلى أراضي صالحة للزراعة محدودة بعدة عوامل منها عوامل مالية كما أن كون الأرض العنصر الأساسي في الانتاج الزراعي ينشأ ظروفا معينة كارتفاع نسي للتكاليف الثابتة التي يتحملها المنتج على المدى القصير.

[1] محمد غسان , ابن العوام وكتاب الفلاحة كلية الفنون الجميلة جامعة دمشق2013 ص 7-8

2- العشوائية

العشوائية إذا كان الإنتاج الفلاحي يتميز بالموسمية، كما ذكرنا فهو عدة عوامل عشوائية تجعله متغيرا من ناحية العرض، فقد يكون الإنتاج وفيرا في موسم ما لكن تدخل بعض العوامل الطبيعية التي تخرج عن إرادة الإنسان تجعل هذا الإنتاج لا يسوق ومن بين هذه العوامل الكوارث الطبيعية كالفيضانات والحشرات الضارة والأمراض الطفيلية التي تصيب الزراعة.[1]

3-موسمية الإنتاج الزراعي ومحدودية التحكم في حجمه ونوعيته:

المعتادة في حين تختلف عن الإنتاج في الصناعة والذي يستمر بصورة دائمة [2]طوال السنة وهذا تحت الظروف أن الطلب على المحاصيل الزراعية يتميز بالاستمرار على مدار السنة ويترتب على هذه الخاصية وجود ظاهرة البطالة الموسمية وكذلك موسمية الدخل خصوصا إذا كان الإنتاج الزراعي يقوم

أساسا على التخصص في الإنتاج.

4-ضخامة التقلبات السعرية السوقية

ينيين مما سبق أن الزراعة تتسم بضخامة تقلباتها السعرية السوقية خاصة عند مقارنتها بغيرها من الصناعات الأخرى ويرجع ذلك إلى ضعف مرونة العرض ومرونة الطلب

[1] عمر شعبان , تشكل اسعار المنتجات الفلاحية رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية بالجزائر1988 /1989 ص 96
[2] هادف عبد الله , واقع تسويق المنتوج الفلاحي بالجزائر رسالة ماستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير جامعة ابن خلدون تيارت 2012/2011 ص ص 5.4

للمنتجات الزراعية وعلى الرغم من ذلك يظهر كأنه بيع تحت ظروف سوف تنافسية كاملة، إلا أنه غالبا ما يتحول ونتيجة إلى طبيعة النشاط الزراعي التسويقي إلى سوق احتكار من قبل منظمي السوق كما أن هناك عوامل متعددة تأثر على تذبذب الأسعار المحلية للمنتجات الزراعية وطرق ومكان بيعها وطريقة تسويقها وتعبئتها.

5- ارتباط العمل الزراعي بالمعيشة الريفية:

تعتبر الزراعة إحدى سبل الحياة وعليه فإن هناك ارتباط وثيق بين العمل المزرعي والمعيشة الريفية بمعنى أن ميول الفلاح ومزرعته بخثلان وحدة إنتاحية واحدة يصعب الفصل بينهما، فكثير من العمليات الزراعية يتم إعدادها بالمنزل كما يعتمد المزارع بصفة أساسية على أفراد أسرته كمصدر لعنصر العمل

الإنسان الذي تحتاجه للمزرعة.

6- صعوبة تحديد التكاليف الزراعية:

هنا يصعب تحديد تكاليف المنتجات الزراعية بحيث تتصف معظم هذه المنتجات بالمشتركة كالقمح واللحم والصوف، إضافة إلى أن عملية تدريج المنتجات يعني وجود منتجات وعمليات إنتاجية واحدة ويصعب التميز أو الفصل بينها، حتى نهاية مرحلة الإنتاج والتي تعرف بنقطة الاشتقاق وتضم المنتجات المشتركة منتجات رئيسية وأخرى ثانوية أقل من حيث الأهمية والقيمة (مثلا اللحم منتوج أساسي والصوف منتوج (ثانوي).

7-ضخامة قيمة الخدمات التسويقية

يترتب على خاصية موسمية الإنتاج الزراعي ظهور الحاجة الملحة للاستعانة بالخدمات التسويقية التخزينية كوسيلة للحفاظ على أسعارها كما تتصف بعض المنتجات بقابليتها السريعة للتلف كالحليب وبعض أنواع الخضر والفواكه، ومن هذا فإن تخزين هذه يتطلب أماكن خاصة وتكلفة إضافية عالية وخاصة وأن بعض ! المنتجات تتميز بالضخامة (كبر الحجم والوزن) بالنسبة إلى قيمتها ولا شك أن هذه الخاصية آثار مباشرة تعكس على الغالبية العظمى من الخدمات والوظائف التسويقية كالتجميع والنقل والتخزين وبالتالي فارتفاع تكلفتها قد يعيق في بعض الحالات تدفق هذه المنتجات من أماكن وأزمنة إنتاجها إلى أماكن وأزمنة استهلاكها[1].

رابعا: أنواع الزراعة

غير عدة أنواع للزراعة، من أهمها:

1. **الزراعة المتخصصة:** يتخصص هنا في زراعة منتج معين مثل: القمح أو القطن أو القهوة...الخ، ويمكن أن يكون التخصص في أكثر من منتوج ولكن أغلبية الدخل النقدي بأني من منتوج معين، إنتاج هذه المزارع يكون في الغالب مخصص للتصدير، ومن أهم فوائد التخصص: تزويد الفلاح بالخبرة والتجربة، تسهيل عملية الزراعة كالحرث الحصاد الري...الخ، يسهل عملية تصنيف المنتوج وتسويقه، كما يسهل القيام بالأبحاث العلمية والدراسات الفنية، إلا أن هناك عنصر مخاطرة عالي بسبب الاعتماد على محصول واحد.
2. **الزراعة المتنوعة:** نجد في هذا النوع تنوع المنتجات من حيث النشاط (زراعي، نباتي حيوان من حيث عدد المنتجات (قمح، حضر، فواكه في النشاط الزراعي، وتربية المواشي، الطيور في النشاط الثاني)، ومن فوائد هذه الزراعة بعد:
   - المحافظة على خصوبة التربة عن طريق إتباع نظام الدورات الزراعية.

[1] هادف عبد الله واقع تسويق المنتوج الفلاحي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، من 96

- ضمان استغلال الأرض وتشغيل العمال طول فترة السنة.
- التقليل من عنصر المخاطرة نظرا لتنوع النشاط الزراعي بصورة دورية.

3. **الزراعة الواسعة:** تحد هذا النوع من الزراعة في المناطق التي تتوفر على مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية ولكن لا تستغل على أحسن ما يرام . بسبب قلة السكان أو قلة توفير عوامل الإنتاج الزراعي الحديث وغيرها في هذه الحالة يزرع جزء من المساحات الشاسعة والجزء الآخر يترك لاستراحة الأرض وهو ما يعرف بنظام التبوير الدوري أو نظام التعاقب.

4. **الزراعة الكثيفة:** ظهر هذا النوع عندما ازدادت حاجة الإنسان إلى الاستقرار وارتفاع مستوى الثقافة الزراعية وتناقص الأراضي الجديدة وأخذ الفلاح في تقسيم أرضه إلى أكثر من منتوج بحيث بدأ يستعمل المخصبات والأسمدة النباتية الكيماوية والعضوية بكثافة في الأراضي الزراعية وابتكر الدورة الثنائية والثلاثية للزراعة وعلى هذا المنوال ظهر ما يعرف بالزراعة الكثيفة خاصة في الأراضي المزدحمة بالسكان وذات القيمة المرتفعة وبالتالي تنوعت المنتجات الزراعية وخف إجهاد التربة.

المطلب الثاني: أسباب تخلف القطاع الزراعي:

وبتحليل الأوضاع الاقتصادية تجد أنها لا تزال تصدق مع كثير من الدول النامية وتتحلى أسباب

التخلف في القطاع الزراعي فيما يلى.[1]:

أولا: إن معظم الأراضى القابلة للزراعة في كثير من الدول ذات طابع صحراوي أو صخري أو أنها مكسوة بالغابات وما إلى ذلك.

ثانيا : إن كثيرا من البلدان تعاني من قلة المياه ومشاريع الري فهي تعتمد على سقوط الأمطار التي يصعب التحكم في كمياتها أو مواعيدها أو توزيعها. ثالثا: إن الكثير من الأراضي الزراعية قد تفقد خصوبتها نظرا للإهمال وسوء الإدارة فتصبح أراضي غير صالحة للزراعة.

رابعا: تدني الإنتاجية الزراعية نتيجة الجهل المزارعين وعدم استجابتهم للإرشاد الفلاحي، مما يترتب عليه تدني خصوبة الأرض أنواع البذور وبدائية الأساليب والطرق الزراعية المتبعة وما إلى ذلك.

خامسا: انعدام سياسة سعرية ومالية ملائمة تستطيع استقطاب الأموال اللازمة للاستثمار في قطاع الزراعة من أجل إنتاج زراعي مربح.

سادسا : عدم كفاءة أجهزة الإرشاد الفلاحي في توفير النصح والإرشاد الجماهير الفلاحين ومساعدهم على تنمية زراعتهم وتطوير أساليبهم الزراعية.

[1] فوزية غربي, الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية, رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة 2008/2007 ص 52-53

سابعا: عدم توفير نظام قادر على توفير المتطلبات والمدخلات الزراعية الحديثة إلى الفلاحين في الوقت المناسب وبالسعر المناسب.

ثامنا: عدم توفير الإمكانيات أو الأموال الكافية لتعميم برنامج متكامل للإقراض الزراعي يستند منه غالبية الفلاحين بالحصول على القروض الزراعية بشروط ميسورة

تاسعا: قلة أو عدم وجود الطرق والمسالك بين المزارع والأسواق مما يعيق وصول الخدمات والتجهيزات اللازمة إلى الفلاحين في حينها من جهة وتسويق الإنتاج من جهة أخرى

وبالنسبة للدول العربية ومنها (الجزائر) تحديدا، فقد بدأت مظاهر التخلف تلك إلى تراجع نسبي في نسب الاكتفاء الذات وذلك على الرغم من الزيادة الملموسة في إنتاج جميع المواد الغذائية خلال فترة الثمانينات، إلا أن هذه الزيادة لم تكن كافية لتحسين نسبة الاكتفاء الذان في معظم المواد الغذائية، بل أن صورة الإكتفاء الذان تراجعت بنسبة كبيرة، وذلك بسبب الاعتقاد على مياه الأمطار القليلة والموسمية، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار الفلاحي بصفة عامة تواضع المستويات التقنية ومعدلات الإنتاجية لمعظم المحاصيل والمنتجات الأساسية

ومما يزيد من تخلف القطاع الزراعي، ويعقد من مهمته ويزيد الفجوة بين معدلات الإنتاج والاستهلاك ويمكن توضيح ذلك فيما يلي [1]:

[1] علي عبد الرحمن علي الزراعة العربية و تحديات القرن 21 اللجنة المصرية للتخطيط العدد 2 2002 ص 262/261

1-زيادة عدد السكان معدلات مرتفعة الذي يتطلب زيادة في احتياجات السكان للغذاء والخدمات الاجتماعية، كما يصاحب كذلك زيادة في السكان وزيادة سوق الطلب على العمل الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

2-محدودية الموارد المالية بسبب الجفاف مما يستلزم استخدام الموارد المائية بكفاءة.

3-ضعف المستوى العلمي والتكنولوجي.

4-التأثيرات السلبية للعولمة وما تفرضه من منافسة وحرية التجارة وانتقال عناصر الإنتاج ومنها التكنولوجيا وأرض المال والعمالة وخصوصا مع تنامي المنظمة العالمية للتجارة وما تفرضه من اتفاقيات متعددة الأطراف.

المطلب الثالث: أهمية القطاع الفلاحي:

1-المساهمة في الناتج الوطني

تختلف هذه المساهمات باختلاف الإمكانيات والموارد الفلاحية المتاحة من دولة لأخرى، فهناك بلدان اقتصادها قائم على المناطق الحضرية تقدر مساهمتها بأقل من 67% من الناتج الوطني وهناك بلدان اقتصادها سائر في طريق التحول إلى نظام السوق (تتراوح نسبة المساهمة بين 67% و 25% في حين تقدر حصة الناتج الفلاحي من الناتج الوطني للبلدان التي اقتصادها قائم على الفلاحة بأكثر حتى تصل الى 9664 و يرجع التفاوت بين النسب لأسباب منها تطوير القطاعات الأخرى غير الفلاحية و خاصة القطاع الصناعي في البلدان المتقدمة ومع هذا يبقى الناتج الفلاحي جزء هام من الناتج الوطين حيث تقوم هذه الدول بتصدير العديد من السلع الغذائية.

2-توفير الأيدي العاملة

تعتبر الفلاحة قاعدة أساسية لتوفير فرص العمل والتشغيل خاصة أنه لا يتطلب سوى الحد الأدنى من المهارات مقارنة بأنشطة العمل الأخرى وعادة يستوعب العمال الذين لا يجدون فرص عمل في الأنشطة الأخرى. وتختلف نسبة استيعاب القطاع الفلاحي للعمالة من بلد لآخر حسب الأنظمة الاقتصادية، وفي البلدان القائم اقتصادها على الفلاحة يستوعب قطاعها من 9650 إلى 9693 باعتبار أن معظم السكان يقيمون في المناطق الريفية[1].

واستخدام الأساليب الفلاحية التقليدية، أما في البلدان المتقدمة فإنها تستوعب أقل من 64% فقط من نتيجة التقدم العلمي في الفلاحة (الآلات).

3-توفير المواد الخام للصناعة

إن الكثير من الصناعات التحويلية كصناعة والتبغ الزيتون المعلبات تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية من أصل فلاحي، ولذا فإن تطورها مرهون بإنتاج المواد الأولية للفلاحة بالمقادير والمواصفات المناسبة.

4-الفلاحة مصدر للعملة الصعبة

تساهم الفلاحة في تحصيل العملة الصعبة الناتجة. عن تصدير وإحلال الكثير من المنتجات الفلاحية ولذلك فإن كثير من الدول في العالم أصبحت تطبيق بعض السياسات من أجل تنمية وتطوير أهم المنتجات من أجل زيادة المبادلات التجارية، ولذلك تعتر الفلاحة مصدرا من المصادر التي تساعد على الحد من الاستيراد.[2]

[1] قصور سيد أحمد العامين الفلاحي في الجزائر، واقع وأفاق، رسالة ماستر كلية العلوم الإقتصادية والمارية والتسيير، جامعة ابن خلدون، ثارت 2014/2015، من 30

[2] رابح زيدي ,تمويل و تطور قطاع الفلاحة ف الجزائر,رسالة ماجستر كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1988/1987 ص 21

5-استخدام المنتجات الصناعية :

يقوم القطاع الزراعي باستخدام كثير من المنتجات الصناعية كمدخلات الإنتاج مثل صناعة الأسمدة والمبيدات والجرارات ومختلف الآلات الفلاحية ومن ثمة فإن تنمية القطاع الزراعي يتبعها تنمية في معظم الصناعات خاصة ما يعرف بالصناعات الزراعية.[1]

6-الحد من استيراد المواد الغذائية وصرف النفقات المتخصصة هذا الاستيراد في مجالات أخرى كنقل

من المنتجات التكنولوجيا أو التأطير في الميدان الفلاحي، حيث يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع، كالمنتجات النباتية (مثل الحبوب، الخضر ، الفواكه، والمنتجات

الحيوانية).[2]

7- الحد من الهجرة الريفية وبالتالي العمل على التوازن الجهوي بين المدينة والريف ذلك من خلال توفير معظم الخدمات الضرورية للفلاح أو العامل في الريف.

8- العمل على التخلص من التبعية والقيمة الاقتصادية الدولية خاصة في مجال التغذية، حيث أن معظم الدول النامية تعاني من النقص في المواد الغذائية الضرورية والدول المسيطرة في هذا المجال. الدول المتقدمة والتي أصبحت تستعمل الغذاء كسلاح تحدد به

[1] عابد شريط,مجلة الخلدونية جامعة ابن خلدون العدد 01 2012 ص8

[2] عقال عبد الحكيم , البحث عن الأمثلة لمردودية الانتاج في القطاع الزراعي رسالة الماجستر كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2014 ص 233

مختلف الدول المستوردة حتى تبقى هذه الدول دائما في تبعية اقتصادية وسياسية للدول المصدرة هذه المنتجات الغذائية.[1]

9- المساهمة في تكوين رأس المال : اعتبار القطاع الفلاحي المصدر الرئيسي للثروة، حيث لا يزال هو المصدر الرئيسي اللازم للتنمية الاقتصادية للدول ويمكن للدولة أن تحصل على الأموال اللازمة عن طريق فرض ضرائب على القطاع الفلاحي.

المبحث الثاني: السياسات الفلاحية في الجزائر:

المطلب الأول: السياسة الفلاحية في ظل التسيير الذاتي

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال يتسم بالتبعية للخارج والاحتلال الجهوي، حيث أن الثروة الزراعية تتمركز في أقصى الشمال والاحتلال حتى في الجهة الواحدة، حيث تعد الأراضي الأكثر خصوبة تتمركز في متيحة وسهول عنابة ووهران وهناك اختلال حتى في الفلاحة الواحدة بين المدن والأرياف، ولقد كان الاستعمار مهتما بالرأس مالية الزراعية التي توفر السلع للسوق وبعد مغادرة المستعمرين، البالغ عددهم . آنذاك 900 ألف أروي أدى ذلك إلى شعور اقتصادي واجتماعي، فتراجع النشاط الاقتصادي بسبب مغادرة الأوربيين لقطاعاتهم الفلاحية، فالخفضت الاستثمارات وتراجعت الصادرات خاصة الموارد الاستهلاكية والتجهيزات كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بحاجة إلى إعادة نظر كلية وكانت فكرة الاهتمام بالقطاع الفلاحى وإصلاحه قائمة قبل الاستقلال، فطرحت الفكرة في مؤتمر

[1] عبيدي مدني , دور الاعتماد الايجاري في التنمية الفلاحية في الجزائر رسالة ماجستير كلية العلوم الااقتصادية بالجزائر2009/2008 ص 06

الصومام حول ضرورة القيام بإصلاح زراعي وكانت لأول مرة تحظى باهتمام نتيجة البؤس والفقر السائد في الأرياف.[1]

وكان التسيير الذان مطبقا في الكثير من المزارع قبل الإعلان الرسمي للاستقلال في حين تطبيقه الشرعي لم يتم إلا بعد الإعلان المرسوم 63/88 للممضى في 18/03/1963 الذي يحدد حقوق الملكية الشاعرة حيث لا يملكها أي شخص.

مرسوم 02 رقم 63/90 الممضى في 18/03/1963 الذي أرسى نظام التعبير الذان يقضي بتأميم حزلي لأراضي بعض كبار الملاك، فشمل هذا المرسوم[2] 127 مزرعة معظمها منتصة في إنتاج المحاصيل

التصديرية.

و مرسوم رقم 63 /98 الممضى في 28/03/1963 جاء ليحدد كيفية توزيع دخل قطاع التسيير الذاتي . و لقد ظلت الممتلكات مسيرة لمدة عام من طرف لجان التسيير دون أي تدخل من طرف السلطات المركزية لانشغالها بتنظيمات حول السلطة ولقد كانت هذه اللحان موجودة قبل الاستقلال

(حيث تشكلت داخل المستثمرات الفلاحية ردا على المنظمة العسكرية السرية التي كانت تستعمل

[1] نور محمد لمين , دور الموزانة العامة في التنمية الريفية و الفلاحية كبديل اقتصادي خارج اطار المحروقات رسالة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ص 118

[2] جلولي محمد في القطاع الخاص و التنمية الفلاحية رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة ابن خلدون تيارت 2011/2010

العنف وتدمر الممتلكات) و تمثلت أهداف التسيير الذان فيما يلي:

- حماية الأملاك الشاغرة.

-مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العناد و المعدات.

- وضع حد للأملاك الكبيرة و منه الملاك الكبار.

- تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية.

-توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين.

-تحدي المعمرين الذين رحلوا الوسائل و العناد الصالح في القطاع الفلاحي، و تركوا الوسائل غير

-تسيير المزارع الشاعرة تمثل في مهام :

الديوان الوطني للإصلاح الزراعي وهو جهاز تابع لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ينظم ويسير المزارع الشاغرة ويشرف على الأعمال المالية والإنتاج والتسويق والتموين واعتبر هذا الديوان مؤسسة عمومية مستقلة يديرها مجلس برأسه رئيس الحكومة ومسير يمثل وزارة الفلاحة يساعد الديوان هيئات محلية ووطنية.[1]

[1] نفس المرجع السابق جلولي محمد رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية (التنمية الفلاحية في القطاع الخاص ص:29)

المطلب الثاني: السياسة الفلاحية في ظل الثورة الزراعية

لقد جاءت هذه الإصلاحات في فترة مهمة في تنمية الاقتصاد الجزائري، حيث تصادفت مع تأميم المحروقات وإطلاق المخطط الرباعي الأول 1970/1973 وكانت عملية التخطيط مبنية على الربح البترولي، حيث جاء الأمر رقم 71/73 المؤرخ في الأنوفمبر 1979 المتضمن الثورة الزراعية، وقد تضمن هذا الأمر 280 مادة جاءت لتحديد هذا الأمر وتوضيحه، قامت الثورة الزراعية على مبدأ الأرض لمن تخدمها وأهم نقاطها ما يلي:

- تنظيم ملكية الأرض من حيث الشروط ومقدار ونوعية التملك.
- تنظيم الإنتاج الزراعي من حيث مناطقه وأنواعه وتوزيعه ...الخ
- تحسين وحماية الإنتاج الزراعي بتنظيم التحارب العلمية ومكافحة الآفات.

-التنظيم العمل الفلاحي بتحديد علاقات العمل ورعاية الثروة الحيوانية وتنظيمها وقد مرت بثلاث مراحل

1 – المرحلة الأولى: بدأت 01/01/1972 بدأت باستحداث الصندوق الوطني للثورة الزراعية وتشكل من الأراضي المسترجعة من طرف الدولة لإعادة توزيعها وكانت الأراضي المسترجعة تقدر بحوالي 1,446,390 هكتار من 817,867 هكتار وزعت في السنة الأولى مما يسمح بخلق 3,434 مستثمرة استفاد منها 43,784 شخص وهذه المرحلة لم تواجه مشاكل كبيرة –2– انطلقت المرحلة الثانية في 17 جوان 1973 وكان هدفها تأميم الأراضي التي أصحابها غالبين والحد الملكيات العقارية الكبيرة، وكذلك هذه الأراضي المسترجعة

ذهبت FNRA وقد أحصى 50,051 مالك منهم 34,056 غائبين و 15995 ملاك كبار، إلا أن هذه المرحلة واجهت مشاكل كبيرة المثلت في مقاومة كبيرة من طرف البرجوازية لعملية التأميم مما حد من هذه العملية، حيث شملت 26,456 مالك بمساحة قدرت ب 479,904

-3- المرحلة الثالثة: جاءت بالاهتمام بتهيئة السهوب والحد من الماشية في هذه المناطق ، إلا أن هذه المرحلة لم تنطلق فعليا وعرفت مقاومة كبيرة خاصة من طرف المربين الكبار.[1]

المطلب الثالث: القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة 1980/1981:

الميزت هذه المرحلة بقصر مدلها وقد نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 صادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالزراعة منبثقة من تقسيم تحارب التخطيط السابقة، وهذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات والتنمية، واتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك وخاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد من تدفق استثمارات الدولة المتزايدة، وكانت الأهداف المرجوة من إعادة الهيكلة اقتصادية بحتة منها:

[1] نفس المرجع السابق ص 47 نفس الملاحظة السابقة

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة. . إعادة تنظيم عقاري للأراضي الفلاحية التابعة.
- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الإشراكي، ولذلك تشجيع مبادرات الفلاحين –رفع الحواجز البيوقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعية.
- وضع سياسة لتكتيف الإنتاج بالاهتمام بمودة البذور والتأطير والري.[1]

لم تتوقف سياسة تكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والتأطير والري.

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي والبحث عن أجمع السبل للرفع من مردودية القطاع فقط، بل بعداء إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصرح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طرقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الصادرة بتاريخ 13/08/1983 والذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي، وذلك بهدف زيادة الإنتاج وضمان الأمن الغذائي.

[1] نور محمد لمين , دور الموزانة العامة في التنمية الريفية و الفلاحية كبديل اقتصادي خارج اطار المحروقات رسالة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ص115

أولا : وضعية القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة، نتج عن الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة مايلي:

-1- تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية (ADS) هدف إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارها وتسييرها ومن ثم التحكم في مواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي، وذلك بإنشاء حوالي 3439 مزرعة المتراكية في مساحة تقدر ما يقارب ب 3,830,000 هكتار وعلى وحدات منبثقة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية.

وفنيون زراعيون، تنوع على المستوى الولائي، بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية sad يشمل

كل قطاع فيها من 30 إلى 40 مزرعة اشتراكية.

أما مؤسسات الدعم فإنها أصبحت تتكون من:

-1 الديوان الوطني للتمويل والخدمات الفلاحية.

-2- الدواوين الجهوية لتربية الدواجن التي أنشأت في الشرق والغرب والوسط

3- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (ONAMA)

إضافة إلى ذلك أنشأت عدة تعاونيات زراعية مختصة في تربية الأبقار والمشاتل وتربية النحل...الخ[1]

المطلب الرابع :برنامج الدعم الفلاحي في الجزائر

عرفت سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر عدة برامج تماشيا والإصلاحات الاقتصادية.

أولا: سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر قبل سنة 2000: تميزت سياسة الدعم الفلاحي قبل سنة 2000 مرحلتين أساسيتين تماشيا والتحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني في النظام الاشتراكي الذي تسير فيه للدولة كل دواليب الانتاج إلى نظام اقتصاد السوق الذي يعطى المبادرة للقطاع الخاص، ويبقى دور الدولة، القيام بتوفير البنية الأساسية ودعم القطاعات الاستراتيجية.

- 1سياسة الدعم قبل 1990

الميزت هذه الفترة بتطبيق النظام الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط لفترة زمنية معينة يتم خلافا تحديد حجم الإنفاق لكل قطاع إداريا ومركزيا دون اقترانه بأي التزامات من جهة المستفيدين، أو أي مردود اقتصادي وأثناء هذا النظام عرف القطاع الفلاحي عدة إصلاحات بداية من التسيير الذاتي إلى نظام الثورة الفلاحية ثم إعادة الهيكلة الفلاحية وخلال هذه المراحل من التسيير للقطاع الفلاحي، كان القطاع مشكل من تعاونيات فلاحية تابعة للدولة،

[1] نفس المرجع السابق ص 120

كان الإنفاق يتم على أساس مخططات فلاحية التي ترسلها المزارع في بداية كل حملة بناءا على معايير التكاليف الفلاحية التي تحددها الإدارة المركزية

للفلاحة، ويقوم البنك مساعدة مصالح الفلاحة بتقدير الاحتياجات المالية اللازمة لكل مزرعة[1] حسب أربعة أبواب (التموين، اليد العاملة، الوسائل الفلاحية المتنوعة ويوضع مبلغ أقصى للقرض تحت تصرف المزرعة لدى وكالة البنك في تسيير حسابها.

كما عرفت هذه المرحلة تقديم قروض بالمساهمة النهائية، وهذا النوع من التمويل تخص العمليات التي تستهدف تطوير الفلاحة، نظرا لضخامة تكاليفها من جهة ويعتذر توزيعها من جهة ثانية مثل (العمليات الخاصة بأشغال الري الكبرى والبحث العلمي الفلاحي واستصلاح الأراضي، فتتكفل الدولة بتمويلها بعدما تقوم وزارة الفلاحة بتسجيل عدة عمليات لإدراجها في مخطط التنمية، وترسلها إلى وزارة التخطيط التي تقوم بدراستها وانتقاء أفضل الاستثمارات تبعا لأهداف التنمية والإمكانيات المالية التي تقدمها وزارة المالية سنويا في شكل اعتمادات الدفع لتمويل المدرجة ضمن ميزانية التموين، كما عرفت هذه المرحلة تهميش القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وخاصة في المحال الفلاحي، حيث كان يقدم له حجم ضعيف من الدعم مقارنة مع القطاع العام، وهذا الحجم من الدعم كان يخصص إلى دعم أسعار عوامل الإنتاج ودعم أسعار منتجات فلاحية بالإضافة إلى دعم وتوجيه الاستثمار ودعم عمليات الاستصلاح

[1]- سفيان عبير انتصال ، دعم الحكومي و آثاره على التنمية الفلاحية ، رسالة ماستر كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ابن خالدون ، تيارت ، سنة 2014/2013 ، ص 39.

-1دعم أسعار عوامل الانتاج:

قد خص هذا النوع من الدعم بالاهتمام من قبل الدولة منذ 1970 والذي كان يتمثل في بيع عوامل الإنتاج للمنتجين الفلاحين بأسعاره دون أسعار تكلفتها، الفارق يدفع من حزينة الدولة، واستمرت هذه العملية حتى صدور قانون الأسعار في حويلية 1989، لتعرف الأسعار بعدها الانتقال إلى الأسعار الحقيقية وكانت سنة 1991 كفاية دعم أسعار عوامل الإنتاج[1].

-2-دعم أسعار المنتجات الفلاحية سنة 1970:

والذي يتمثل في دعم المنتجات الفلاحية الأساسية من خلال آلية السعر الأدن المضمون عند الإنتاج مع ملاحظة إمكانية تغيير تشكيلية هذه المنتجات.

50000 دج إلى 250000 ، دج، وربط مساحته في تمويل المشاريع النجم رأس مال المشروع وطبيعته، إذا أصبحت مساهمة البنك تصل إلى 950 970 أو 90% للمشاريع العادية التي يصل رأس مالها إلى

100000 دج أو 500000دج وأكثر من 5000000 على الترتيب أما المشاريع المفضلة فتصل مساهمة البنك في تمويلها إلى 70% من تكاليفها بالنسبة للإنشاءات الثابتة و 100 % بالنسبة للتجهيزات مع منتون معفاة.

[1] - مرجع سابق ، سفيان عبير انتصال ، ص 41

4- دعم عمليات الإصلاح:

بداية من 1985 بدأت عمليات تمويل عمليات الاستصلاح التي شرع فيها إطار القانون 83/18 المتضمن اكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح من طرف البنك من موارد الخزينة العامة للدولة التي وضعت تحت تصرف المستصلحين هذا الغرض مبالغ مالية لمدة أقصاها 17 سنة منها 5 سنوات معفاة بالنسبة للقروض الطويلة الأجل ولمدة 7 سنوات منها سنتين معفاة بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل، وبمعدلات فائدة 2، 965 و 3، 65% على الترتيب[1].

إن تقديم هذه الأشكال من الدعم بالإضافة إلى كل القروض التي يتحصل عليها القطاع وخاصة المقدمة للتعاونيات الفلاحية ثم المزارع الفلاحية الاشتراكية كانت مغطاة بالكامل من طرف الخزينة العامة للدولة، والتي بلغت قيمتها خلال الفترة 1966/1967 مبلغ 50 مليار دج، كما بلغ مجمل ديون القطاع منذ إعادة تنظيم القطاع العام التجاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المزارع 5 مليار دج.

ثانيا : سياسة الدعم الفلاحي خلال الفترة 1990 2000

من 1987 الطلقت الإصلاحات وحتى صيف 2000 بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، استندات السياسات المطبقة عملية القطيعة مع نظام الضبط الإداري والمركزي للاقتصاد الجزائري الساري المفعول خلال العشر سنوات السابقة، ففي خضم إصلاحات

[1] - مرجع سابق ، سفيان عبير انتصال ، ص 42

1988 وخاصة أثناء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، تم الشروع في إصلاحات مهمة: 1- إزالة القيود الكمية على استيراد المواد والخدمات والتفكيك والإجراءات الإدارية لمنح العملات الصعبة وتحرير الأسواق وتخفيض الإعانات وتخفيض قيمة الدينار والانتقال إلى نظام صرف مرن تدريجيا،

وقد سمح برنامج التعديل الفيكلي (1995/1997) الذي شمل عدة قطاعات من بينها الفلاحة بمتابعة

وتعميق الجهود الجارية، وقد كانت النتائج خلال هذه المرحلة تتسم بمايلي:

أ – نمو معتبر مؤشر الإنتاج الفلاحي بلغ 964

نمو القطاع الفلاحي على أعلى من معدلات القطاعات الأخرى.

ج – محاولة إنهاء تشتيت الهيكل وتبعثر الوسائل والجهود المخصصة للتنمية الفلاحية.

2 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من 2000 إلى 2007

يعتبر القانون 99/11 المؤرخ في 15 رمضان 1420 الموافق ل 23 ديسمبر 1999:

يتضمن

قانون المالية لسنة 2000 لا سيما المادة 54 منه، بمثابة الانطلاقة الحقيقية هذا البرنامج، بحيث كل ما يتم برمته في المخطط نجد ما يقابله في قانون المالية لكل سنة[1]، وقد تمثلت أهداف المخطط فيما يلي:

1- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.

2 الاندماج في الاقتصاد الوطني.

-3- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي

تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.

-5- تحسين ظروف الفلاح ومداخيل الفلاحين

6- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين التصريف، وتكاليف الإنتاج)

7- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.

8- تحسين تنافسية الفلاحين ودمجهم في الاقتصاد العالمي، ومن بين البرامج المتبناة: أ

برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

وقد سمح برنامج التعديل الفيكلي (1995/1997) الذي شمل عدة قطاعات من بينها الفلاحة بمتابعة

[1] - نفس المرجع ،عياش خذيجة ، ص 75

وتعميق الجهود الجارية، وقد كانت النتائج خلال هذه المرحلة تتسم بمايلي:

أ – نمو معتبر مؤشر الإنتاج الفلاحي بلغ 964

نمو القطاع الفلاحي على أعلى من معدلات القطاعات الأخرى.

ج – محاولة إنهاء تشتيت الهيكل وتبعثر الوسائل والجهود المخصصة للتنمية الفلاحية.

2 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من 2000 إلى 2007

يعتبر القانون 99/11 المؤرخ في 15 رمضان 1420 الموافق ل 23 ديسمبر 1999:

يتضمن

قانون المالية لسنة 2000 لا سيما المادة 54 منه، بمثابة الانطلاقة الحقيقية هذا البرنامج، بحيث كل ما يتم برمته في المخطط نجد ما يقابله في قانون المالية لكل سنة، وقد تمثلت أهداف المخطط فيما يلي:

1– الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.

–3– تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي

–5– تحسين ظروف الفلاح ومداخيل الفلاحين

6 – تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين التصريف، وتكاليف الإنتاج)

7– ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.

8- تحسين تنافسية الفلاحين ودمجهم في الاقتصاد العالمي، ومن بين البرامج المتبناة:

أ- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

ب- برنامج تكيف أنظمة الانتاج

ت- برنامج استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز

ث- برنامج الوطني للتشجير من أجل حماية التربة من التصحر والانجراف

وكان تطبيق عن طريق أجهزة متعددة منذكر منها:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
- صندوق الترقية الصحة الحيوانية و الوقاية النباتية .
- صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب
- صندوق التنمية الريفية و استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز [1]

المبحث الثالث: القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح

المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر:

المخططة إن الوضعية التي آل إليها القطاع الزراعي أيا كانت أسبابها، سواء تعلق الأمر بمرحلة التنمية وغير المتوازية التي أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع

[1] - عمر محي الدين ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية بيروت 1972 ، ص 277..

الزراعي مما أثر سليا على القطاع الفلاحي، أو نتيجة التغيرات الهيكلية العديدة التي عرفها القطاع الفلاحي والمشاكل التي عاناها، فإن نتيجة هذا الوضع هي تخبط الجزائر في التبعية الغذائية، وفي وقت أصبحت الشعوب فيه تهدف إلى تحقيق غايات ثلاث هي:

- إبراز الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للقطاع الفلاحي.

2- معالجة المعوقات والعقبات الأساسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي

2- وضع إستراتيجية تنموية كفيلة بإزالة أو الحد من مشاكل القطاع الفلاحي بغية جعل هذا القطاع الإستراتيجي يلعب دوره الأساسي في التخفيف من حدة التبعية الغذائية وتنويع الصادرات[1].

أولا: الفلاحة في ظل التحولات الاقتصادية الجالية :

نتيجة المشاكل الكثيرة التي عانت منها الزراعة في ظل المستثمرات الفلاحية جاء إصلاح 1990 الذي منح مرونة أكبر الإجراءات التشريعية لكل وعاء عقاري بما فيه القطاع الفلاحي ويتضمن أحكاما مرتبطة بكل التراعات حول الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية والتي تم إعادتها إلى ملاكها الأصليين ومنح ملكية المستثمرات الفلاحية لأعضائها مع منح الحرية التامة في القطاع الزراعي[2]. تسويق المنتجات وضرورة التكفل بتوفير التجهيزات وخلق محيط يهتم بالبحث الفلاحي وتحسين التموين والتخزين والتسويق وتحقيق

[1] - د.باشي أحمد القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاضغاء ، مجلة الباحث ، العدد 2 ، جامعة الجزائر سنة 2003 ، ص 108
[2] - بن صحراوي سارة ، دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر ، رسالة ماستر كلية علوم الاقتصادية ، جامعة ابن خلدون ، تيارت 2015/2014 ص ص 49 ، 50

اللامركزية، تجعل الفلاح يشارك في تحسين السياسة الفلاحية ويساهم بشكل فعال في تحسين هياكل ومحيط القطاع الفلاحي وجعل المنتج مسؤول عن وسائل الإنتاج الفلاحي والعمل على تكثيف القدرات الطبيعية المحدودة.

ولم تكن الثورة الزراعية تلغي الملكية الخاصة وإنما ترفض عدم استغلالها كما ترفض الملكيات الكبيرة الخاصة التي تؤدي إلى الاستغلال فيتم جمع الأراضي في تعاونيات.

إن المساحة الزراعية الصالحة للزراعة وخلال ثلاثين السنة الأخيرة لم تتوقف عن الانخفاض حيث من 82,0 / نسمة سنة 1962 إلى 36،0 نسمة في 1991، ثم 220 / نسمة سنة 2010 وهذا

1- تطهير القطاع الفلاحي من المضاربين والطفيليين وتشجيع المستفيدين والمنتجين.

2 ضمان وفرة عوامل الإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبة وفي الوقت المحدد، وتجنب التأخير في تسليم البذور بعد انقضاء الموسم بما كان سائدا.

التطور التقني لزيادة الإنتاج والمردودية مع تسهيل إجراءات الحصول على القروض الضرورية لتمويل الاستثمارات إلى جانب توسيع المساحات الزراعية وتطوير الزراعات الإستراتيجية وتنمية البحث في الميادين الزراعية.

-4- ضرورة خلق سوق زراعية جهوية بغرض تطوير للتبادلات الجهوية، فالنسبية المخططة نتج عنها عدم الكفاءة الاقتصادية وضعف الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج إلى جانب

العدام روح الإبداع والابتكار وعدم الفعالية في توفير السلع والخدمات هذا إضافة إلى التأخيرات المكلفة في تزويد السلع المنتجة والعجز عن تحقيق الأهداف المرجوة.

إلى جانب انتشار مظاهر البيروقراطية تجعل ضرورة الإصلاحات الاقتصادية تفرض نفسها إلى جانب تقييد النفقات العامة واللجوء إلى إجراءات مرتبطة بتوفير ونشر المعلومات للمستهلك وإنقاذ الإجراءات التي من شأنها خلق المنافسة وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة تتركز في القطاع الزراعي على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للريف التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي إلى جانب استغلال الإمكانيات الزراعية غير المستغلة في الميدان الزراعي وفي المحالات المكملة وكذلك أهداف أخرى يمكن حصرها فيما يلي: – مكافحة الفجرة الريفية: إن تحقيق في الريف التي تؤمن للريفي فرصة العمل وخدمات السكن

والتعليم والصحة والماء والطاقة والمواصلات، سوف تلقى كل من يفكر بتغيير موقعه عن نيته هذه.

ب توزيع الثروة والسلطة: إن الريف وأهله جزء من الوطن والمواطنين، وهم من المكسبات ما عليهم من الواجبات وهم حق في الثروات والخبرات كغيرهم من المواطنين.

ج تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية: تنمية الريف عنصر أساسي من عناصر تنمية باقي القطاعات الاقتصادية تحكم العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي وباقي القطاعات الأخرى.

د تعزيز الأهداف السياسية الوطنية إن لتنمية الريف مغزى سياسي لخلق الوثائق بين الإنسان والأرض أي الوطن[1].

كما يتطلب الأمر الاهتمام بناء القاعدة الميكلية والأساسية التي من شأنها توفير الظروف الملائمة الإنعاش الاستثمارات الفلاحية وذلك اعتمادا على التخطيط المركزي كأسلوب لترشيد السياسة التنموية، كان الغالب يفتقد الشمولية ولا يقوم على أهداف إستراتيجية واضحة فهو مجرد مشروعات مجمعة لا تنطلق من الإمكانيات المتاحة لتحقيقها ، هذا القصور في إستراتيجية التنموية المخططة أدى إلى غياب الترابط والتشابك بين القطاعات إلى جانب عدم التناسق بين النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي

المطلب الثاني: سبل نجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي في الجزائر: بالرغم من جملة المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي إلى أن الدولة تحاول حصرها بإيجاد الحلول التي تتمثل في:

أولا : الحلول المقترحة في مجال الأراضي الفلاحية حيث أنه لا يمكن تطوير قطاع الفلاحة دون تسوية العقار الفلاحي وهذا ما حرم الكثير من الفلاحين من الاستفادة من الدعم المقدم من طرف الدولة لمحاولة حماية الأراضي الفلاحية واستغلافا استغلالا عقلانيا، كان على السلطات أن تحاول تعديل قانون التوحيه العقاري بتهيئة قواعد التنظيم واستغلال الأراضي الرعوية وتحديد حقوق والتزمات الفلاحين وترتيب حكم تشريعي وتنظيمي للعقار الفلاحي.

[1] - بن صحراوي سارة، مرجع سبق ذكره، ص: 51

وبعد مضي سنتين من هذا المشروع واستكمالا للتعديل السابق، جاء المشروع المتعلق بشروط بيع وكراء الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطني (الخوصصة) رغم كل هذه المحاولات ظل العقار الفلاحي على مدار السنين بمثابة عائق في الطريق، ليرسي أخيرا وبكثرة من الإدارة السياسية من طرف رئيس الجمهورية الذي وضع حدا للنقاش حول إشكالية مستقبل الأراضي الفلاحية بقرار فصل ملكية الدولة على الأملاك العقارية واعتماد الامتياز كأفضل وسيلة

للاستغلال الفلاحي ويتعين على الشركة المدنية الاستغلال الأمثل لكل الأراضي المتوحة لها عن طريق الامتياز والمحافظة على طابعها الفلاحي وتنفيذ كل ما من شأنه أن يزيد في قيمتها.

ثانيا: الحلول المقترحة في جمال قطاع الغابات بعد الاستقلال بدأت الجزائر في المجاز عدة مشاريع في تنمية القطاع الفلاحي منها مشروع السد الأخضر وقامت بعدة إجراءات الحماية الغابات منها: 1 غرس الأشجار للمحافظة على المصبات المائية وحماية التربة.

– توسيع وحماية الثروة الغابية التي تلعب دورا هاما في تثبيت التربة وتفادي الحرافها. 3– حماية المناطق السهبية عن طريق استصلاح الأراضي ومكافحة التصحر،

4 غرس الأشجار المثمرة ورفع مستوى التشجير للمساهمة في زيادة الاقتصاد.

5– المراقبة المستمرة.

ثالثا : الحلول المقترحة في قطاع الحبوب والري، تذكر منها:

1- قطاع الحبوب: يجب الارتكاز على مساعدات مالية تشجيعية لتحسين القيام هذا النوع من الإنتاج

الاستراتيحي.

إعادة تنظيم نحط هذا المنتوج من خلال تحويل الأراضي الخاصة لزراعة الحبوب ذات المردودية الضعيفة إلى زراعة الأشجار المثمرة وأنشطة أخرى ملائمة مع تكتيف زراعة الحبوب في المناطق المعروفة بقدرتها العالية.

إن موسم 2002 والتي قدرت مساحته المخزونة 5.4 مليون هكتار المخصصة للحبوب والتي شهدت هبوطا إلى 3 ملايين هكتار، فبالرغم من هذا الهبوط إلا أن المنتوج زاد نظرا للفعالية العالية المناطق التكثيف، لكنه لم يكن في المستوى المطلوب ولم يتحقق النتائج المنتظرة ولذا يتحتم علينا اللجوء إلى الاهتمام بزراعات أخرى تمكنا من بلوغ الفاتورة الغذائية وقد اقترح باب التصدير والابتعاد عن المحال

الصعب الذي يتطلب المال والجهد والتقنيات العالية.

2 قطاع الري:

أبناء السدود وإصلاح هياكل التسيير.

ب استكمال مشاريع تحديد شبكات التوزيع في عدة مناطق من الوطن.

ج – تخصيص مبالغ في إطار تسيير المياه والبيئة.

د تخصيص قنوات الري وقوات أخرى صالحة للشرب.

ه استعمال طريقة السفي بالتقطير الاقتصاد المياه. بناء محطات لتصفية المياه واستخدامها لأغراض زراعية وصناعية.

رابعا : الحلول المقترحة في مجال الإجراءات القانونية:

نظرا للمراقبة التي تلعب دورا فعالا في ازدهار الأمم والمجتمعات والتي يولي فما الاهتمام البالغ لأي تنظيم كان وذلك لتدارك الأخطار المسبقة، فلجأت الدولة إلى جملة من الحلول تذكر منها: محاربة البيروقراطية، المراقبة العينية على التحايل أو الغش وتقديم الدعم لمستحقيه فقط[1].

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية في الجزائر:

تعتبر الفلاحة ثروة لأي مجتمع سكاني وبالتالي للوطن بأكمله وما ستعرضه بعكس مساهمة الفلاحة في التنمية في الجزائر.

أولا: مساهمتها في تحقيق الاحتياجات الغذائية

تميز القطاع الزراعي منذ الاستقلال بعدم قدرته على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، وذلك راجع إلى السياسة التنموية المنتهجة، مما ترتب عنه هجرة ريفية أدت إلى ضعف في

[1] - قموز سيد أحمد التأمين الفلاحي في الجزائر ، واقع و آفاق ، مرجع سبق ذكرة ص ص 52 ، 53

نمو الإنتاج الزراعي وعجزه في مسايرة الطلب المتزايد على المواد الغذائية الناتج عن النمو الشعغرابي، فأصبح الحديث عن الاكتفاء الذات في مجال الغذاء بعيد المنال، ونظرا لحجم بنية الإنتاج الزراعي ومستوى وغط التغذية السائد، فأدى هذا إلى تغير الخطاب الرسمي عن شعار الاكتفاء الذاتي واستبدالله بتحقيق الأمن الغذائي الوطني، الذي يعني قدرة الإنتاج الوطني على تلبية الحاجات الغذائية لسكان . عن مادة أو عدة مواد، لكن هناك فائضا في المقابل في مادة غذائية أخرى، أو عدة مواد في نفس المستوى من الأهمية بحيث عوائد صادرات هذه الأخيرة تغطي تكلفة المواد المستوردة وقد أدى نمو الإنتاج بنفس نمو السكان إلى توسيع القوة بين الاحتياجات الغذائية والإنتاج الزراعي الغذائي الغلي، قوة لا بد منها من أجل تلبية طلبات الغذاء لذلك فالجزائر كانت تعمل على زيادة الاستواد من أحل تغطية الطلب الغذائي المتزايد المؤدي إلى تزايد الواردات من سنة لأخرى حتى عدت الجزائر أول مستورد للقمح حتى العالم، إذا كانت حصة

الواردات في الحاجات الغذائية خلال الستينات من القرن العشرين تقدر ب 20% ووصلت حلال السبعينات إلى 50% لتتجاوز 9666 في الثمانينات وانتقلت قيمة الواردات الغذائية من 194 مليون دولار سنة 1963 إلى 2485 مليون دولار سنة 1992 بعدما كانت قد وصلت سنة 1989 إلى أكبر

قيمة لها بمبلغ 3269 مليون دولار[1]. وكان ذلك راجع للحفاف الذي عرفته الجزائر سنة 1988. الفلاحة في توفير المواد الأولية للعملية التحويلية :

وكلما ازداد هذا القطاع نموا ازدادت حاجته إلى المادة الأولية التي هي بالضرورة من مخرجات القطاع الفلاحي وبالتالي يزداد التركيز على إنتاجها مما يؤدي إلى نمو المنتجات الموجهة للتصنيع والتحويل وهي صفة الزراعة في البلدان المتطورة وقد سمحت الفلاحة فعلا حتى ولو كان حزلها بتوفير المادة الأولية لأجل القيام بصناعة غذائية تصدت في العديد من الوحدات الصناعية التي تستخدم ناتج القطاع الزراعي كمادة أولية تذكر منها:

1- وحدات صناعية للمصيرات النباتية (طماطم ،فلفل بزلاء حمص زيتون) والحيوانية (أسماك). 2- وحدات صناعية للعجائن المختلفة وطاحن الحبوب.

3- صناعة الورق (استخدام الخلفاء) حتى ولو كان هذا حزئيا إلا أنه ليس من المستحيل أن تكون صناعة الورق كلية من منتجات جزائرية، وذلك لتوفير العوامل المساعدة على ذلك، حيث تقدر مساحة أراضي الخلفاء ب 620 مليون هكتار حسب آخر جرد منها 400000 هكتار موجهة لإنتاج السليلوز

-4 وحدات تحويل وتعليب الحليب) استخدام حزئي للمواد الأولية المنتجة محليا)، معامل صناعة المربيات الغذائية وغير ذلك من المصانع التي أنشأت من أجل صناعة وتحويل

[1] - قصير عائشة ، سياسات الدعم الحكومي ، و آثاره على التنمية الفلاحية ، رسالة ماجستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة الجزائر ، 2011، 2012 ص 29.

المواد المنتجة في القطاع الفلاحي[1] إلا أن الصناعات الزراعية المختلفة أنواعها وفي أغلبها عرفت نوعا من التراجع في السنوات الأخيرة وخاصة الصناعات الغذائية منها وهذا لا يعني بالضرورة عجز القطاع الزراعي عن توفير المواد الأولية لها حيث عرفت السنوات السابقة إنتاجا وفيرا من الطماطم، ومع ذلك لم يزد انتاج الوحدات الصناعية من الطماطم المصبرة وذلك بسبب عجز المؤسسات المنتجة ويعود في جزء منه إلى الجودة المتدنية التي لم تعد تسمح للمنتجات الوطنية بمنافسة المنتجات الأجنبية التي غزت السوق الوطنية.

ثالثا: دور الفلاحة في توفير مناصب الشغل وتوفير الاستقرار للسكان

إن للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في توفير مناصب عمل لقطاعاته المختلفة وكذا القطاعات الأخرى خاصة وأن تزايد السكان العاملين في القطاع الفلاحي يقدر ب 2% سنويا بينما يقدر تزايد إجمالي السكان ب 2.3% وهي قادرة على إمكانية استخدام ما يقدر ب 800 ألف من السكان القادرين على العمل، لكن ما تجب الإشارة إليه هو أن القطاع الفلاحي تأثر بالفجرة الريفية، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية، وأن النسبة الكبيرة من قوة العمل المستخدمة فعليا تتكون من عمال مأجورين يعملون بصفة مؤقتة ولأجل إعطاء صورة عن حجم العمالة الزراعية وتطورها نقوم بدراسته وتحليل الجدول التالي الذي يبين تطور العمالة الزراعية خلال الفترة 1987/ 2009[2]

[1] - مرجع سابق ، قصير عائشة ، ص 30
[2] - نفس المرجع ، ص 31

الجدول(1-1) : يوضح تطور العمالة الزراعية و نسبتها الى العمالة الاجمالية خلال الفترة 2009/1987

السنوات	العمالة الزراعية أ	العمالة الزراعية ب	النسب %
1987	1007	4000	16.25
1989	1019	4000	25.47
1990	1049	4278	52.24
1992	970	4282	65.22
1993	1027	4385	42.23
1995	1050	4404	84.23
1998	1035	4273	50.23
2000	1023	4325	65.23
2002	1048	4154	33.20
2005	1200	5815	63.20
2006	2525	10535	38.24
2007	2591	10743	11.24
2008	2660	11154	34.23
2009	2729	11585	55.23

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن العمالة الزراعية نوعا ما في حالة استمرار شبه كلي . منذ 1987 إلى 1998 بقى حجمها مقارنة مع العمالة الكلية يتروح ما بين 965،22 و 947،25 أي ما يمثل الربع من العمالة الكلية، وهذا بعدما كان يمثل النصف أي 50% سنة 1967، ثم المخفض إلى 30 سنة 1980 ويعود الانخفاض إلى:

ا الاعتماد على الآلات والتقنيات الحديثة التي أدت إلى التقليل من عدد العمال.

2التباين في توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية التي كانت معظمها لصالح القطاعات الأخرى على حساب القطاع الزراعي.

في قيمة الأحور المنخفضة في القطاع الزراعي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى مما يؤدي إلى هجرة اليد العاملة منها.

الليل نحو التجمعات السكانية تعنا عن الرفاهية والاستقرار.

5نصقص الحوافز في القطاع الزراعي.

ال غير أن الملاحظ خلال الفترة 2001/2005 هو ارتفاع العمالة في القطاع بسبب تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي كان من ضمن توفير مناصب الشغل.

خلاصة الفصل:

تعتبر الفلاحة قطاع استراتيجي لإحداث التنمية الاقتصادية لأي بلد كان، ولقد حظي هذا القطاع بالاهتمام من طرف الكثير من الاقتصاديين والمنظرين واحتل مكانا كبيرا في الفكر الاقتصادي منذ أبعد العصور، فهي تساهم في تحقيق الاحتياجات الغذائية ومصدر للموارد المالية وغيرها. ولا يمكن تحقيق هذه الأخيرة إلا عبر انتهاج سياسات فلاحية وبرامج ملائمة لطبيعة الاقتصاد وتطبيقها بشكل دقيق مما يترتب عن تطبيقها انعكاسات إيجابية على اقتصاد البلد عامة وعلى أفراد المجتمع خاصة.

مقدمة الفصل :

تكتسي الصناعة التحويلية أهمية بالغة في النسيج الصناعي لأي دولة ، لأنها تعتبر محركا أساسيا للنمو الاقتصادي لكونها تتمتع بإنتاجية عالية نسبياً مقارنة مع فروع الصناعات الأخرى و كذا مساهمتها في دفع العديد من القطاعات الاقتصادية إلى النمو بسبب قوة الإرتباط الكبيرة خاصة مع قطاع الزراعة الذي يشكل المدخلات الأساسية للصناعة الغذائية ، و كذا الصناعة الاستخراجية التي تمثل منتجاتها المواد الأولية الأساسية في الصناعة البتروكيماوية ، إضافة إلى دورها في تنويع مصادر الدخل ، و تنويع الصادرات ، و كذا إحلال الواردات و إستقطاب اليد العاملة مما يساهم في خفض معدل البطالة و المساهمة في التنمية بشكل عام .

شكلت استراتيجية بناء قاعدة صناعية قوية و متينة محور التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ بداية الإستقبال و كانت الأولوية للصناعات الثقيلة دون إهمال الصناعة التحويلية التي تعتبر من بين الصناعات التي تتوفر مدخلاتها محليا مثل المنتجات الزراعية و البترول و الغاز الطبيعي اللّذان يعتبران المادتان الأوليتان الأساسيتين في الصناعة البتروكيماوية ، حيث بذلت الجزائر مجهودات جبارة في سبيل تطويرها .

المبحث الأول : ماهية الصناعة التحويلية

يشكل قطاع الصناعة التحويلية أحد الأركان المهمة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية (ومنها العربية) و تعد مسألة تحديد مفهوم الصناعة التحويلية من الأولويات فو موضوعنا لكونها تمهد الطريق لفهم أهمية هذه الصناعات في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة لتلك البلدان .

المطلب الأول : التأصيل النظري للصناعات التحويلية

نحاول في هذا المطلب التعريف بالصناعات التحويلية و تصنيفها الدولي على النحو التالي :

أولا : مفهوم الصناعات التحويلية

يتم تصنيف الصناعة إلى صناعة استخراجية و صناعات تحويلية بموجب العملية الإنتاجية أي وفق التأثير الجاري على المادة الخام .[1]

و يمكن تعريف الصناعات التحويلية على النحو التالي :

تعرف الصناعات التحويلية على أنها " أحد فروع القطاع الصناعي و التي تتولى مهمة تحويل المواد التي تأتي من قطاع الصناعات الإستخراجية و القطاع الزراعي لغرض تهيئتها بحيث تكون مفيدة تشبع الحاجات الإنتاجية أو الإستهلاكية . [2]

[1] - محمد إبراهيم سعدي الراعي " دراسة حول الصناعات التحويلية في فلسطين تحليل ورؤية نقدية " إصدار رقم 17 لوزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني ، 2003 ، ص 4 .

[2] - حيدر صالح محمد " الإيتراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق " معهد الإدارة التقني ، العراق ، 2006 ص 4 .

و تعرف " بمختلف الأنشطة التي تسعى على تحويلها المواد الأولية إلى سلع بهدف إشباع حاجات المجتمع على المستوى المحلي مع احترام كل التغيرات الاقتصادية ، القانونية و الاجتماعية و البيئية للقطاع الصناعي. [1]

تعرف كذلك على أنها : " صناعات ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطية . [2]

يتبين من التعاريف السابقة الذكر بأن الصناعات تقوم على عملية يتم فيها تحويل المواد الأولية المختلفة من حالتها الأصلية إلى صورة جديدة تستطيع إشباع حاجات مستهلكيها ، كما أنها تمثل أحد فروع القطاع الصناعي .

ثانيا : التصنيف الدولي للصناعات التحويلية

و يقصد بالتصنيف إيجاد معيار معين تتوحد فيه البيانات المتناظرة في فئات معينة لتسيير دراستها و إجراء المقارنة المطلوبة و لقد قسم دليل النشاط الاقتصادي النشاطات الاقتصادية إلى عشرة أقسام من بينها قسم الصناعات التحويلية التي تقع تحت رقم التصنيف [3] و بدورها تضم أنواعا و فروعا كثيرة تتباين فيما بينها من حيث حاجتها إلى المواد الأولية أو طرائق إنتاجها أو طبيعة استخدامات منتجاتها كما أنها تختلف من حيث حجومها و طاقاتها و تقنيتها و كيفية تمويلها و كذا متطلباتها الموقعية . [3]

و بموجب هذا التصنيف فإنه تم تقسيم و تصنيف الصناعات التحويلية إلى عدة أقسام حيث شكلت هذه الأقسام تسعة فروع هي : [4]

[1] - عياش زوبير : مجلغ سليم ، دور آلية تشجيع الإستثمار بالقرض المصغر في تنمية و تطوير الصناعة المحلية " الملتقى الوطني حول : التنمية الصناعية و ترقية الإستثمار في الجزائر يومي 09 – 10 / 12 / 2014 ، ص 398 .
[2] - محمد إبراهيم سعدي الراعي ، مرجع سابق ص 10 .
[3] - محمد جواد عباس شبع " الصناعات التحويلية و أهميتها في العراق " مجلة كلية التربية ، جامعة بابل 2008 ، ص 7 ، لكن بتصرف .
[4] - محمد إبراهيم سعدي الراعي ، مرجع سابق ص 10 .

- الصناعة الغذائية و المشروبات و التبغ تحت رقم التصنيف الدولي (31) .
- الصناعة النسيجية و الملابس و الجلود تحت رقم التصنيف الدولي (32)
- صناعة الخشب و الأثاث تحت رقم التصنيف الدولي (33) .
- صناعة الورق و الطباعة تحت رقم التصنيف الدولي (34) .
- الصناعة الكيميائية تحت رقم التصنيف الدولي (35) .
- الصناعة الإنشائية تحت رقم التصنيف الدولي (36) .
- الصناعة المعدنية الأساسية تحت رقم التصنيف الدولي (37) .
- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و المعدات تحت رقم التصنيف الدولي (38) .
- الصناعة التحويلية الأخرى تحت رقم التصنيف الدولي (39) .

و يعتبر هذا التصنيف القياسي الدولي (I S I C) للأنشطة الصناعية من أكبر التصنيفات شيوعا و استخداما في الإحصاءات الدولية و الذي وضعته الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة .

المطلب الثاني : أنواع الصناعات التحويلية

أنواع الصناعات التحويلية :

الصناعات التحويلية بشكل عام قد حرصت على الاستجابة لكافة حاجات الإنسان التي تشهد تزايد مع مرور الوقت ، و ذلك بتوفير السلع الإستهلاكية ، أو الثانوية التي تستخدم كمواد أولية في الصناعات التحويلية ، و تقسم الصناعات التحويلية إلى العديد من القطاعات التي يعمل كل منها في مجال معين ، و من الأمثلة

على أهم أنواع الصناعات التحويلية : الصناعة الغذائية ، و صناعات الإلكترونية ، مثل أجهزة الحاسوب و الآلات ، و صناعة الأجهزة الكهربائية [1]

و في تقسيم آخر شامل للصناعات التحويلية فتقسم إلى صناعات استثمارية و صناعات استهلاكية ، إذ تعرف كل منها كما يلي : [2]

- الصناعات الإستثمارية : هي صناعات تنتج السلع الوسيطة اللازمة لإنتاج سلع أخرى و كذلك السلع الرأسمالية ، و ذلك مثل الصناعات الغذائية و الصناعات الكيماوية و الغزل و النسيج و صناعة الجلود ... الخ و تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة نسبيا .
- الصناعات الاستهلاكية : هي صناعات تعمل على تحويل المواد الخام و الأولية إلى سلع جاهزة للإستخدام ، و بذلك يتم البدء بها نتيجة الزيادة في الطلب على السلع الإستهلاكية و هي تنتج للمستهلك النهائي .

تساهم الصناعات التحويلية في تحقيق مجموعة من الأهداف منها تحقيق زيادة سريعة في الناتج الوطني ، تقليص ظاهرة عدم استقرار الإقتصاديات المعتمدة على مصدر واحد في التصدير سواء كان النفط أو أي منتوج آخر و ذلك من خلال تطوير هيكل اقتصادي متنوع بالإضافة إلى خلق المهارات و الخبرات التي تؤدي إلى زيادة سريعة في الإنتاجية و إلى إقتصاد أكثر مرونة .

و للتطرق لتفاصيل أكثر قد تم جمع أنواع الصناعات التحويلية و ذكرها فيما يلي :[3]

[1] - (صقر ، 2020 ، ص 142)
[2] - (بوترية ، و ساعوا ، 2017 ص 26)
[3] - (عبد الحميد ، 2021)

1- الصناعات التحويلية للمواد الغذائية :

هي تحويل الغذاء من صورته الطبيعية على شكل آخر كتحويل الفاكهة إلى مربى مثلا ، و يهتم ذلك العمل بعملية الإنتاج و تخزين المادة الغذائية و تسويقها ، و بذلك تحافظ هذه الصناعة على الغذاء لمدة أطول قد تصل إلى شهور ، كما تحافظ على الميزان التجاري للمحصول ، حيث في وقت إنتاجه بغزارة يتم بيع الفائض منه للمصانع دون أي تهدير ، تشجع وجود صناعات التعبئة ، التغليف و التجميد .

كما تجري على بعض المحاصيل عملية التجفيف و التي تقلل من وزن المحصول ، فتقل تكاليف النقل و الشحن ، يتم تصنيع الأسماك مثل سمك التونة ، على ظهر السفن و بذلك تحافظ على الثروة السمكية ، فالأسماك لا تحتمل التنقلات و هي في وضعها الطبيعي .

2- الصناعات التحويلية للأخشاب :

الأخشاب هي من المواد العضوية و يتم استخراجها من النباتات الطبيعية ، حيث تقطع الأشجار و تجمع ، ثم يتم قطع القشرة الخارجية بما كينات ضخمة ، ثم تقطع الجذوع إلى ألواح مناسبة للتصنيع و يتم التجفيف عن طريق البخار ، و يجب أن يخزن في أماكن جيدة التهوية ، حيث يضع منها الأثاث الشبابيك و الأبواب، أعمال البناء ... فهناك الأخشاب الصلبة مثل البلوط و الزان ، و التي تستخرج من الأشجار ذات الأوراق مفلطقة ، كما يوجد الخشب اللين الطبيعي و الذي ينتج من أشجار الصنوبر كالخشب الأبيض و السويدي، و يوجد أيضا الخشب اللين الصناعي ، كما تصنع بعض الأخشاب من الكرتون المضغوط .

3- الصناعات التحويلية للمواد البلاستيكية :

من أوسع الصناعات حاليا لكثرة استخدام البلاستيك في العديد من المجالات ، و هوعبارة عن تصنيع للبوليصرات و إضافة له مواد معينة تكسبه ليونة و شفافية ، مع إضافة المواد القلوية ، تعتمد صناعته على

وفرة النفط ، و تعد الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان من متصدري صناعة البلاستيك في العالم و هو من المنتجات التي يسهل تشكيلها ، يعمل كعازل حواري و يعاد تدويره .

4- الصناعات التحويلية لمنتجات النفط :

تشمل الصناعات التحويلية النفطية عملية عمليات التنقيب التكرير ، النقل و التسويق أيضا و النفط هو العمود التي ترتكز عليه جميع الصناعات ، حيث أن زيت الوقود البنزين هو المحرك الأساسي للمركبات، يدخل النفط في صناعة المبيدات الحشرية ، البلاستيك ، الأسمدة ، و بعض مكونات الأدوية .

5- الصناعات التحويلية للمنسوجات :

صناعة المنتوجات من الصناعات البدائية ، حيث يمكن عزل الخيوط بالإبر يدويا ، و لكن دخول الماكنات عليها أدت إلى توفير الوقت ، الجهد و حياكة النسيج بكميات كبيرة تصل إلى حد تصدير الفائض .

و هناك ألياف طبيعية كالقطن و الكتان ، و ألياف صناعية حيث تمزج بعض المواد الطبيعية كبواقي القطن مع بعض من المواد الصناعية و التي يصنع منها المفروشات و السجاجيد ، و تعمل الصناعات التحويلية للنسيج على تعزيز الثروة الزراعية مثل : زراعة القطن ، و الإرتقاء ببعض صناعات أخرى مثل : صناعة الخيوط و الألوان ، كما أنها توفر العديد من فرص العمل ، و بالتالي تعزز من تنمية إقتصاد الدولة .

6- الصناعات التحويلية للمعادن :

يعد استخراج المعادن و المواد الخام من باطن الأرض نوعا من الصناعات الاستخراجية ، حيث يتم استخراج المواد الطبيعية من باطن الأرض ، و في حالات استخراج النفط و المعادن يسمى هذا بالتعدين، ثم يأتي دور الصناعات التحويلية للمعادن ، و يعتبر صنع الطوب من أول الصناعات المعدنية التي عرفها الإنسان و صناعة الخزف و الحجار الكريمة أيضا .

- بعد ذلك تم معرفة صناعة و تشكيل الحديد .
- صناعة مواد البناء من اسمنت ، و غيرها تعتبر من الصناعات المعدنية .
- و أيضا صناعة الحراريات و المواد المصنفرة التي تدخل في صناعة السيارات و الطائرات .
- و هناك أيضا فلذات غير حديدية كالنحاس ، القصديرية و الألمنيوم ، الفلذات الثمينة كالذهب و الفضة .
- أيضا الفلذات النادرة كالزركوينوم ، الفلذات المتسعة مثل اليورانيوم .
- تعتبر صناعة أشباه المواصلات نوعا من الصناعات التحويلية للمعدن ، و التي استخدمت في صناعة الراديو ، الليزر ، التجميد ، و التبريد .

7- الصناعات التحويلية للأجهزة الكهربائية و الإلكترونية :

تطورت الأجهزة الكهربائية بشكل كبير و تعددت تصاميمها لكي تلائم كل أنماط البيت العصري ، و هي توفر الكثير من الوقت و الجهد كما أنها تضيف للبيت رونقا خاصا ، صناعة الأجهزة الإلكترونيات بشكل عام تعزز من دور التكنولوجيا .

البحث العلمي المتقدم ، و تتطلب مواكبة التقنيات الحديثة ، فبذلك تعزز هذه الصناعات من مستوى التنمية البشرية للدولة .

المطلب الثالث : أهمية الصناعة التحويلية و متطلبات تطويرها :

يحتل قطاع الصناعات التحويلية أهمية حيوية بالغة لجميع دول العالم ، لأنه يمثل قوة الدفع الأساسية للنمو الاقتصادي بسبب كونه في موقع القلب من التطورات العلمية و الابتكارية الحديثة و نظرا لإنتاجيته العالية يساهم قطاع الصناعة التحويلية في نمو القيمة المضافة للصناعة ، و بالتالي يدفع معدلات النمو الاقتصادي صعود .[1]

أولا : أهمية الصناعة التحويلية :

يتفق معظم المتخصصون في مجال الصناعة على أن أهمية الصناعة التحويلية في إطار عملية التنمية تتمثل كالآتي :[2]

- تقليص ظاهرة عدم الاستقرار في الاقتصاديات المعتمدة على منتج واحد في تكوين دخلها اليومي.
- عملية التصنيع تؤدي إلى اكتساب مهارات فنية مما يؤدي إلى تطوير وسائل الإنتاج في القطاعات الأخرى .
- تحقيق الصناعات التحويلية زيادة مستمرة في الدخل القومي ، حيث أن التوجه نحو التصنيع يساعد على استخدام المواد الأولية التي كانت تصدَّرُ إلى الخارج و النتيجة تكون زيادة الدخل بمقدار التصنيع .
- التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات من خلال قيام القطاع الصناعي بإنتاج سلع مختلفة لسد الإحتياجات بدلاً من استيرادها ، و بالتالي يتزايد الطلب الدولي على تلك المنتجات المصنعة محليا، مما سينعش و يزيد من حركة التجارة الخارجية .

[1] - دائرة البحوث الاقتصادية : نحو إعادة الإعتبار للصناعات التحويلية العربية ، الإتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية ، جانفي 2016 ص 5 .

[2] - https : // wwwalmarsal.com/Post/596508 consulté le 18/09/2018 à 14 h45 .

و بصفة عامة يمكن القول أن وجود صناعة تحويلية متطورة في دولة يساهم في بناء اقتصاد قوي و تحقيق التنمية و التقدم الذي يؤدي إلى زيادة رأس المال و توفير فرص عمل جديدة ، كل هذه المزايا تساهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي خاص بالنسبة للدول النامية .

ثانيا : متطلبات تطوير الصناعة التحويلية :

يعتمد نمو الصناعات التحويلية على توفير مجموعة من المتطلبات ، ممَّا يحفزها على النمو و التطور بأفضل الأشكال و من أهم الأمثلة عليها نجد : [1]

- المواد الأولية الخام و الطاقة : حيث تمثل القاعدة الأساسية لتنفيذ عمل الصناعات التحويلية في استخدام المواد الأولية و تحويلها إلى شكل آخر لذلك يعتمد تحقيق النمو لهذه الصناعات على الاستفادة من جميع أشكال الموارد المتاحة بأفضل الوسائل .
- الموارد البشرية المؤهلة : يجب توفير العنصر البشري المؤهل لتطوير الصناعات التحويلية ، لأن للمكونات البشرية أهمية كبيرة في تطبيق عمليات التصنيع ، فاستخدام الآلات و الأجهزة الحديثة لا يعد سببا للتخلي عن العناصر البشرية ، بل يعتمد تشغيلها على ضرورة وجود عمال مدربين على التعامل معها ، حتى يتم تحقيق الفوائد المترتبة على وجودها في بيئة العمل الصناعية .
- حجم الطلب في السوق : يعتبر من المتطلبات الأخرى لنمو الصناعات التحويلية ، حيث يعد الوسيلة المستخدمة في قياس حجم كمية صناعة تحويلية ، كما يساهم في تحديد حجم السوق الذي يستوجب فيه هذه الصناعة ، و يساعد ذلك على معرفة كمية العرض من منتجات الصناعة التحويلية، مما يساهم في تحديد حجم العناصر الإنتاجية التي تساعد على تنفيذ هذه الصناعة .

[1] - محمد زرقون ، و آخرون ، دور الصناعات التحويلية في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة حالة قطاع الحديد و الصلب ، أعمال الملتقى الدولي الرابع حول التأهيل الصناعي و تحديات إنماء الإقتصاديات العربية ، جامعة ، محمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر يوم 23 نوفمبر 2015 ، ص 105 – 106 .

- رأس المال : هو من المتطلبات المستخدمة في نمو الصناعات التحويلية ، حيث يساهم في تأسيس القاعدة الرئيسية لبناء أي نوع صناعة تحويلية ، كما يساعد على تطوير و زيادة حجم الصناعات التحويلية الموجودة في السابق ، و من الممكن توفير رؤوس الأموال عن طريق المدخرات المالية.

المطلب الرابع : تطور قيمة الصناعة التحويلية في الاقتصاد العالمي

يوضح تطور القيمة المضافة للتصنيع على مستوى العلم خلال الفترة (2000 – 2021) و الذي شهد فترة هائلة من 15'8 تريليونات دولار عام 2000 إلى 13 تريليون دولار عام 2021 (قاعدة بيانات البنك الدولي ، 2022) ، أنه في عقدين من الزمن تزايد بنسبة 45 % و ذلك نتيجة لت:طورات و ثغرات هائلة في التكنولوجيات ، و الرقمنة و غيرها من العوامل التي دفعت التصنيع للتقدم و مع ذلك ، فقد تراجعت نسبة القيمة المضافة للتصنيع إلى الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة من 19 % إلى 17 % ، كما سجلت القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية متوسطا بلغ نسبته 12,3 % من الناتج المحلي الإجمالي 2019[1]، و وفقا للبيانات التي نشرتها شعبة الإحصائيات في الأمم المتحدة ، استحوذت الصين على 28,7% من ناتج التصنيع العالمي عام 2019 ، و هذا يضع الصين في المقدمة على الولايات المتحدة التي كانت تملك أكبر قطاع تصيغي في العالم ، فقد بلغ إجمالي القيمة المضافة لقطاع التصنيع الصيني ما يقارب من 4 تريليونات دولار عام 2019 ، و يشكل التصنيع ما يقارب من 30 % من إجمالي الناتج المحلي ، أما الاقتصاد الأقل اعتمادا على التصنيع فقد مثَّل قطاع التصنيع ما يناهز 17 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 (kichter) ، و يوضح الشكل رقم (1) أكثر الدول التي تتصدر المشهد العالمي في قطاع الصناعات التحويلية ، يأتي في مقدمتها الصين ثم الولايات المتحدة ، و اليابان و ألمانيا .

[1] - تم الحصول على هذه البيانات من قاعدة بيانات The Global Economy . com متاحة على الرابط التالي : / https://www.theglobaleconomy.com/rankings / shane of manufactoring

و يتضح م الشكل السابق تركز الصناعات التحويلية في دول معينة ، حيث تستحوذ الصين على قرابة ثلث هذه الصناعات ، تليها الولايات المتحدة الأمريكية و لذلك ، فإن الترابط بين الصناعات التحويلية و الصين يجد صداه في أن الصين هي أول البلدان التي شهدت الإصابة بكوفيد 19 .

و قد أظهر تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO , 2020) نموا في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 3,3 % في الربع الأخير من عام 2021 ، لكنه أظهر أيضا و تيرة مختلفة من التعافي عبر المناطق و القطاعات ، على سبيل المثال انتعشت الصين سريعا ، و تجاوزت مستوى إنتاجها قبل إنتشار الوباء منذ الربع الثالث من عام 2020 .

و مع ذلك شهدت الصين أدنى معدل نمو سنوي منذ عام 2006 بلغ 3,1 % و سجل الإنتاج في الإقتصادات الصناعية النامية و الناشئة زيادة ملحوظة بنسبة 4,3 % ، و إن كان ذلك مع زيادة التقلبات بمرور الوقت و من ناحية أخرى تجاوزت الإقتصادات الصناعية مستوى إنتاجها قبل إنتشار الوباء منذ الربع الأول من عام 2021 ، و هي تواجه الآن نموا مستقرا على أساس سنوي بنسبة 3,2 % ، و قدر الإنتاج الصناعي العالمي بنسبة 9,4 % عام 2021 ، بعد الإنخفاض المرتبط بالوباء بنسبة 4,2 % (UNIDO , 2020). في الصناعة التحويلية و القطاعات الأخرى ، و هي تسغر عن آثار متفاوتة على العمالة ، و الأجور ، الإرتقاء بالمستوى التكنولوجي و الاستدامة في المراحل المختلفة من التنمية ، و يعود السبب في ذلك إلى أن الصناعة التحويلية تحول الهياكل الاقتصادية عادة من الأنشطة كثيفة العمالة إلى الأنشطة التي تتسم بالمزيد من كثافة رأس المال و التكنولوجيا ، و يغير كل قطاع فرعي للصناعة التحويلية أيضا المنتجات و عمليات الإنتاج مع تزايد تطبيقات رأس المال و التكنولوجيا . [1]

المبحث الثاني : مقومات و واقع الصناعة التحويلية في الجزائر

[1] - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، 2016 ، ص 2 .

يؤدي عدم تنويع تنويع مصادر النمو إلى الاستمرار في الاعتماد على الصادرات من المواد الأولية ، و يشكل ذلك خاصية مميزة للإقتصاد الوطني ، حيث أصبح تطوير قطاع الصناعة التحويلية ضرورة ملحة لإحلال مصدر النمو القائم على المحروقات ، سنحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على واقع الصناعة التحويلية و ضمونها .

المطلب الأول : مقومات الصناعة التحويلية في الجزائر

بهدف تطوير عملية التصنيع في الجزائر قامت الدولة باتخاذ عدة تدابير و تحفيزات للنهوض بالقطاع خاصة في إطار استراتيجية تطوير القطاع الصناعي .

أولا : الإجراءات التحفيزية لعملية التصنيع : سعت الحكومة لتحسين جاذبية الإستثمار من أجل بعث النشاط الصناعي و خلق فرص الأعمال من خلال تقديم العديد من التحفيزات التي جاءت بها القوانين التي أصدرتها و آخر القانون رقم 16 – 09 الذي قدم التحفيزات الآتية : [1]

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشاريع.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة و المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز المشاريع .
- الإعفاءات لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار إبتداءا من تاريخ الإقتناء .
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال .
- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار.

[1] - (القانون رقم 16 – 09 ، 2016 ، ص 20 – 21)

- منح إعفاءات أو تخفيضات على الحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على السلع المنتجة التي تدخل في إطار النشطة الصناعية الناشئة لمدة قد تصل إلى 5 سنوات .

ثانيا : المقومات المادية و البشرية المالية

تزخر الجزائر بإمكانيات هائلة سواء في شقها المالي أو البشري ، حيث تعتبر الجزائر من بين أكبر الدول من حيث توفر رؤوس الأموال المتأتية من تصدير المحروقات حيث بلغت الفوائض المالية المتأتية من عائدات المحروقات 200 مليار دولار نهاية 2014 كإحتياطي صرف [1] ، كما تمتلك الجزائر إمكانيات طاقوية هائلة و خاصة في مجال الطاقات المتجددة و في مقدِّمتها الطاقة الشمسية حيث تعتبر من أكبر الدول في الحوض المتوسط و في العالم ، إذ يمكنها إنتاج ما يقارب أربع مرات من مجمل إستهلاك العالمي للطاقة و 60 مرة من حاجة الدول الأوروبية من الطاقة الكهربائية و هذا لإحتوائها على حقل شمسي (Gisement solaire) يغطي مساحة 2381743 كلم^2 و أزيد من 3000 ساعة شمسية سنويا [2] .

أما بالنسبة الإمكانيات البشرية فتمتلك مؤهلات بشرية هائلة باعتبار أن 75 % من سكانها شباب ، كل هذه الإمكانيات تصب في صالح قطاع الصناعة التحويلية إذا تم استغلالها كما يجب تحتاج فقط للمرافقة و التأطير من أجل تقديم الإضافة لعملية التصنيع بصفة خاصة و الاقتصاد الوطني بصفة عامة .

المطلب الثاني : واقع الصناعة التحويلية في الجزائر

يعتبر قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر من بين أكثر القطاعات تضررا من بعض سياسات الإصلاح الاقتصادي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي في أواخر التسعينات و بداية الألفينيات حيث أدت هذه

[1] - (بنك الجزائر ، 2015 ، ص 10) .
[2] - (غردي و آخرون ، 2018)

الإصلاحات إلى تآكل النسيج الصناعي عامة ، و سنتطرق من خلال هذا المطلب على تركيبة الصناعة التحويلية و تطور مساهمتها في الناتج الداخلي الخام .

أولا : تركيبة قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر

تنقسم الصناعة التحويلية في الجزائر إلى عدة فروع منها صناعة الحديد و الصلب ، صناعة مواد البناء و الزجاج ، صناعة المواد الكيميائية و المطاط و البلاستيك ، الصناعة الغذائية ، صناعة النسيج ، صناعة الجلود و الأحذية ، صناعة الخشب و الفلين و الورق ، صناعات مختلفة .

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المضافة للصناعة الغذائية بلغت 108,9 مليار دينار سنة 2001 أما في سنة 2016 فقد بلغت 381,6 مليار دينار ثم في 2017 بلغت 408,1 مليار دينار بمعدل نمو بلغ 6,9 % في حين أن صناعة الملابس و الجلود و الحذية فقد بلغت 20,2 و 22,8 مليار دينار في 2016 ، 2017 على التوالي بمعدل نمو 12,8 % ، أما في ما يخص صناعة الخشب و الفلين و الورق فقد إنتقلت من 22,3 إلى 25,2 مليار دينار بين 2016 و 2017 ، أما في ما يتعلق بصناعة المواد الكيميائية و المطاط و البلاستيك فقد عرف تطورا بمعدل نمو بلغ 0,6 % خلال نفس الفترة أما فيما يخص باقي الصناعات فقد عرفت تراجعا في الفترة الأخيرة من سنة 2010 ، كما يوضحه الجدول أعلاه ، و يعود سبب تراجع القيمة المضافة لفرع الصناعات المختلفة إلى الاستراتيجية الصناعية الجديدة التي انتهجتها الحكومة ، حيث أعطت الأهمية إلى بعض الفروع كصناعة تركيب السيارات و مواد البناء و المواد الكيماوية كالفوسفاط و هو ما شجع المستثمرين على التوجه نحو هذه القطاعات .

و يتشكل قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر من قسمين : القطاع العام و القطاع الخاص ، حيث يرتكز القطاع الصناعي العمومي على ثلاث فروع صناعية أساسية و هي الصناعة الغذائية ، الصناعة الإلكترونية و الكهربائية و الميكانيكية و الصناعة الكيميائية و البلاستيك و المطاط و تساهم هذه الفروع بحوالي 35%

من إجمالي إنتاج القطاع الصناعي العمومي ، في حين القطاع الخاص يتركز في الصناعة الغذائية و صناعة النسيج و الألبسة الجاهزة و هما يمثلان 42% من إجمالي إنتاج القطاع الخاص . [1]

ثانيا : آداء قطاع الصناعة التحويلية

إن الحكم على آداء قطاع التصنيع يتم من خلال الإعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية و هي نصيب الصناعة التحويلية في الصادرات الكلية للبلاد ، مساهمتها في التوظيف ، نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ، فكلما ارتفعت نسبة أو قيمة هذه المؤشرات مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الخرى مثل الزراعة و الخدمات شكل ذلك دليل على تطور الأداء الاقتصادي لها .

أ- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام

إن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج ترتبط بمدى نمو و تطور القطاع الصناعي في مختلف فروعه و نستعرض فيما يلي :

لمساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام .

الجدول رقم (02) مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الوطني الإجمالي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة	4,5	8,0	8,1	7,3	6,3	5,6	5,0	5,0	5,2	5,7	5,1	4,6	4,5	4,6	5,0	5,7	5,9	5,9

[1] - (بودرامة ، 2017 ، ص 202)

المصدر : الإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للفترة 2000 / 2017

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام ضعيفة حيث لم تتجاوز 8% في أحسن أحوالها و كانت هذه النسبة بين سنتي 2001 و 2002 في حين تراجعت هذه النسبة في السنوات الموالية لتبلغ 5,1 % و 5,9% في 2010 و 2017 على التوالي ، و إذا أخذنا نسبة تغطية الصناعة التحويلية للإحتياجات الوطنية و ليكن مثلا فرع الصناعات الغذائية نجد انها تغطي في حدود 28% من الاحتياجات الوطنية و الباقي يتم استيراده ، و تأتي هذه النسب لتفسر ضعف و هشاشة الصناعة التحويلية بصفة خاصة و القطاع الصناعي بصفة عامة .

ب-مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في التوظيف :

لقد حاولت الجزائر تطوير نشاطها الإستثماري من خلال إنشاء عدة هيئات تهدف لتطوير الاقتصاد الوطني و من ضمنه القطاع الصناعي ، من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات و التخفيف من حدة البطالة ، و من بين هذه الهيئات نجد الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حيث سجلت 59923 عامل في قطاع الصناعة التحويلية سنة 2018 ، أما بالنسبة لعدد العمال المسجلين لدى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في مجال الصناعة التحويلية فقد بلغ 74081 سنة 2018 ، في حين المشغلين في نفس القطاع في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فقد بلغ 32590 سنة 2018 . [1]

ج- مساهمة صادرات الصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات :

يعتبر مؤشر حصة الصادرات من الصناعات التحويلية من أهم المؤشرات التي تقيس أو تقيم أداء الصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات و هو في الواقع يقيس الجهد التنموي نحو التوجه إلى نموذج مبني على

[1] - (Ministere de l'industrie et des Mines , 2018 P 28) .

الاستفادة من تصدير السلع التحويلية و الإبتعاد عن تصديرها كمواد أولية المعروفة بالمرونة السعرية في الأسواق الدولية .

يشير الجدول أعلاه إلى تركيبة الصادرات الجزائرية ، حيث يتضح من خلاله سيطرة قطاع الطاقة على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات كمتوسط ، أما الصادرات خارج المحروقات فقد بلغ 3% في مجملها كمتوسط للفترة الممتدة بين 2010 و 2014 ، غير أن نسبة مساهمة الطاقة عرفت تراجع إلى حدود 94,5% في إجمالي الصادرات في الفترة 2015 و 2017 و قد بلغت الصادرات من الصناعة الغذائية 349 مليون دولار ما يعادل 0,99% من إجمالي الصادرات سنة 2017 ، أما المواد النصف مصنعة فقد بلغت 1410 مليون دولار سنة 2017 ما يعادل 4% من إجمالي الصادرات ، أما التجهيزات الصناعية فقد بلغت 78 مليون دولار و هو ما يعادل 0,22 % من إجمالي الصادرات غير أن هذا التحسين في الصادرات خارج المحروقات و خاصة الصناعية لم يكن نتيجة تطور و نمو هذا القطاع و إنما بسبب تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية و بالتالي تراجع عوائد هذه الأخيرة .

و تبقى هذه النسب جد ضعيفة إذا ما قورنت بنظيرتها في الدول المجاورة كتونس و المغرب حيث تتجاوز هذه النسبة 60% و هو ما يعكس ضعف تنافسية الصناعة التحويلية الجزائرية .

يشير الجدول أعلاه إلى حجم الصادرات و الواردات لبعض فروع الصناعة التحويلية ، إذ بلغت قيمة الواردات الصناعات الغذائية 900,1 مليار دينار في حين بلغت صادراتها 35.8 مليار دينار و نفس الشيء بالنسبة لباقي الفروع الصناعية الأخرى ، إذا ما يتضح من خلال الجدول الإعتماد المفرط على العالم الخارجي في تلبية الإحتياجات الوطنية بسبب ضعف المنظومة الصناعية و عدم قدرة الإنتاج الصناعي المحلي على تلبية الإحتياجات الوطنية .

المطلب الثالث : معوقات الصناعة التحويلية في الجزائر و سبل معالجتها في إطار برنامج التنوع الاقتصادي

يعاني قطاع الصناعة في الجزائر من عدة مشاكل و صعوبات حالت دون تطوره و بلوغه الأهداف المسطرة و هو ما يختم و اتخاذ جملة من الإجراءات بغية التغلب على هذه المشاكل .

أولا : معوقات الصناعة التحويلية

يواجه قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر ظروف صعبة بسبب الكثير من المشاكل و المعوقات التي حالت دون تطويره و نموه و بالتالي زيادة الإعتماد على العالم الخارجي في تلبية الحاجات الأساسية للسكان و من بين هذه المعوقات نذكر :

- **مشاكل متعلقة بعدم تطبيق التشريعات و القوانين :**

بالرغم من وجود ترسانة من القوانين و التشريعات التي تهدف إلى تطور هذا القطاع إلا أنها بقيت حبيسة الأدراج و لم يتم تفعيلها الأمر الذي زاد من صعوبة تطور هذا القطاع و من أمثلة ذلك على سبيل الذكر لا الحصر نسبه التي تشترطها وزارة الصناعة و المناجم بالنسبة لأنشطة تركيب السيارات في مجال المناولة الصناعية حيث بالرغم من مرور 5 سنوات تقريبا على بداية نشاط هذه المؤسسات إلا أن نشاط المؤسسات المناولة لا يزال ضعيف جدا .

- **مشكل التحويل :**

لعل أهم المشاكل التي ما تزال تعترض المؤسسة الصناعية الجزائرية تتعلق بالجانب المالي ، فأدائها المالي متدهور نتيجة المديونية المتراكمة و عدم الملائمة الهيكلية ، و من أبرز الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية هو أسلوب التمويل العقيم الذي عامل القطاع العمومي كجهاز غير مجبر على تحقيق عائد ،

لأنه يستطيع الحصول على الأموال دون العمل ، إضافة إلى الإعتماد على البنوك كمصدر رئيسي للتمويل رغم معاناتها من نفس المشاكل . [1] و هذا راجع إلى ضعف المنظومة المصرفية بحيث لم تواكب هذه الأخيرة التطورات الحاصلة عن بقية القطاعات و أصبحت تعرقل نمو و تطور الصناعات التحويلية و يظهر هذا من خلال عدد المؤسسات الصناعية المنسحة من السوق (المشطوبة) حيث بلغ 423 مؤسة خلال السداسي الأول لسنة 2018 . [2]

- **مشاكل متعلقة بالتسويق :**

إن معظم المؤسسات الصناعية الجزائرية ليس لها إدارة تسويق بالمفهوم الحديث بل لديها مصلحة للبيع أو للتجارة تنحصر مهمتها فقط في تسجيل الصادر و الوارد من السلع ، و السبب في ذلك راجع إلى النظام الذي كان سائدا و المتمثل في تمويل المؤسسات من الجهات المركزية بغض النظر على النتائج المحققة ميدانيا ، إضافة إلى أن تقصير مسيري المؤسسات في فهم البعد التسويقي ساهم كثيرا في عدم تواجد هذه الإدارة على المستوى التنظيمي . [3]

و لمعرفة وضعية الأداء التسويقي للمؤسسات الصناعية لابد ممن توفر بعض المؤشرات لتقييمه ، حيث أن أهم مؤشر يمكن من خلاله قياس تنافسية قطاع الصناعة التحويلية هو مساهمتها في الصادرات حيث بلغت هذه النسبة 5% سنة 2018 ، و هو ما يفسر ضعف هذا القطاع .

- **مشكل العقار الصناعي :**

يبقى العقار الصناعي في الجزائر رهينة العديد من المؤسسات و الهيئات التي تزايدت مع مرور الزمن ، مما يجعل المستثمر يواجه صعوبات في الحصول على العقار الملائم لإقامة مشروعه في ظل ارتفاع

[1] - (نعيم 2015 / 2016 ، ص 68) .

[2] - (Ministre de l’industries et des mines 2018) .

[3] - (نعيم ، 2015 / 2016 ، ص 68) .

أسعارها و عدم ملائمتها ، و إن وجدت فهناك مشكل ملكية العقار ، و رغم إنشاء هيئة لجان التنشيط المحلي لترقية الإستثمار ، و الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار لمعالجة مشكل العقار الصناعي ، فإن مشكل طول مدة مسح الأراضي ما يزال قائما نتيجة البيروقراطية التي تميز الإدارة ، كما أن المناطق الصناعية و مناطق النشاط الوطنية عرفت إنحرافات عديدة في مجال التهيئة و التسيير . [1]

ثانيا : استراتيجية تطوير الصناعات التحويلية بالجزائر في إطار برنامج التنويع الاقتصادي :

يتضمن التنويع تقليل الإعتماد على المورد الوحيد و الإنتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية و الزراعية و خلق قاعدة إنتاجية و هو ما يعني بناء إقتصاد و طني سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع ، و بالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على الدولة أن تنتج لتصدير قائمة واسعة من السلع و الخدمات . [2]

و من أهدافه تثبيت النمو الاقتصادي ، توسيع قاعدة الإيرادات ، و رفع القيمة المضافة القطاعية .

و لقد عمدت الجزائر إلى تنويع إقتصادها من خلال النموذج الاقتصادي الجديد الذي يعتمد على مجموعة من القطاعات ذات الأولوية و قد جاء ذلك في إطار المخطط الخماسي للنمو 2015 – 2019 ، و يهدف إلى :

- توسيع القطاع الصناعي و عصرنته .
- تطوير قطاع الفلاحة و الصناعات التحويلية .
- تطوير النشاطات الفلاحية المنتجة . تعزيز نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات .
- مواصلة الإستثمار في مجال الطاقة .

[1] - (Bomzar / 2006)

[2] - (د . حمان ، 2018 ، ص 331) .

- ترقية صناعة سياحية مطابقة للمعايير و المقياسي الدولية .
- دعم ترقية الصناعات التقليدية .

أما استراتيجية الجزائر في تطوير الصناعات التحويلية فب إطار برنامج التنوع الاقتصادي : فقد قامت الدولة بوضع استراتيجية من أجل تطوير الصناعات التحويلية في إطار برنامج التنويع الاقتصادي الذي ورد في مخطط عمل الحكومة 2015 – 2019 من خلال الإعتماد على المحاور التالية [1] :

- **توسيع القطاع الصناعي و عصرنته :**

و تتم هذه العملية من خلال تحسين حكامة المؤسسات و نوعية تسييرها ، تنظيم النشاطات الصناعية من خلال تعزيز قوانين و وسائل الهيئات المكلفة بوضع المعيير النوعية و الملكية الصناعية ، بالإضافة إلى تدعيم و تطوير القدرات الوطنية لتكوين الموارد البشرية و الدراسات الخاصة بالقطاع الصناعي و كذا تعزيز المنظومة الإعلامية و الإحصائية و الرصد الإستراتيجي لقطاع الصناعة .

- **تطوير قطاع المناجم و الصناعات التحويلية :**

و تستعمل الحكومة على استكمال البرامج الاستكشافية للمناجم و القدرات المنجمية بالنسبة لكل ولاية ، و من المقرر أن يتم القيام بفتح مناطق الإستغلال الزنك و الرصاص ببجاية و سطيف و باتنة و بشار و تلمسان و الذهب بتمنراست و كذا مضاعفة إنتاج الرخام و الملح ، بالإضافة إلى إنجاز مركب لصناعة كل أنواع الأسمدة و المواد الفوسفاطية الموجهة للسوق المحلية و التصدير .

[1] - (رئاسة الحكومة ، 2014 ، ص 18) .

- **دعم ترقية الصناعات التقليدية :**

تستعمل الحكومة على استكمال برنامج إنجاز الغرف الصناعية التقليدية و الحرف منها ، كما تستعمل على تعزيز تدخل الدولة بعنوان الدعم المباشر و غير المباشر لفائدة الحرفيين من أجل ترقية نشاطات الصناعة التقليدية ، إلى جانب تحسين مستوى تأهيل الحرفيين و تكوينهم لاسيما العمل في البيت بالنسبة للنساء في الوسط الريفي .

- **منح الأولوية و الدعم الضروريين لنشاطات تثمين الموارد الطبيعية :**

و يتعلق الأمر خصوصا بنشاطات إنتاج الإسمنت و الفوسفاط و صناعة الحديد و الصلب و الأسمدة و البناءات الحديدية .

- **إعادة النظر في القطاع الخاص :**

من خلال القيام بإعادة توزيعه الإستراتيجي من خلال تنصيب مجموعات صناعية ناجحة و تنافسية في القطاعات الواعدة بالشراكة مع كفاءات عالمية تتحكم في التكنولوجيا و الأسواق .

- **تعزيز الشراكة بين القطاعين العمومي و الخاص الوطني و الأجنبي :**

كإجراء كفيل بتحقيق القاعدة الصناعية الوطنية و إعادة تموقع المؤسسة في إعادة تصنيع البلاد .

- **ترقية إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تسهيلها و تخفيفها :**

من خلال إدماجها في نشاطات المناولة لفائدة الشركات الآمرة و تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية في النشاطات التحويلية كبديل لعمليات الإستيراد الصرورية لتلبية الطلب الوطني و وضع شروط إنتفاعها .

- **عصرنة و تأهيل المؤسسات الصناعية التي تنشط فيلا فرع السيارات :**

و ذلك بمنحها مزايا و تشجيع الإستثمارات الوطنية بالشراكة مع شركات عالمية و مرافقة وكلاء السياؤات في إنجاز استثماراتهم طبقا لأحكام قانون المالية 2014 .

- **ترقية صناعة الدواء و التجهيزات الصلبة :**

من أجل ملافقة و عصرن المؤسسات الاستشفائية و تقليص التبعية في هذا المجال .

- **تعزيز النشاطات الفصناعية المزودة للقطاعات الأخرى :**

كقطاع الطاقة و الري و الفلاحة حرصا على تحقيق الإدماج الوطني .

المبحث الثالث : دور القطاع الفلاحي في تطوير الصناعة التحويلية

تعتبر المؤسسة عنصر حيوي في الحياة الاقتصادية و خاصة في المناطق التي تتميز بطابعها الفلاحي لكونها تؤثر و تتأثر بها و تعتبر هذه المؤسسات حلقة وصل و القطاع الفلاحي إذ أنها تكمله و لعل من أهمها المؤسسات الغذائية و المالية و التسويقية .

المطلب الأول : المؤسسات الغذائية و القطاع الفلاحي

تعد الصناعات الغذائية أحد القطاعات الرئيسية للصناعات التحويلية في الجزائر تتمثل أهمية هذا القطاع في التوظيف الجيد لمخرجات القطاع الفلاحي و بالتالي القدرة على تلبية إحتياجات السوق الأولية و الحد من فاتورة الواردات من خلال تغطية الطلب المحلي ، بالإضافة إلى أنها عنصر مشترك بين النشاط الزراعي و النشاط الصناعي .

كما تعتبر نقطة أساسية في العملية الإنتاجية ، إذ تهتم بتحويل المواد الزراعية من طابعها الخام (المواد الأولية) إلى مواد استهلاكية موجهة إلى السوق و هي تعد جزءا هاما من النظام الغذائي و التي تعمل على إبقاء المواد الغذائية مثل (صناعة الحبوب و منجاتها ، و صناعة الألبان و الزيوت و المشروبات الغازية) صالحة للإستعمال لمدة أطول بفضل طرق التحويل و الحفظ و التصبير و التكييف .

- **العلاقة بين القطاع الفلاحي و المؤسسات الغذائية :**

و لعل من أبرز العلاقات التي تربط القطاع الفلاحي و المؤسسات الغذائية :

1- إرتباط المؤسسات الغذائية المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد وسيطية و غيرها غالبية المنتمية لها مؤسسات تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن السلسلة الغذائية . [1]

2- حفظ المواد الأولية الزراعية بالشكل الذي يسمح حمايتها من التلف إلى وقت استهلاكها أو تحويلها.

3- تلعب دورا طبيرا في معالجة الفجوة الزمنية بين الإنتاج و الإستهلاك حيث أن المنتجات الزراعية تتصف كثيرا بالموسمية رغم أن طلب المستهلكين عليها أو على مشتقاتها يتصف بالسنوية ، مما ينتج عنه نوع من الإنقطاع في تلبية إحتياجات المستهلكين ، لكن مع تطور الصناعة الغذائية أصبح هذا الشكل غير مطروح حيث تتولى المؤسسات المعنية بوضع كل السياسات الهادفة إلى ضمان إمداد الأسواق بالمواد الزراعية المطلوبة على مدار السنة من خلال أنظمة التخزين و التكييف المعروفة في ميدان الصناعة الغذائية .

تتأثر بعض المحاصيل الزراعية بالظروف المناخية ، فهي بين الزيادة و النقصان نتيجة تردي الظروف المناخية أو تعرض الموسم الزراعي لآفات معينة ، مما يجعل فرص إشباع رغبات المستهلكين شبه مستحيلة

[1] - أحمد مصنوعة ، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، الملتقى الدولي التاسع حول : في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية – شلف 23- 24 نوفمبر 2014 ، ص 7 – 8 .

و هنا تتدخل الصناعة الغذائية لمعالجة هذه المشكلة من خلال إدارة عمليات العرض عن طريق تسيير المخزون أو عن طريق اللجوء إلى الإستيراد ... الخ من الإجراءات المتاحة للمؤسسات التي تنشط في هذا القطاع .

4- تساهم المؤسسات الغذائية في ضمان استمرار عمليات التشغيل ، حيث تستقطب هذه المؤسسات أعداد كبيرة من اليد العاملة الدائمة أو المؤقتة ، حيث تزداد عمليات التوظيف كلما إتسم الموسم الزراعي بالنجاح و بالتالي تزداد أنشطة الجمع و النقل و التخزين للمحاصيل الزراعية ، كما تزداد أعمال الحفظ و التكييف المعالج لضمان محافظة المنتجات الزراعية على قيمتها الغذائية إلى حين الحاجة لها .

و الجدول التالي يوضح العلاقة الموجودة بين عدد مناصب الشغل و معدل نمو افنتاج الفلاحي إبتداءا من سنة 2001 إلى 2006 . [1]

الجدول رقم (2/2) : مؤشرات معدل نمو الإنتاج الفلاحي و عدد مناصب الشغل من 2001 إلى 2006:

2001	2002	2003	2004	2005	2006
.18.7	00.10	29	6.41	2.02	4.72
171000	136499	179203	166203	132428	104323

المصدر: تقرير حول الوضعية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مما يلي : يشهد معدل نمو الإنتاج الفلاحي إنخفاظا من سنة 2001 إلى 2002 بقيمة قدرها 18,28 تلاها كذلك إنخفاظا في عدد مناصب الشغل كذلك موافقة لنفس السنة بقيمة قدرها 7501 منصب شغل و خلال سنة 2003 ارتفع معدل نمو الإنتاج الفلاحي بقيمة قدرها 28,99

[1] - حلولي محمد ، القطاع الخاص و التنمية الفلاحية ، 2010 – 2011 ص 55 .

صاحبه كذلك ارتفاع في مناصب الشغل من 2002 إلى 2003 بقيمة قدرها 157,92 منصب شغل و من سنة 2003 إلى 2004 عاد إلى الإنخفاض بمقدار 22,59 و صاحبه كذلك إنخفاض في عدد مناصب الشغل خلال السنة بمقدار 13088 منصب شغل [1] و في سنة 2004 إلى غاية 2005 إنخفض معدل نمو الإنتاج الفلاحي بنسبة 4,39 صاحبه كذلك إنخفاض في عدد مناصب الشغل في نفس السنة 337775 منصب شغل و في سنة 2005 إلى 2006 شهد معدل نمو الإنتاج ارتفاع بقيمة قدرها 2,69 . أما عدد مناصب الشغل واصل الإنخفاض بقيمة 28105 منصب شغل .

نستنتج من تحليل الجدول أن هناك علاقة طردية بين مناصب الشغل و معدل نمو الإنتاج الفلاحي يعني أنه كلما زاد معدل نمو الإنتاج الفلاحي زاد عدد مناصب الشغل باستثناء سنة 2005 و ذلك نتيجة لظهور المكننة .

يقوم التصنيع الزراعي بتحويل الخامات الزراعية التي لا يمكن استهلاكها على حالتها إلى منتجات لها قيمتها الغذائية مثل : العصير و استخلاص الزيوت و كذلك طحن الحبوب و صناعة الخبز .[2]

تعمل المؤسسات الغذائية على زيادة في دخل المزارعين و استقرارها و ذلك نتيجة لتشجيعهم على الإنتاج للمواد الأولية و التي تحتاجها الصناعات و تربية الحيوانات ...

و في الأخير نستنتج أن قطاع الصناعات الغذائية يرتبط بالدرجة الأولى بالقطاع الفلاحي ، و النهوض بهذا القطاع يجب أن يتم عن طريق تنمية القطاع الفلاحي بالرغم أن قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر يشكل 80 من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، غير أن العدد بعيد عن تحقيق الإكتفاء الذاتي و ذلك بسبب الإنتاج في القطاع الفلاحي .

[1] - حلولي محمد ، القطاع و التنمية الفلاحية ، مرجع سبق ذكره ص 54 .
[2] - أحمد مصنوعة ، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع و المأمول ، ص 10 .

المطلب الثاني : العلاقة بين القطاع الفلاحي و المؤسسات المالية

المؤسسات المالية و هي عبارة عن مؤسسة أعمال يتركز استثمارها الأساسي في حقوق مالية مثل الأسهم و السندات و القروض بدلا من الأموال الحقيقية مثل المباني و المعدات و المواد الخام و تقوم بتجميع المدخرات و الأموال من الأفراد و المستثمرين و تحويلها إلى سلع و أموال يمكن إقراضها للعملاء و تلعب المؤسسات المالية دورا هاما في القطاع الفلاحي ، إذ أنها تعتبر بمثابة الممول له من الجانب المالي أو المعدات من آلات أو الإرشاد الفلاحي و من أهم المؤسسات الداعمة للقطاع الفلاحي .[1]

أولا : المؤسسات التمويلية لقطاع الفلاحة عينا :

تختص مثل هذه المؤسسات في تقديم قروض عينية للفلاح غالبا ما تكون هذه القروض موسمسة متمثلة في تقديم مختلف المواد التي يكون الفلاح في حاجة إليها مثل : الأدوية أو المواد البيطرية و غيرها .

و مثل هذه المؤسسات التي عرفتها الجزائر :

1- الشركة الجزائرية للإحتياط SAP

2- التعاونية الفلاحية المتعددة الخدمات

و تقوم هذه المؤسسات بتقديم القروض بشكل عيني .

ثانيا : المؤسسات التي تمول نقدا

و تتمثل هذه المؤسسات في مجموع المؤسسات المالية بصفة عامة و البنوك بصفة خاصة ، لأن الفلاح غالبا ما يكون في حاجة إلى أموال في شكل سيولة نقدية ، يمكن إنفاقها حسب إحتياجاته الخاصة بالعملية الإنتاجية أو حتى احتياجاته الخاصة الإستهلاكية .

[1] - أسامة عبد الخالق الأنصاري ، إدارة البنوك التجارية و البنوك المالية ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ص 11 .

و في كثير من الدول نجد أن هناك بنوك متخصصة في التمويل الفلاحي ، و ذلك بهدف تشجيع الإنتاج الفلاحي و تكون هذه القروض المقدمة من طرف البنوك إلى ثلاث أقسام :[1]

1- **قروض قصيرة المدى** : و هي قروض موسمية و تقدم بهدف الإستهلاك الموسمي .

2- **القروض المتوسطة** : و يتم استيرادها من 3 إلى 5 سنوات و تكون خاصة بالتجهيز الفلاحي .

3- **القروض الطويلة** : و هي قروض يتم استردادها إلى 25 سنة تتمثل في الإستثمار في القطاع الفلاحي مثل : غرس بساتين الأشجار المثمرة . [2]

المطلب الثالث : مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري

تختلف مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي من بلد لآخر حيث تتميز الإقتصاديات الإفريقية بفعالية كبيرة في نمو القطاع الزراعي و درجة مساهمته في النمو الاقتصادي ، أين تم التوصل إلى أن نمو القطاع الزراعي له آثار إيجابية في الحد من الفقر في وضع حد للزيادات في أسعار الأغذية و على تحسين القدرة الشرائية للذين ينفقون أكبر جزء من أموالهم في توفير الغذاء ، و تعتبر الجزائر من البلدان النامية التي تتمتع ببعض المقومات الطبيعية الهامة في الجانب الفلاحي ، حيث تعتمد بكثرة على القطاع الفلاحي في بناء إقتصادها و هذا ما يمكن توضيحه من خلال تحليل درجة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال الجدول التالي :

[1] - حسن بلهور ، القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الجزائر ، المؤسسات الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر 1976 ، ص 176 .
[2] - حسن بلهور ، مرجع سابق ص 176 .

الجدول (4) تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990 / 2019)

السنة	عدد الملفات	مبلغ الدعم
2016	1	833875.00
2017	3	294000.00
2018	8	979940.00
2019	6	2335000.00
2020	1	0.00
2021	34	5272490.00

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف 2022

نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي عرفت تذبذبات بين الإرتفاع والإنخفاض منذ التسعينات ، لكن على العموم توجد تحسنات طفيفة بداية سنة (2003) و سنة (2009) و ارتفاعا ملحوظا بنسبة 6,95% سنة (2008) إلى سنة (2019) بنسبة 12% تقريبا ، يرجع هذا الإرتفاع في قيم مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى الاهتمام المتزايد بتالقطاع الفلاحي من قبل الدولة و هي سنوات تتوافق مع بداية تنفيذ المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي خلال هذه الفترة من قبل الدولة ، و ارتفاع في حجم الاستثمارات في هذا القطاع ، حيث عرف القطاع الفلاحي الجزائري عدة إصلاحات تعلقت بالوسائل المادية و البشرية و المالية .

المطلب الرابع : مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الخام الصناعي و في خلق القيمة المضافة داخل قطاع الصناعات التحويلية

نتيجة التذبذبات الحاصلة في كل فروع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2005 / 2015) المدروسة يمكن استنتاج أهمية و مكانة الصناعات الغذائية في هذا القطاع من خلال الجدول رقم (05) كما يلي :

الجدول رقم (5) مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الخام الصناعي و في خلق القيمة المضافة داخل قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (2005 / 2015)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تطور مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج الخام الصناعي التحويلية (مليار دج)											
الصناعة	1038,4	1121,2	1230	1325	1529	1625	1765	1905	2044	2171	2339,5
الصناعة	503,4	525,6	5701,1	607,7	686,7	746,4	824,1	889,3	987,1	1079	1150,7
المساهمة %	48,4	46,8	46,4	45,8	44,8	42,2	46,6	47,2	48,3	49,7	49,1
تطور مساهمة الصناعة الغذائية في خلق القيمة المضافة داخل قطاع الصناعات التحويلية (مليار دج)											
الصناعة	411,8	441	469	502,5	557,4	599	644,1	705,9	742,8	813,7	874,5

الصناعة	138,4	146	156	164,3	188,5	214,1	231,8	266,1	285,5	330,7	353,7
المساهمة %	33,6	33,1	33,2	32,6	33,8	35,7	35,9	37,6	38,4	40,6	40,4

Source : Document de l'ONS , les comptes de 2005 . 2015

http.//www.ons.DZ

من خلال النسب المبنية في الجدول رقم (5) يتبين أن الصناعات الغذائية تساهم تقريبا بحوالي 50% في تشكيل الناتج الخام الصناعي للجزائر ، و هو ما يؤكد على ضرورة بناء استراتيجية صناعة قائمة على على هذه الأهمية لإستغلال الموارد بما يضمن تطورها و تحقيق التنمية الصناعية خارج قطاع المحروقات. و أما فيما يخص الجزء الذي يبين تطور مساهمة الصناعات الغذائية في الجزائر في خلق القيمة المضافة داخل الصناعات التحويلية لنفس الفترة فيبين أنها تساهم بحوالي ثلث القيمة الإجمالية التي استقرت طول الفترة (2005 / 2013) في المجال [33,1 – 38,4] ، و استمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى نسبة 40,4% سنة 2015 ، الأمر الذي يزيد من درجة التأكيد على أهمية الصناعات الغذائية كفرع تنشيط في الصناعات التحويلية في الجزائر .

خاتمة الفصل :

مثلت الصناعات التحويلية أهمية عميقة في التاريخ الاقتصادي فقد مكنت من تطوير المفاهيم و القيم الاقتصادية و عززت دور أصحاب رؤوس الأموال و الطبقة العاملة ، فالصناعات التحويلية تنطوي أنشطتها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة بعد معالجة المواد الخام المستخرجة من الطبيعة و المواد الزراعية و النباتية و الحيوانية و تحويلها إلى منتجات ذان طلب فعال ، و من خلال هذه الدراسة نستنتج ما يلي :

- تحتاج الصناعة التحويلية بدرجةّ أساسية إلى إدارة متخصصة و أسواق خارجية واسعة لتصريف المنتجات من أجل الوصول للمعدلات التي تستهدفها الحكومة و هي تحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- تمتلك الجزائر إمكانيات هائلة ساء من جانب الموارد الطبيعية أو البشرية غير مشتغل بالشكل الكافي فعوض تصدير هذه المواد بشكلها الخام ينبغي القيام بتحويلها إلى منتجات تامة الصنع و من ثم تصديرها إلى العالم الخارجي من أجل التقليل من فاتورة الواردات .

مقدمة الفصل

تعتبر ولاية الطارف من أهم ولايات الشرق الجزائري في المجال الفلاحي لأنها تتمتع بموقع جغرافي مميزا مما يجعلها ولاية ذات طابع فلاحي .

ولاية الطارف الواقعة بأقصى شمال شرق البلاد و المجاورة لعنابة التي كانت تابعة لها إلى غاية يناير 1984 أصبحت ولاية رقم (36) ، تسميتها ولاية خضراء و هي المشهورة بطبيعتها المعطاة و مناطقها الرطبة و بيئتها السخية .

تتميز ولاية الطارف بطابعها الفلاحي و غاباتها الكثيفة و شواطئها الجميلة (حوالي 20 شاطئ) ، و تتميز بعنبها الذي يعتبر من أجود أنواع العنب وطنيا ، تتكون ولاية الطارف (07 دوائر) و (24 بلدية).

تتربع على مساحة غابية تقدر بـ 166 ألف هكتار ، أي ما نسبته 54 بالمئة من المساحة الكلية للولاية ، تتميز بالتنوع البيئي و كثافة السكونات الغابية و الحيوانية ، ما جعلها ثاني أكبر ولاية غابية في الجزائر ، تبعد عن المطار الدولي (عنابة) حوالي 55 كلم (ساعة و 3 دقائق) .

المبحث الأول : دراسة تشخيصية لولاية الطارف

لقد عرف القطاع الفلاحي عدة تطورات و عدة تغيرات في ولاية الطارف من جوانب عدة من بينها القدرات الفلاحية للولاية ضمن مقومات شملت الأراضي الفلاحية و كذا السياسات المطبقة في إطار تنمية الفلاحة.

و سنتناول من خلال هذا المبحث الموقع الجغرافي و الإمكانيات الفلاحية لولاية الطارف إضافة إلى بعض المشاكل الفلاحية في الولاية ، و كذا الدعم المقدم من طرف الدولة .

المطلب الأول : الموقع الجغرافي و الإمكانيات الفلاحية لولاية الطارف

تتميز ولاية الطارف بعدة خصائص و مقومات مكنتها من إحتلال مكانة هامة بين الولايات في المجال الفلاحي نظرا إلى موقعها و كذا القدرات الفلاحية التي تمتلكها .

أولا : الموقع الجغرافي [1]

تقع في أقصى الشمال الشرقي في الجزائر و هي حدودية مع تونس التي تحدها شرقا و في الجهة الغربية تحدها عنابة ، أما جنوبا فتحدها كل من ولايتي سوق أهراس و قالمة ، في شمال الولاية البحر الأبيض المتوسط ، تجتازها 04 محاور مواصلات و هي الطريقين الوطنيين82 و 16 اللذين يضمنان سيولة الحركة مع ولاية سوق أهراس إلى جانب 88 كلم من الطريق السيار شرق غرب .

كما تتألف من تضاريس ولاية الطارف من ثلاث (3) مجموعات: الشريط الساحلي، منطقة السهول المتاخمة للشريط الساحلي، و المنطقة الجنوبية التي يميزها وجود التضاريس الجبلية.

تبلغ مساحتها الإجمالية 3.339 كم^2 .

[1] - نانوغرافي ، انترنت

ثانيا : الإمكانيات الفلاحية لولاية الطارف [1]

1- الإمكانيات الطبيعية : تزخر الولاية بمقرات هائلة تضفي عليها تخصصات ثلاثة : فلاحية و سياحية و غابية ، مساحة فلاحية تبلغ 84.031 هكتار من المساحة الفلاحية الإجمالية .

إضافة إلى مكامن الصلصال و الرمل .

2- **الإمكانيات البشرية** : إن الموارد البشرية تعد أحد مقومات التنمية الاقتصادية و ولاية الطارف تتوفر على طاقة بشرية هائلة يمكنها أن تشكل مخزون اليد العاملة لمختلف النشاطات الاقتصادية.

3- **الإمكانيات الزراعية** : تشتهر الولاية بزراعة الحبوب و تربية الأبقار و تربية النحل و الدواجن ، و تحتل الفلاحة بولاية الطارف مساحة إجمالية قدرها 84031 هكتار منها 74173 صالحة للزراعة كما تقع أغلبية مساحتها غرب الولاية و تحديدا بالبسباس و الذرعان و بن مهيدي و يساهم هذا القطاع في التنمية المحلية و الاقتصادية بإنتاج معتبر من الحبوب و بمردود هام في إنتاج الطماطم الصناعية يقدر بـ 1.7 مليون قنطار من الطماطم الطازجة أي ما يعادل 130 ألف قنطار من الطماطم المصبرة في وقت تنتج 37 ألف خلية نحل سنويا ما يقارب 1650 كلغ من العسل، و على العموم فإن الإنتاج النباتي يظل دائما موجها نحو زراعات العلف و الخضار و الزراعات الصناعية مع سيطرة زراعة الطماطم الصناعية .

4- الثروة الحيوانية : فضلا عن ثرائها في مجال الأراضي الفلاحية فإن ولاية الطارف تتميز بثروة حيوانية هامة تتكون أساسا من : 91035 بقرة و 191200 رأس من غنم و 44410 من رؤوس الماعز إلى جانب 576.500 من الدجاج و 1500 رأس من الديك الرومي ما يضمن سنويا إنتاج

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف 2024

11275 قنطار من اللحوم الحمراء و 9160 قنطار من اللحوم البيضاء كما تنتج الولاية أزيد من نصف مليون هكتولتر من الحليب سنويا .

5- **الثروة المائية** : تضل سعة القدرات المائية الإجمالية للولاية إلى 283.23 مليون متر مكعب من المياه الجوفية و السطحية و منها 157.23 متر مكعب موجهة لمياه الشرب بتخصيص يومي قدره 200 لتر في اليوم للفرد الواحد إلى جانب السقي سبعة 74.31 مليون متر مكعب و 22.36 مليون متر مكعب للصناعة بمنطقة عنابة ، و إلى جانب السدود الثلاثة تنتظر الولاية إنجاز 3 منشآت جديدة للري بقدرة إجمالية قدرها 220 مليون متر مكعب فضلا عن تهيئة العديد من نقاط الماء مثل الحواجز المائية و الآبار و الخزانات .

يوجد في الولاية أربعة سدود :

سد بوخروف ، سد الشافية ، سد مكياج ، سد بوقوس .

6- **الإمكانيات الإستثمارية** : تتمتع ولاية الطارف بمقومات استثمارية متعددة كونها تنتج العديد من المحاصيل الزراعية العامة ، إضافة إلى توفرها على الشريط الساحلي الذي طوله 90 كلم و يحتوي على 05 مناطق للإزدهار السياحي و 09 شواطئ محروسة ، تمتاز ولاية الطارف بعديد الثقافات حيث و بحكم أنها منطقة سياحية حيث يصل عدد السياح ببلدية القالة و هي مدينة ساحلية و حدودية مع تونس ثاني أكبر مدن ولاية الطارف ، ذلك أنها تضم " الحضيرة الوطنية للقالة " و ميناء للصيد البحري بالإضافة إلى عديد الشواطئ و أشهرها شاطئ المسيدا ، كما تشتهر بخجلان المرجان ، بحيرة الطيور كبحيرة طونقا و بحيرة فزارة ، بحيرة الأوبيرا المحمية بواسطة إتفاقية ترامسار للمناطق الرطبة ، و يوجد بها سد بوقوس .

إضافة إلى بعض المتاحف و المواقع الأثرية الأخرى الموجودة في الولاية .

و حول الفرص و الإمكانيات الإستثمارية المتاحة للقطاع الخاص فإن الاقتصاد المحلي يحتوي على الكثير من الفرص و الإمكانيات الإستثمارية غير المستغلة في الوقت الراهن و تمثل فرصا مجدية للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي و أبرزها :

- **المجال الزراعي** : حيث تتميز الطارف على العموم بمناخ رطب و معتدل ، تطل على البحر الأبيض المتوسط و هذا ما يجعل التيارات البحرية الرطبة تتغلغل إلى المنطقة حيث رطب حار في الجهة الشمالية و رطب بارد في الجهة الجنوبية ، أما معدل سقوط الأمطار فيتراوح ما بين 900 إلى 1200 مم/سنويا .

و هذا يعني إمكانية زراعة الكثير من المحاصيل الزراعية على مدار العام كما أن قدرة الولاية على إنتاج الكثير من المنتجات الزراعية و المتنوعة يجعل منها منطقة أكثر ميزة للإستثمار في التصنيع الزراعي ضمن الفرص المتاحة للتصنيع الغذائي و الزراعي يوجد نحو 200 مؤسسة إقتصادية خاصة تنشط في الصناعة التحويلية من بينها منتجات للصناعة الفلاحية و الغذائية .

إضافة إلى أنه تمت الموافقة على 44 مشروعا استثماريا على مساحة إجمالية تناهز 80 هكتارا بغلاف مالي يقدر بـ 850 مليار سنتيم ، ستوفر 3 آلاف منصب شغل مباشر منها مشاريع في الصناعات التحويلية و الغذائية ، ملبنات إنتاج الحليب و مشتقاته ، مطاحن زيادة على إسترجاع و توزيع كل الهياكل الفلاحية غير المستغلة و المهملة على مستوى الولاية من استطبلات و مزارع و أقبية على الفلاحين .

كما تتميز بعنبها الذي يعتبر من أجود أنواع العنب وطنيا .

- **فرص الإستثمار الواعدة :**

تتوفر في الولاية فرص استثمارية متعددة في مختلف المجالات الخدمية و الإنتاجية و من أهم هذه الفرص الإستثمارية خاصة في مجال الزراعة ، ففي السنوات الأخيرة شهدت تنفيذ إجراءات عملية من أجل توسيع

المساحات المزروعة عير استصلاح الأراضي الهامشية و تقليص المساحات المنتظرة قصد تطوير تكثيف زراعات متنوعة و لا سيما منها البقول ، البقول الجافة و الزراعات داخل البيوت البلاستيكية . كما تم التحظير لتوزيع حوالي ألف هكتار من الأراضي الفلاحية غير المستغلة عبر تراب الولاية على المستثمرين و الشباب ، في ضوء عملية الإحصاء التي قامت بها اللجنة الولائية المنصبة لهذا الغرض في الميدان ، حيث تم إلغاء 200 استفادة ، بعد أن ثبت إهمال أصحابها لأراضيهم رغم الإعتذارات ، كما سيتم توزيع كذلك المحيطات الفلاحية غير المستغلة حسب المشريع المقترحة في الملفات و التسجيلات على المنصة الرقمية .

و تمت دعوة المستثمرين الفلاحين و أبنائهم و كذا العاطلين عن العمل و الجامعيين و حاملي الشهادات للتسجيل على المنصة الأرضية مع التقرب من المصالح المعنية لإيداع ملفاتهم و عرض مشاريعهم و اقتراحاتهم للإستفادة من هذه الأراضي التي تسمح من قبل لجنة ولائية يرئسها الوالي شخصيا مبرزة في هذا الصدد أهمية العملية التي من شأنها النهوض بالقطاع الزراعي و توسيع المساحة الفلاحية المستغلة زيادة على طلق الثروة و مناصب الشغل و إعطاء القطاع القيمة المضافة من خلال الرفع من قدرات الإنتاج الفلاحي في مختلف الشعب .

و أكدت مصالح ولاية الطارف تكلفها بمتابعة وضعية العقار الفلاحي من خلال تفعيل عمل اللجنة الولائية المختصة التي أوكلت لها مهام تطهير الأراضي الفلاحية التي سمحت باسترجاع حوالي ألف هكتار كحصيلة أولية بعد أن تبين استغلالها بطريقة غير قانونية و أخرى مهملة و بور دون استغلال خاصة ببلديات الجهة الشرقية بكل من القالة ، عين عسل ، و رمل السوق و بدرجة أقل بلديات الجهة الغربية الشط ، البسباس ، بن مهيدي و بوثلجة .

إضافة إلى أن اللجنة الولائية المكلفة بملف تطهير و متابعة وضعية العقار الفلاحي عاينت ميدانيا أكثر من 90 عقارا فلاحيا و مستثمرة غير مستغلة و أراضي ملك للدولة مستغلة بطرق غير قانونية بعد استيلاء خواص عليها دون أي سند قانوني يثبت أحقيتهم في هذه الأراضي .

إلى أن تم استرجاع الأراضي الفلاحية غير المستغلة و التي توجد بحوزة الخواص ، و ذلك بإصدار قرارات فورية من طرف والي الولاية .

إضافة إلى توزيع مقررات إمتياز تخص 3 مزارع على مستثمرين من أجل تطوير شعبة تربية الأبقار و إنتاج الحليب .[1]

الامكانيات الصناعية لولاية الطارف [2]

تحتل الصناعات الغذائية موقعا حيويا ضمن القطاع الصناعي لولاية الطارف بشكل عام وضمن قطاع الصناعات التحويلية بشكل خاص، وتشكل نسيج قطاع الصناعة الغذائية بالولاية من عدد مهم من الوحدات الإنتاجية الناشطة في القطاعين العام والخاص سواء منها مؤسسات حرفية / صغيرة ومتوسطة أو كبيرة، في الولاية حيث بلغ عدد المؤسسات في صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات في الولاية 17 مؤسسة .

أهم هذه الوحدات تنشط في مجال مصبرات الطماطم ومطاحن إنتاج دقيق القمح الصلب (السميد) والعجائن والحليب ومشتقاته إضافة الى وحدات إنتاج اللحوم البيضاء (تربية الدواجن) والمذابح والمشروبات الغازية.

[1] - من جريدة النصر : 07 يوليو 2023 .
[2] - مديرية الصناعة لولاية الطارف.

يلبي قطاع الصناعات الغذائية لولاية الطارف جزءا مهما من الطلب المحلي على المنتجات الغذائية في الولاية وأيضا يساهم في تلبية الطلب الوطني حيث يصل منتوجه إلى عدة ولايات منها : عنابة سوق اهراس، قسنطينة تبسة، قالمة .....الخ كما أن بعض المؤسسات نجحت في إيصال مع منتوجاتها الى الأسواق الدولية . وهذه الجداول تبين عدد المؤسسات المتواجدة في ولاية الطارف

نلاحظ من خلال هذه الجداول أن معظم المؤسسات في مصبرات الطماطم وهذه الأرقام مقدمة من طرف مديرية الصناعة لولاية الطارف وهي إحصائيات أخيرة ال غاية 2023/12/31 وإجمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شعب الصناعات الغذائية في ولاية الطارف:

يتنوع نسيج الصناعات الغذائية في ولاية الطارف ليشمل عدة مجالات منها ما هو صناعة حديثة متطورة ومنها ما هي تقليدية بدوية تكتسي الطابع الحرفي

و يمكن استعراض أهم هذه المجالات وشعب الصناعات الغذائية في ولاية الطارف في:

1.**المصبرات الغذائية:** والتي تعتبر أهم شعب الصناعة الغذائية للولاية الطارف بالنظر إلى الحصة السوقية الوطنية التي تسيطر عليها، ويندرج تحت هذه الشعبة عدة نشاطات منها: تحويل الطماطم (مضاعف التركيز الطماطم)، الهريسة حيث كما وضحنا في الجداول عدد المؤسسات المختصة في المصبرات

وأهم نشاط في هذه الشعبة هو تحويل الطماطم، حيث تحولت ولاية الطارف في السنوات الأخيرة إلى مركز للصناعات الغذائية رائدا في انتاج الطماطم الصناعية وهذا نتيجة الدعم والقروض الي تمنحها

الدولة للمصانع التحويلية وتوفير البذور والأسمدة والأدوية جعلت ولاية الطارف تعرف نظاما جيدا في هذه الشعبة. خاصة مع مجهودات مرافقة الفلاحين في ظروف العمل ومراقبة المساحات المغروسة

ومن أهم ما تتميز به هذه الشعبة هو ارتفاع كمية الإنتاج، مساهمتها في التشغيل في الولاية وخاصة لمختصين ومهندسين، واعتمادها نسبة كبيرة على مواد أولية محلية كذلك نجاحها في ولوج الأسواق الدولية

وتمتلك ولاية الطارف مؤهلات كبيرة في شعبة الطماطم الصناعية إن أحسن استغلالها وتيسيرها قد تحول ولاية الطارف الى قطب وطني كبير لانتاج الغذاء وتحقيق الاكتفاء الوطني من مصبرات الطماطم وفتح خطوط التصدير إلى الخارج

2.**العجائن الغذائية والمطاحن:** وتضم نشاطين هما العجائن الغذائية بأنواعها، والمطاحن (سميد) وهي أهم الشعب إذ أن أنها تدخل بشكل مباشر كمادة أولية في صناعات غذائية أخرى مثل: صناعة الخبر والحلويات والمعجنات، ويتمثل نشاط هذه الشعبة في طحن مختلف الحبوب كالقمح سواء الصلب للسميد واللين للفرينة.

3.الحليب ومشتقاته: وهي شعبة مهمة من شعب الصناعات الغذائية التي تتوفر عليها ولاية الطارف، وتعتمد على المواد الحيوانية وتتمثل في صناعة كل من الحليب المبستر والمركز، اللبن.....الخ

و تتواجد هذه المؤسسات في بلدية البسباس.

4. المياه المعدنية : تشمل هذه الصناعة وحدات معالجة مياه الشرب والمياه المعدنية ، تعرف هذه الشعبية زيادة الطلب عليها

فالمنتوجات والمياه المعدنية المعبأة في مؤسسات ولاية الطارف هي من صنف ماء معدني غير غازي تنشط في سوق وطني نشط، حيث تتميز تعبئة المياه المعدنية بالجزائر بدرجة منافسة عالية فهناك ما يقارب 40 علامة تجارية منها علامتين أجنبيتين، تتوزع عبر مختلف نقاط الوطن ونلاحظ أنها تسيطر على السوق المحلية وتحصي ولاية الطارف مصنعا واحدا للمياه المعدنية من أصل هذه الـ 40 علامة. وهو ينبوع :بوقلاز

4.**المشروبات الغازية والمشروبات غير الكحولية** : هذه السلعة التي أصبحت ضرورة في حياة أغلب الأفراد والطلب عليها في زيادة مستمرة مما جعلها تحظى بأهمية في القطاع، وقد بدأ الاهتمام بصناعة المشروبات الغازية منذ نشر مقال علمي لسنة 1772 م عن المياه المضاف إليها الغاز في أمريكا، عام 1785م ، وانتشرت صناعة المشروبات الغازية في أوربا في نفس وقت انتشارها في أمريكا و قد ظهرت المياه المحلاة صناعيا في أمريكا عام 1809 م، و في العقدين الأخيرين أصبح استهلاك المشروبات الغازية عادة غذائية سائدة في المجتمعات بما في ذلك المجتمع الجزائري لاعتقاد الكثير من الناس أنها تساعد على الهضم وقد ساعد على نمو و انتشار تناول المشروبات الغازية عوامل عديدة منها الدعاية المكثفة بالوسائل الإعلامية خاصة في الأجواء الحارة، كما أن وجود مادة الكافيين في هذه المشروبات له الأثر الخفي على التعود على هذه المشروبات وتحصي ولاية الطارف .....وحدة إنتاج مشروبات

المطلب الثاني : مرافقة مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف للبرامج الفلاحية[1].

تعتبر مديرية المصالح الفلاحية المسؤولة الأولى على النشاط الفلاحي على مستوى الولاية ، و هي تعمل تحت وصاية وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، كما أنها تقوم بتطبيق مختلف البرامج الفلاحية و سنتناول من

[1] - مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف 2024

خلال هذا المبحث بإعطاء لمحة تعريفية حول مديرية المصالح الفلاحية ، و كذا مختلف البرامج الفلاحية المطبق في الولاية .

أولا : مديرية المصالح الفلاحية[1]

سنتناول من خلال هذا المطلب إعطاء تعريف لمديرية المصالح الفلاحية و الهيكل التنظيمي لها ، إضافة إلى المهام الرئيسية المحولة لها .

1- لمحة عن نشأة المديرية

مديرية المصالح الفلاحية هي من المديريات الهامة في النشاط الفلاحي و الاقتصادي للدولة ، فهي ذات نشاط تقني فني حيث أنشأت هذه المديرية تلقائيا بالتقسيم الإداري سنة 1984 ، شهدت إدارة الزراعة العديد من التغيرات من 1987 تم تسميتها بوزارة الزراعة و الثروة السمكية من عام 1988 إلى غاية 1990 .

تم إنشاء قسم تطوير الأنشطة الهيدرولكية و الزراعة في عام 1990 و وفقا للمرسوم 90 – 195 الصادر في 23 / 06 / 1990 الذي يحدد قواعد تنظيم و تشغيل الخدمات الزراعية في الولاية .

2- تعريف المديرية

تعد مديرية المصالح الفلاحية من أهم المديريات المهمة التابعة لولاية الطارف ، حيث تقع هذه المديرية في الحي الإداري الجديد طريق المطروحة يحدها من الشرق مديرية الصيد البحري و من الغرب مديرية البرمجة و متابعة الميزانيات و من الشمال مديرية الحماية المدنية و جنوبا مساحات شاغلة .

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف 2024

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية [1]

يتكون الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف من خمسة (5) كما هو موضحا في المخطط التالي في الصفحة الموالية حيث تهتم مصلحة التنظيم و الإنتاج و الدعم التقني بكل ما هو إنتاجي سواء حيواني أو نباتي و تعمل بالتنسيق مع التعاونيات و المستثمرين الفلاحيين ، بينما مصلحة الإدارة و الوسائل تهتم بعملية التنسيق مع الهيئات الخارجية كما تعمل على تسيير الميزانية و الوسائل العامة الخاصة بالمديرية ، حيث تحتوي على مكتب خاص بالمستخدمين ، و يتوفر على مستوى مصلحتي التهيئة الريفية و ترقية الإستثمار مكتب الري الذي يتابع الموارد المائية و إعداد السدود ، و نسبة تساقط الأمطار ، و كذلك استهلاك كل منتج ، و يقوم بعملية التنسيق مع مديرية الري بالإضافة إلى مكتب الإستثمارات ، و هناك بعض المشاريع الكبرى التي تحتاج إلى تمويل بالأجهزة و العتاد أو حفر الآبار تحتاج في نفس الوقت إلى المصادقة عليها بعد دراستها من طرف هذه المصلحة . أما مصلحة الإحصائيات الفلاحية و التحقيقات فهي تقوم بإحصاء الأراضي و مساحتها و أنواعها و إحصاء الزراعات و كمية المنتجات الفلاحية و النباتية و الحيوانية كما تحاول إحصاء الموارد البشرية (اليد العاملة للفلاحين) من أجل تدعيمهم ، و كذا إحصاء العتاد الفلاحي الذي يحتاجه الفلاحون ، و هذه الإحصائيات و الحسابات تمكن المديرية من معرفة الطاقات و الإمكانيات التي تملكها الولاية فضلا عن النقائص التي تحاول إدراكها .

و أخيرا مصلحة مفتشية البيطرية و الصحة فإن مهمتها تتجسد على مستوى الدوائر فهي تهتم بمراقبة الصحة الحيوانية و حماية النباتات .

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف 2024

الشكل (1) الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية :

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف

رابعا : المهام الرئيسية للمديرية

تعد مديرية المصالح الفلاحية من أهم المديريات المهمة التابعة لولاية الطارف ، يحدد المرسوم الوزاري الصادر في 20 أكتوبر 1990 مهام خدمات مديرية المصالح الفلاحية على النحو التالي :

- خدمة الإحصاء و الحسابات الزراعية
- خدمة التفتيش البيطري و الصحة النباتية .
- خدمة التنمية الريفية و تعزيز الإستثمارات .
- خدمة تنظيم الإنتاج و الدعم التقني .

خدمة الإدارة و الوسائل .

المبحث الثاني : مساهمه صناعه الغذائية التحويلية في تنميه الاقتصاد الوطني:

تشير التقارير الصادرة عن السلطات الرسمية الجزائرية ان قطاع الصناعات الغذائية يساهم بشكل فعال الوطني وهذا ما تؤكده من احصائيات الخاصة بهذا القطاع والتي تشير الى انه في سنه 2015 بلغ عدد مؤسسه الجزائرية الصغيرة والمتوسطة 24,746 مؤسسه ضمن 3 83,701 مؤسسه صغيره ومتوسطة خاصه تنصت في المجال الصناعي في حين بلغ عدد العاملين بهذا المجال الصناعي 18,603 عامل اي ما يعادل نسبه 42.54 من اليد العاملة الإجمالية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لنفس السنه كما قطاع الصناعات الغذائية يساهم بنسبه 33% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات .

المطلب الاول :واقع الصناعات الغذائية في الجزائر:

ان هيكل قطاعات صناعه غذائية في الجزائر يتميز بهيمنة مؤسسات صغيره والمتوسطة ذات الطابع الخاص وهذا في جميع القطاعات المكونة للنشاط جدول رقم واحد تعرف الصناعات الغذائية على انها القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة على الاستهلاك الطازج وتحويلها الى صوره اخرى من المنتجات الغذائية وامكانيه حفظها من الفساد اطول مده ممكنه باستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها او لاستهلاكها في اماكن غير اماكن انتاجها حيث تبقى صالحه للاستعمال من الوجهة الصحي والحيوية يقدر عدد المؤسسات الصغيرة المتوسطة بحوالي 20,200 مؤسسه اي ما يعاد تقريبا 30% من اجمالي المؤسسات الصناعية ككل

الحليب	الاجبان الياغورت الكريمات الكريم المجمدة الحليب المعلب
اللحوم الحمراء و البيضاء	المذابح التحويلات الحفظ والتحضير
الاسماك	المصبرات التصبير والتحضير
الفواكه	الفواكه الجافه العصائر المصبرات والمربات
الخضر	المصبرات التجميد التحضير خضر مجمده / مجففه
المشروبات	المياه المعدنية مشروبات غازيه وغير غازيه
الزيوت و المواد الدسمة	زيوت غذائية زيت زيتون الزبدة مواد دسمه نباتية وحيوانية
الحبوب	الدقيق السميد الكسكس الخبز الحلويات خبز الصناعي بسكويت
الطماطم الصناعية	مركز الطماطم
السكر	اضافه سكر الحلوة استعمالات السكر في باقي القطاعات

المصدر:

Horri Khelifa et autres, problématique du développement des industries agroalimentaires en Algérie January, 2015.

نفصل فيما يأتي أكثر في اهم فروع الصناعات الغذائية في الجزائر والتي تشمل انتاج الحليب السكر الحبوب والمشروبات اضافه الى الزيوت بأنواعها..... الخ

1- فرع انتاج الحليب ومشتقاته: تعتبر الجزائر اول مستهلك لماده الحليب في المغرب العربي بنسبه تقدر ب 140 لتر للفرد في السنة مقابل استهلاك كلي مقدر بحوالي 5.5 مليار لتر من الحليب بحيث يتضمن ما يقارب 3 مليار لتر من الكمية المستوردة فالجزائر تستورد ما يعادل 200,000 الى 300,000 طن من بودره الحليب خلال السنه ما قيمته 800 الى 900 مليون اورو ما يجعلها تحتل المرتبة الثانية او الثالثة عالميا من حيث استيراد بودره الحليب

2-**فرع انتاج الحبوب:** يشمل هذا الفرع انتاج القمح بنوعيه الصلب اللين حيث قدر متوسط الانتاج للفترة 2012 ب 1,376 690 فيما يتعلق بإنتاج القمح الصلب وكميه 808 القمح اللين ليكون بذلك الاجمالي 2,184,820 طن

3-فرع انتاج السكر: يعتبر فرع انتاج السكر من بين فروع صناعه الغذائية الذي يتطلب استثمارات كبيره نظرا الى الخصوصية المواد الأولية الضرورية لإنتاجه حيث يتم استيراد معظم هذه المواد من السوق العالمية التي تعاني في اغلب الاحيان من مشاكل المضاربة في الاسعار من طرف اكبر المؤسسات العالمية وفيما يتعلق بإنتاج السكر فان القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في تمويل السوق المحلية حيث بلغ انتاج مؤسسه سيفيتال حوالي 210,000 في السنه وقد انتقلت الجزائر من مرحله استيراد هذه المادة الى تصديرها الى اوروبا الشرق الاوسط المغرب العربي غير ان ذلك لا ينفي كون الجزائر تعتبر من الدول العاشرة الاولى اكثر استيرادا لماده السكر عالميا ويرجع ذلك للطلب المرتفع لهذه المادة حيث يبلغ معدل استهلاك الفرد للسكر سنويا حوالي 24 كيلو غرام وفق ما تشير اليه احصائيات وزاره الصناعة الجزائرية

4-فرع انتاج المشروبات: عرف هذا الفرع تطورا ملحوظا خلال سنوات التسعينات فبعد ان كان الطلب على المياه المعدنية يقدر باقل من 60 مليون لتر في سنه 1980 اصبح يقدر ب 1.5 مليار لتر في

سنه 2004 ليبلغ 2.4 مليار لتر سنه 2011 بينما قدر الطلب على المشروبات الغازية في سنه 2004 ب 750 مليون لتر وعرف هذا الفرع تقلص في عدد المجمعات العمومية بإقبال كبير من المستثمرين او الاجانب الذين وصلت نسبه تغطيتهم 95% من السوق المشروبات 5-**فرع انتاج الزيوت:** ان زراعه الزيتون في الجزائر لا زالت تعرف مشاكل من حيث الدعم المالي وتوفر الآلات الحديثة وكذلك عدم تطوير واعاده تكثيف الاشجار المغروسة كما ان الزيادات التي كانت تعتبرها غير كافيه مقارنه بالمناطق الجبلية التي تتوفر عليها هذه الزراعة في الجزائر شهدت نسبه زياده العدد الاشجار قدرها 10.1% بين سنتين 2002 2003 وهذا يعتبر غير كافي بالنسبة للمناطق المؤهلة لزراعه هذا النوع من الاشجار والذي كان له اثر سلبي على زياده الانتاج او من حيث المردودية.

المطلب الثاني دور مؤسسات الصناعة الغذائية في تنميه الاقتصاد الوطني

كغيرها من الأنشطة الاقتصادية تؤثر الصناعات الغذائية تأثيرا مباشرا على الاقتصاد الوطني كونها فرع من الصناعات التحويلية فهي بمثابة اداة تأثير على الاقتصاد الوطني والذي يتجلى من خلال المؤشرات اقتصاديه تشير الى اهمها فيما يأتي

- **التشغيل** توفر الصراعات الغذائية حوالي 40% من مناصب الشغل في قطاع الصناعة ككل وهي نسبه معتبره تعكس مدى اهميه الصناعات الغذائية في سياسة التشغيل الوطنية وتوفير مناصب العمل الدائمة
- **القيمة المضافة** بنسبه 37.3% من القيمة المضافة الصناعية يبقى فرع الصناعة الغذائي مهيمنا ودافعا للنشاط الصناعي محفزا بديناميكية نشاط معالجه الحبوب وصناعه الحليب
- **الناتج الاجمالي الوطني** سجل التقارير الإحصائية ارتفاعا في تطور الانتاج الخام للنشاط الاقتصادي للصناعات الغذائية حيث بلغ قيمه 330.697 مليون دينار لسنه 2014 مقابل

351.61 مليون دينار سنه 2015 وهو بذلك يساهم بنسبه 2% تقريبا من قيمه الناس الاجمالي الوطني الخام PIB

- **التجارة الخارجية** ان الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية بهدف تنويع صادرات خارج قطاع المحروقات يعد استثمارا ناجحا ومجديا ذلك لان الطلب العالمي على مواد الغذائية المصنعة في تزايد مستمر بفعل التزايد السكاني المتنامي وتنوع الرغبات والحاجات الغذائية للأفراد غير انه وبالنسبة للجزائر فان الصناعات الغذائية تساهم في تجارتها الخارجية مساهمه هامشيه وضئيلة جدا حيث قدرت نسبتها للسنه 2015 بحوالي 0.62 من اجمالي الصادرات الجزائرية اي ما يعادل قيمه 234 مليون دولار امريكي

المطلب الثالث: توجه مؤسسات الصناعة الغذائية الجزائرية نحو التصدير الخارج

اتجه الاقتصاد الوطني الجزائري من منهج التخطيط المركزي للطابع الاشتراكي نحو سياسه التوجه الرأسمالي بالانفتاح نحو اقتصاد السوق وخوصصة الشركات والعمل على ترقيه الاستثمار والشراكة وذلك نتيجة التحولات الاقتصادية العالمية وضرورة التكيف معها

واقع تصدير المنتجات الغذائية الجزائرية:

تشير احصائيات الجدول رقم 02 الى ان نسبه الصادرات الجزائرية من السلع الغذائية ضئيلة جدا 0.2% لسنه 2015 مثلا ولم تشهد ارتفاعا معتبرا بداية سنه 2016 في حين نلاحظ تراجعا في قيمه الواردات من السلع الغذائية بحوالي 15 مليار دينار جزائري

جدول رقم 02: الميزان التجاري للسلع الغذائية للجزائر (جانفي 2015 جانفي 2016)

السلع الغذائية	جانفي 2015			جانفي2016			نسبة التغيير
	دينار	دولار	نسبة %	دينار	دولار	نسبة %	%
المستوردة	83.542	937	21.14	67.577	629	16.53	32.87-
المصدرة	1.874	21	0.82	1801	17	0.88	19.05-

المصدر:

Ministère des finances, direction Générale des donnes, statistiques, du commerce extérieur de l'Algérie (période : Janvier 2016)

يرجع ضعف الميزان التجاري للسلع الغذائية الى ضعف قيمه الصادرات وزيادة الواردات وهذا مرده الى محدودية الانتاج الزراعي والغذائي الامر الذي ينعكس سلبا على تصنيف الجزائر من حيث كفاءه تجارتها للمنتجات الزراعية والأغذية الصناعية والذي يتذيل الترتيب العالمي المرتبة 151 ضمن 180 دوله عالميا وهذا 2012 وللإشارة فان قائمه المواد الغذائية التي يتم تصديرها تشمل اساسا زيت الزيتون الكسكس العجائن الاجبان المياه المعدنية والمشروبات البسكويت التبغ ...الخ

انظر الجدول رقم (3) صادرات اهم السلع الغذائية الجزائرية للفترة 2014 الكمية : الاف/ طن

القيمة مليون دينار جزائري

الغذاء	الكمية	القيمة
السكر	476,49	18.377,71
المياه المعدنية و الغازية	25,99	1.242,97
التمور	25,64	3.089,37
المعكرونة الغذائية	8,03	455,30
الزبادي , الياوورت	2,96	305,21
الكسكس	1,90	118,73
الحلويات , البسكويت, العجائن	0,01	3,60
زيت الزيتون	0,0001	0,02
محضرات الصلصات و صلصات جاهزة	0,02	1,26
التبغ و السجائر	0,0422	17,89
سلع غذائية أخرى		20.784,65
المجموع		26.019

المصدر: وفق احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2014

وفق ما تشير اليه احصائيات الجدول عليه فنستنتج ان اجمالي ما يتم تصديره من منتجات غذائية الجزائرية نحو الخارج ضعيف جدا من ناحية القيمة والكميه ايضا مقارنه بالقدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية الغذائية ولعل العراقيل تصدير أبرز ما يسبب ذلك

ان الكمية المصدرة من السكر جاهز للاستهلاك معتبره جدا اذا تمثل قيمتها ما يفوق نصف القيمة الإجمالية لإيرادات الصادرات الغذائية كون الجزائر كانت دوله مصدره صافي لهذه المادة ولا تزال تعاني من استيراد السكر الخام ويرجع سبب التطور في هذا الفرع من الانتاج الصناعي الغذائي الى دعم الدولة للقطاع الخاص وتنميته

افاق 2024 في مجال الصناعة الفلاحية

وكإضافة قررت الوزارة المعنية حاليا تقليص واردات المواد الغذائية ب 2 مليار دولار افاق في 2024 لا سيما في منتجات الحبوب والمحاصيل الزيتية والعلفية والسكرية

لقد أكد الوزير خلال افتتاح اشغال لقاء منظم تحت شعار "من اجل استثمار جذاب ومستدام " اجمع المستثمرين بحضور عدد من اعضاء الحكومة ان القطاع تمكن رغم الصعوبات الناجمة عن الازمه الصحية كوفيد 19 والجفاف من تقليص الواردات بقيمه 435 مليون دولار بفضل المشاريع والبرامج التي شرع فيها ميدانيا

إن الجزائر قد صنفت من طرف منظمات دوليه البلد الوحيد في افريقيا والمغرب العربي المستقر غذائيا بنفس مستوى الدول الأوروبية والأمريكية بتقليص نسبه الجوع الى اقل من 2.5% خلال السنة الجارية 2024

وقد أكد وزير القطاع حرص السلطات العمومية على توفير تسهيلات وامكانيات أكثر للمستثمرين لا سيما من خلال ديوان الفلاحة الصناعية في الاراضي الصحراوية مما يساعد المستثمرين على تنفيذ مسارعهم في أحسن الظروف ودعا الوزير المستثمرين وارباب العمل وحاملي المشاريع للمساهمة في تطوير هذا المجال الحيوي الذي يوفر لهم امكانيات النمو ويساهم القطاع الفلاحي حسبه 12.4 من الناتج الداخلي الخام بقيمه انتاج 25 مليار دولار امريكي سنويا كما يوظف 2.6 مليون من اليد العاملة

وشرع القطاع في تنفيذ برامج واسعه منها انتاج السلجم الزيتي الذي حقق 16,000 قنطار خلال 2023 وانتاج الذرة الصفراء عبر مساحة تبلغ 25,000 هكتار الى جانب تطوير زراعه القمح الصلب في الاماكن المؤهلة لذلك

ويسعى القطاع حسب الوزير لإرساء المزيد من القواعد الأساسية التي تسمح بتحرير المبادرات وترسيخ عوامل الاستثمار من خلال اصلاحات هيكليه مختلفة منها استحداث ديوان تنميه الصناعات فلاحيه وتعزيز الشفافية وضمان مبدا تكافؤ الفرص في الحصول على العقار الفلاحي وانشاء موقع الكتروني يزود المتعاملين بالمعلومات حول المناطق المعنية بالاستثمار

الى جانب ذلك تم اصدار جمله التشريعات القانونية على غرار المرسوم التنفيذي الخاص بالامتياز الفلاحي وكذا التشريعات الخاصة بالتعاونيات الفلاحية وتسهيل الحصول على المكنه

ويندرج اللقاء الذي عرف حضور منظمات ارباب العمل وولادة بعض الولايات الجنوبية في إطار تجسيد برامج ورقة طريق قطاع الفلاحة والتنمية الريفية لفتره 2020-2024 ويعد فرصه لتقييم اليات واجهزه الدعم والموافقة التي وضعها القطاع لتعزيز الاستثمار المهيكل لاسيما في مجال تطوير الزراعات الصناعية من اجل الرفع من الانتاج والإنتاجية لتعزيز الامن الغذائي للبلاد وخفض فاتورة الاستيراد

وفي عده خرجات اعلاميه حيا رئيس الجمهورية اداء القطاع الفلاحي لاسيما خلال الجائحة مفيدا بكون مداخيل الفلاحة فقط لأول مره مداخيل صادرات النفط حيث بلغ الانتاج الفلاحي ما يعادل 25 مليار دولار ولم تستورد لا خضرا ولا فواكه

وبلغت الواردات الغذائية خلال 11 شهرا الاولى لسنه 2019 قرابة 7.32 مليار دولار 7% مواصلة تراجعها. خلال الجائحة وانخفضت واردات الجزائر الإجمالية سنه 2020 بنسبه 18% الى 34.4 مليار دولار

المبحث الثالث : جهودات السلطات المحلية للنهوض بالقطاع الفلاحي لولاية الطارف .

في إطار البرامج التنموية الفلاحية التي إتبعتها الحكومة الجزائرية ، كان لولاية الطارف نصيب ، فقد استفادت من عدة اعتمادات من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي عبر العديد من الأجهزة التي كان لها دور فعالا و التي عملت على تسيير البرامج من بينها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA و بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

المطلب الأول : الإستثمارات الفلاحية المدعمة من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية لولاية الطارف.

تم تدعيم الكثير من الإستثمارات الفلاحية عن طريق الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA ، و كل الدعم الذي أقرته الدولة عمل على خلق وحدات إنتاج متجانسة تتوفر على المقاييس الحديثة الموجهة للإنتاج الفلاحي كتجهيزات الري ، إقتناء عتاد و تجهيزات فلاحية و غيرها و الجدول الموالي يوضح أنواع برامج الدعم عن طريق الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية و نسب الدعم الموجهة للأفراد .

الجدول رقم (3) نسب الدعم المقدمة من طرف FNDA لسنة 2022

رقم المقرر	نوع الدعم	نوعية الاستثمار الفلاحي	نسبة الدعم
948 بتاريخ 2022/10	دعم تطوير الاستثمار الفلاحي بعنوان الأسمدة الزراعية	الأسمدة الزراعية	%50
328 بتاريخ 2022/04	دعم و تطوير الاستثمار الفلاحي بعنوان شعبة الأعلاف	- اقتناء بذور الاعلاف - دعم انتاج العلف	% 50
866 بتاريخ 2021/10	دعم و تطوير الاستثمار الفلاحي بعنوان تطوير الري الفلاحي	- اقتناء جرارات و تجهيزات فلاحية	صفقة فردية

المصدر : (مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف 2022) .

- **دعم و تطوير الإستثمار الفلاحي بعنوان الأسمدة الزراعية :**

و يساعد هذا البرنامج على تمكين المستثمر الفلاحي من إقتناء الأسمدة المختلفة الزراعية (أسمدة بطاطا، طماطم ، حمضيات قمح ... الخ) .

و ذلك بدعم قدره 50% حسب آخر مقرر (948 – 03 – 2022) .

و الشكل الموالي يوضح تطور دعم الأسمدة الفلاحية بولاية الطارف خلال الفترة (2014 – 2022)

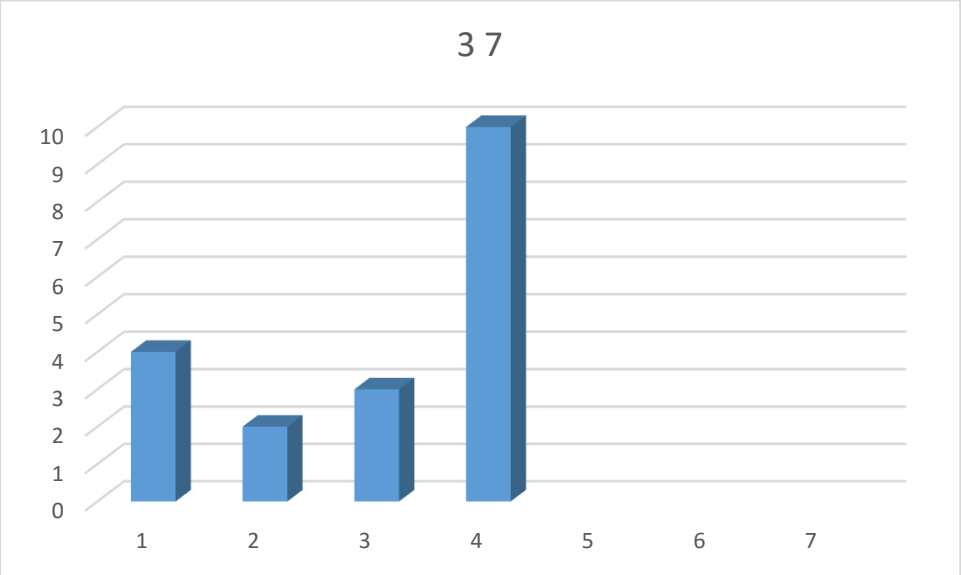

المصدر : (مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف 2022) .

بما أن الولاية بدأت تطبيق البرنامج سنة 2014 ، نلاحظ إقبال قليل من طرف الفلاحين ، إذ وصل خلال هذه السنة عدد ملفات طلب الدعم 8 ملفات فقط بمقابل 28366616.0 دج ليرتفع سنة 2015 ارتفاعا كبيرا و وصل إلى 111 ملف بمقابل 168086902,12 دج ، لم يبدأ بالإنخاض الطلب على هذا النوع من الدعم من طرف الفلاحين سنة 2016 ، 2017 ، 2018 بعدد ملفات على التوالي 57 ، 32 ، 32، 30 ملف و يعود هذا الإنخفاض إلى شروع ولاية الطارف في تطبيق أنواع أخرى من برامج الدعم الفلاحي و القروض الموجهة للفلاحة ، في حين السنوات الأخيرة عودة إقبال الفلاحين على الدعم المقدم للأسمدة الفلاحية بداية من 2020 بـ 47 ملف ما يقابله 10215580,00 دج ، و استمر هذا الإرتفاع سنة 2021 و السداسي الأول من سنة 2022 بعدد ملفات تقدر بـ 75 و 33 على التوالي و ذلك يعود إلى أزمة كوفيد – 19 – ما زاد من غلاء الأسمدة لذا لجأ الفلاحون إلى أخذ الدعم .

- **دعم و تطوير الإستثمار الفلاحي بعنوان الأعلاف الحيوانية :**

بدأت ولاية الطارف في تطبيق هذا البرنامج سنة 2015 ، في المقرر رقم (1096 – 12 – 2015) و يوفر هذا الدعم للفلاح إمكانية إقتناء بذور الأعلاف و استعمالها و يصل نسبة الدعم إلى 50% من مبلغ بذور العلف ، دعم إنتاج العلف المجفف ، دعم الأعلاف الملفوفة , و تصل نسبة الدعم فيها 30% و الجدول الموالي يوضح تطور عدد الملفات المقدمة و المبالغ المقابلة لها الداعمة للفلاح لإقتناء الأعلاف خلال الفترة 2016 ، 2021 .

الجدول رقم (4) : تطور إقبال الفلاحين على الدعم المقدم لإقتناء الأعلاف الحيوانية .

السنة	عدد الملفات	مبلغ الدعم
2016	1	83375.00
2017	3	294000.00
2018	8	979940.00
2019	6	233500.00
2020	1	0
2021	34	5272490.00

المصدر : (مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف 2022) .

من خلال الجدول أعلاه و الإحصاءات المقدمة لدعم الأعلاف نلاحظ إقبال ضعيف جدا للفلاحين على هذا النوع من الدعم فخلال الفترة (2016 – 2020) إذ نجد كقيمة عظمى لعدد الملفات المقدمة وصلت 8 ملفات فقط بقيمة 979940.00 دج ، ما يبين أن ولاية الطارف ولاية فلاحية بامتياز و لا تحتاج لأعلاف لتربية الحيوانات بل بإمكان الحيوانات أن تعلف من الحشائش التي تنمو دون بذور و زراعة ، و

أما بالنسبة لسنة 2021 نلاحظ إقبال محسوس للفلاحين على الدعم بـ 34 ملف و ذلك راجع إلى الحرائق التي حدثت في الآونة الأخيرة .

- **دعم و تطوير الإستثمار الفلاحين بعنوان إقتناء المكننة :**

بدأت ولاية الطارف بتطبيق هذا النوع من الدعم لتطوير الفلاحة في الولاية سنة 2018 في المقرر رقم (77 – 01 – 2018) الذي يدعم إقتناء العتاد و التجهيزات الفلاحية المصنوعة محليا بنسبة 40% بصفة جماعية ، 30% بصفة فردية ، كذلك يدعم إقتناء حاصدات و تجديدها ، و الشكل الموالي يوضح تطور دعم المكننة الفلاحية في ولاية الطارف .

- **قرض التحدي :**

تم إطلاق هذا النوع من القروض في ولاية الطارف سنة 2014 ، و هو قرض متوسط و طويل لأجل يستفيد منه الفلاح عن طريق بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، تتنوع القروض على العديد من الشعب الفلاحية منها إنشاء مستثمرات فلاحية ، تربية مواشي ، إنجاز مضخات المياه و الري ، شراء معدات و آلات فلاحية و غيرها .

الشكل رقم(5) : تطور الطلب على قرض التحدي خلال الفترة 2017 – 2022

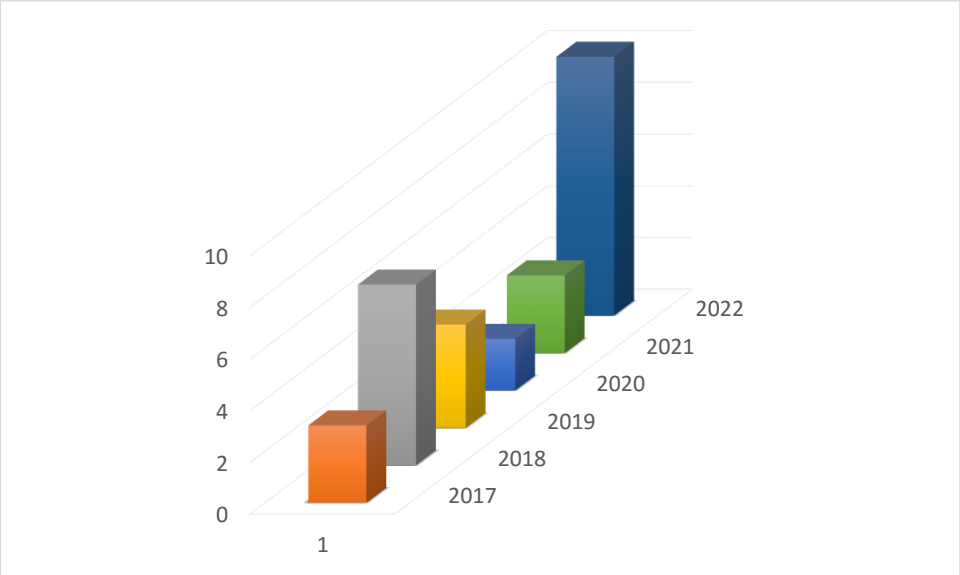

المصدر : (مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف 2022) .

من خلال الجدول يتضح أن الفلاحين مقبلين بشكل معتبر على قرض التحدي في ولاية الطارف ، فقد بدأ التنفيذ الفعلي له في الولاية سنة 2014 ، و الفلاحة في تطور منذ تطبيقه ففي 2017 استفادة بـ 11 فلاحا من خلال القرض بقيمة 179.616.241.98 دج ، ليرتفع سنة 2018 إلى 40 ملف بقيمة 983.172.785.87 دج ، في حين سنة 2019 نلاحظ إنخفاض في الطلب على القرض بـ 17 ملف بوادر أزمة كرونا في السداسيات الأخيرة و إنعدام الطلب على القرض سنة 2020 بـ 0 ملف ، لكن سنة 2021 و 2022 نلاحظ عودة الطلب على القرض التحدي بـ 14 و 21 ملف على التوالي .

المطلب الثاني : الدور التنموي للبرامج الفلاحية في الولاية .

كان لبرامج الدعم و التنمية الفلاحية دور كبير على الإنتاجية الفلاحية لولاية الطارف ، فقد كانت بمثابة منشط و حافز للنهوض بالقطاع الفلاحي في المنطقة خاصة و أنها تحظى بمميزات فلاحية هائلة .

- **تطور الإنتاج الفلاحي لولاية الطارف خلال الفترة (2016 – 2021) :**

شهدت ولاية الطارف تطورا كبيرا في كميات الإنتاج الفلاحي خلال السنوات الأخيرة ، بفعل البرامج التنموية الجديدة و التي استفادت منها الولاية ، حيث أدت إلى ارتفاع حصيلة النشاطات الفلاحية .

- **الإنتاج الزراعي :**

و تم تقسيمها إلى عدة أنواع هي زراعة الطماطم ، الأشجار المثمرة و الحبوب .

- **زراعة الطماطم** : تشتهر ولاية الطارف بالعديد من المنتجات الزراعية و أولها منتوج الطماطم و يمكن تتبع تطور هذا الخير من خلال المساحة المستغلة لزراعة الطماطم و كميات الإنتاج .

الشكل رقم(6) : تطور إنتاج الطماطم خلال الفترة 2016 – 2022 .

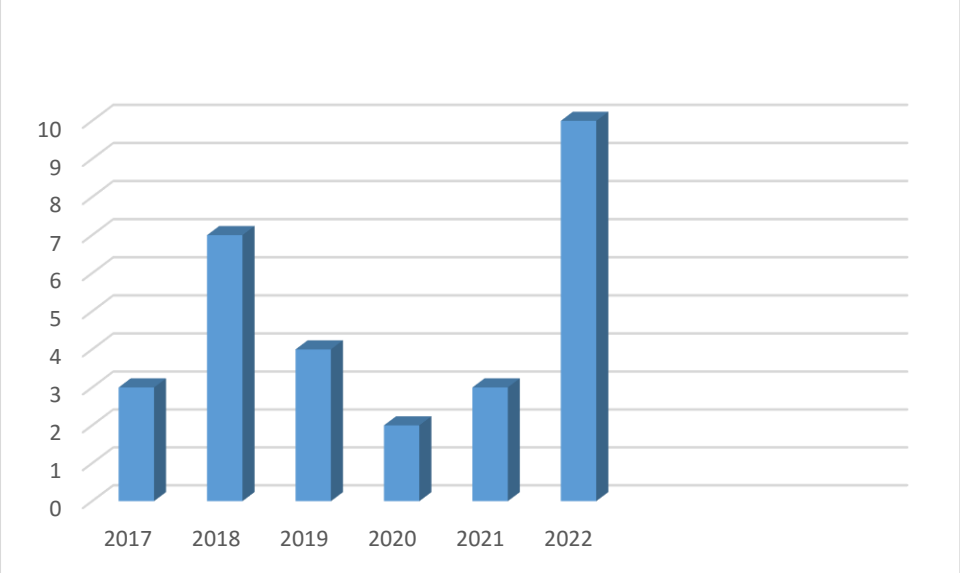

المصدر : (مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف 2022) .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن منتوج الطماطم قد عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة الدراسية (2016 – 2022) من حيث المساحة المزروعة و كمية الإنتاج ، فكل ما تزيد المساحة المخصصة لزراعة الطماطم يرتفع معها الإنتاج فبداية سنة 2016 تم استغلال ما يقارب 2653.80 هكتار و أعطت ما يعادل 789.440.20 قنطار طماطم ، ليرتفع المساحة في السنة الموالية إلى 4876.70 هكتار ما يقابلها

1476516.1 قنطار من إنتاج الطماطم ، ليواصل الإرتفاع خلال الفترة (2018 – 2020) إلى 5104.263,90 قنطار و هي القيمة العظمى التي يصل إليها الإنتاج في فترة الدراسة و يعود هذا التطور إلى العمليات التي قامت بها الدولة من برامج و تسهيلات فلاحية لينخفض إنخفاض حاد في فترة (2020 – 2021) إلى 2534,30 هكتار من المساحة المزروعة و 659.386,50 قنطار كإنتاجية و هذا يعود لأزمة كوفيد – 19 – ليعاود افرتفاع مرة أخرى .

- **زراعة الأشجار المثمرة :**

أعطت الدولة أهمية كبيرة لهذه الشعبة و خاصة شعبة العنب كون ولاية الطارف تشتعر بهذه الفاكهة ما زاد من تطور الإنتاجية منها .

الجدول رقم (5) : إنتاج الأشجار المثمرة بولاية الطارف (2016 – 2022)

الموسم	2017-2016	2018-2017	2018-2019	2019-2020	20212-2020	20222-2021
الزيتون	6367.3	12261.3	36153.3	47598.5	7871.5	10675.01
العنب	335486.2	628425.5	1024353.3	1043721.3	485766.8	986745.7
الحمضيات	4005.6	5367.8	8384.7	1186.2	3758.7	6784.5

المصدر : (مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف 2022) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إنتاج الأشجار المثمرة من زيتون و عنب و حمضيات في تزايد مستمر، فبالنسبة لشعبة الزيتون نجد من خلال الإحصاءات المبنية أنها زادت من 6167,2 قنطار في الموسم (2016 – 2017) إلى 47.563,80 قنطار في الموسم (2019 – 2020) . لتنخفض خلال الموسم

(2020 – 2021) إلى 7873,56 قنطار و هي قيمة دنيا خلال فترة الدراسة و يعود السبب إلى تداعيات جائحة كوفيد 19 .

أما بالنسبة لشعبتي العنب و الحمضيات فنجد انها كذلك في تطور مستمر فالعنب هو الفاكهة المشهورة بها ولاية الطارف في فصل الصيف و إحصائيات الجدول توضح توفر هذا النتوج بكثرة خلال فترة الدراسة.

في المقابل نجد أن الحمضيات كذلك في تطور فقد ارتفعت من 4005,6 قنطار في 2016 إلى 11867,2 قنطار في 2019 و انخفضت في الفترة (2020 – 2021) إلى 3758,7 طبعا لنفس السبب السابق (جائحة كورونا) ليعاود الإرتفاع في الفترة (2021 – 2022) إلى 6784,5 قنطار ، و يعود كل هذا التطور لإنتاج الأشجار المثمرة إلى الدولة و برامجها الهادفة للنهوض بالزراعة و القطاع الفلاحي .

- **زراعة الحبوب :**

يمكن توضيح تطور زراعة الحبوب من قمح الصلب ، قمح لين ، شعير بولاية الطارف

الجدول رقم (7) إنتاج الحبوب بولاية الطارف (2016 – 2022)

الموسم	2017-2016	2018-2017	2018- 2019	2019- 2020	20212-2020	20222-2021
القمح الصلب	436340	488681	495223	495826	466112	472234
القمح اللين	128436	193635	206477	208575	123752	157834
الشعير	50832	54784	68753	81523	71523	75844

المصدر : (مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف 2022) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إنتاج الحبوب في ولاية الطارف في تزايد و يعود هذا التزايد إلى ارتفاع المساحات التي خصصتها الدولة لزراعة الحبوب و المساعدات و البرامج التنموية التي ساهمت بشكل كبير في الرفع من الإنتاجية الفلاحية .

فبالنسبة لإحصائيات الجدول المتعلقة بالقمح الصلب و اللين و الشعير نجد أن إنتاجيتهم في تطور منذ الفترة (2016 – 2017) بـ 436.349 قنطار 128.436 قنطار و 50813 قنطار على التوالي ، إرتفعت إلى 466.112 قنطار ، 123.752 قنطار و 71.523 قنطار في الفترة (2019 – 2020) ما يؤكد الأهمية الكبيرة التي أولتها الدولة لشعبة الحبوب .

أما بالنسبة لفترة (2020 – 2021) نجد أن الولاية إنخفضت نتيجة أزمة كوفيد 19 لتعاود الإرتفاع في الفترة الموالية .

- **الإنتاج الحيواني :**

تمتلك ولاية الطارف ثروة حيوانية تتصف بالتنويع أهمها تربية الأغنام ، الأبقار ، الدجاج ، فحسب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عرفت الولاية تطورا و نمو إنتاجي في مختلف الأصناف كما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم (8) : تطور الإنتاج الحيواني للفترة 2017 – 2021 .

السنة	2018-2017	2019-2018	2020-2019	2021-2020
الابقار	81800	82630	83382	83810
الأغنام	152100	158655	153475	162335
الماعز	33640	34623	41415	41845
دجاج البيض	9504	15567	9054	3017
دجاج التسمين	786336	1021480	1078435	750590

المصدر : (مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف 2022) .

نلاحظ من خلال الجدول أن إنتاج الثروة الحيوانية شهد نموا و تقدما بسبب الطبيعة الرعوية للولاية ، حيث كان إجمالي عدد الأبقار الحلوب 81800 بقرة سنة 2017 ، لترتفع الكمية و تصل إلى 82382 رأس، 83.382 رأس و 83.810 رأس سنة 2019 ، 2020 ، 2021 على التوالي ، في المقابل نلاحظ كذلك ارتفاع كمية الأغنام بنقص الوتيرة ففي سنة 2017 وصل عدد الرؤوس إلى 152.100 رأس ليصل إلى 162.335 رأس سنة 2021 ، و يعود هذا إلى التسهيلات المالية التي قدمتها الحكومة في إطار التمويل البنكي و الدعم الحكومي لمختلف مستلزمات تربية الأبقار و المواشي من بناء الإسطبلات و إستغلال للأراضي و دعم أسعار الأعلاف و غيرها .

أما بالنسبة للدجاج بنوعيه فنلاحظ تذبذب في كميته ، ففي سنتي 2017 و 2021 ، نلاحظ تراجع في كمية كل الثروة الحيوانية و يعود هذا التراجع إلى الأمراض المعدية و الحظيرة التي شهدتها الثروة الحيوانية خاصة بالنسبة للأبقار و الغنام ما يعكس بشكل سلبي على حجم الإنتاج .

- **الإستثمار الفلاحي :**

اعتمدت السياسات و البرامج الفلاحية التي وضعتها الدولة على أسلوب و تطوير الفلاحة و النهوض بالقطاع .

الجدول رقم (9) : أهم المشروعات الفلاحية لولاية الطارف سنة 2021 .

المشروعات الفلاحية	عدد المستثمرات الفلاحية
اجمالي المستمرات الفلاحية	11785
مستثمرات ملك الدولة	3172
مستثمرات ملك الخواص	8613
مصانع الزيت	02
مصانع الألبان	02
غرف التبريد	14
و حدات معالجة الطماطم	07
حظائر الدجاج اللاحم	351
بيوت الدجاج البيضاء	113

المصدر : (مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف 2022)

المطلب الثالث : المشاكل والصعوبات التي تواجه الصناعات الغذائية في ولاية الطارف

تعاني الصناعات الغذائية في ولاية الطارف عديد المشاكل والصعوبات التي تعرقل مساهمتها في التنمية المحلية للولاية وتحد منها، فمنها مشاكل عامة تخص بيئة العمل وهي الصعوبات التي تواجه جميع الناشطين في القطاع على حد سواء في الجزائر عموما وفي ولاية الطارف على وجه التحديد كالظروف البيئية وشح الأمطار، الظروف الإدارية والبيروقراطية، ومنها صعوبات ومشاكل ذاتية تخص كل متعامل بصفة خاصة.

1- مشاكل المواد الأولية والعتاد: تمثل المشاكل المرتبطة بالمادة الأولية والعتاد وآلات الإنتاج أحد أهم العقبات والصعوبات التي تواجه المنتجين في هذا المجال في الولاية ويمكن عرض أهم هذه المشاكل في النقاط التالية :

- ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية لكونها في الغالب مستوردة من الخارج.
- غلاء قطع غيار المعدات والآلات وندرتها

2- سوء التسيير والإفلاس خاصة بالنسبة للمؤسسات العمومية: خاصة في

في مصانع تحويل الطماطم والمطاحن في ولاية الطارف مثلها مثل مصانع الجزائر عامة ومصانع الشرق خصوصا حيث أنها عانت من غلق وإفلاس العديد من وحدات تحويلية للطماطم بعد ما كان الشرق الجزائري في سنوات الثمانينيات والسبعينات نموذجا مثاليا في إنتاج الطماطم والممول الرئيس للسوق الوطنية ، غير أن غلق أكبر المصانع المتواجدة به على غرار البستان بالطارف ومصنع سيبوس بعنابة وضع حدا من النمو وازدهار شعبة الطماطم ، مشاكل مصانع الطماطم بالشرق إنطلقت بمتاعب الملاحقات القضائية نتيجة التهرب الضريبي ،سوء التسيير والعجز في تسديد المستحقات لدى البنوك و

مؤسسات التعليب والتي جرت أصحابها إلى المحاكم وأصدرت في حقها أحكام قضائية بتصفية العديد منها وإحالة عقارها ومعدات التحويل بها على الحجز التحفظي والبيع في المزاد العلني

علما أن أول الوحدات التي تعرضت لمشاكل التسيير هي وحدات مصبرات سيبوس بعنابة نتيجة تراكم الديون ثم توالت مصانع أخرى في الغلق، فأصبحت مهملة وإلى يومنا هذا دون أي محاولة من الوزارة المعنية أو الحكومة، إعادة تدعيمها وإطلاقها من جديد.

3. نقص التمويل وغياب الفعالية لدى المؤسسة العمومية الوطنية:

حدد عدد من المستثمرين مجموعة من المعوقات كانت سببا في عرقلة عملية النمو داخل قطاع الصناعات الغذائية في الولاية تمثلت في صعوبة الحصول على التمويل وارتفاع تكاليفه، والضمانات المغال فيها من البنوك والغش التجاري وارتفاع تكاليف الإنتاج والتقدير الجزافي للضرائب وأزمة الطاقة وتراجع الصادرات وآخرها انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل الأورو الذي تسبب في تكدس مستلزمات الانتاج في الموانئ.

4. الطوابير التي تضيع معها كميات مهولة من الانتاج: إضافة إلى ما سبق ذكره تعاني الصناعات الغذائية في ولاية الطارف وبالتحديد في شعبة الطماطم الصناعية من مشكلة كبيرة تتمثل في إيصال الطماطم من الحقول إلى مصانع الطماطم الصناعية بالطارف هذا المشكل الذي يعيشه المنتجين والناقلين وعمال مصانع التحويل كل موسم بسبب طوابير تضيع معها كميات مهولة من الإنتاج ، أحيانا تفقد من 20% من وزن الطماطم بسبب طول الانتظار تحت حرارة شديدة ويبقى الأمل أن تجد الدولة حلا و ترفع قدرات التحويل بالتنسيق مع كبار المصنعين .

5. مشكل نقص اليد العاملة : وهي أحدى أهم الأسباب التي تعيق نمو الصناعات الغذائية في ولاية الطارف فمثلا مع كل بداية حملة جني الطماطم الصناعية بالطارف تتجدد أزمة اليد العاملة وتتفاقم معاناة المزارعين في البحث عن عمال وذلك بسبب الرفض للعمل بالقطاع الزراعي رغم الحاجة والفقر المتفشي بالضواحي الشعبية الكبيرة والقرى .

خاتمه الفصل:

تم التطرق من خلال هذا الفصل الى واقع القطاع الفلاحي في ولاية الطارف باعتبارها ولاية فلاحيه بالدرجة الاولى وبامتياز كونها تمتلك عناصر وقدرات مهمه في الجانب الفلاحي وبالتالي فهي قادره على الاستثمار في هذا المجال كما انه باستطاعتها احتلال المرتبة الاولى في الانتاج الفلاحي وخاصه في الناحية النباتية فالاستثمار في المنطقة يعرف حركيه تتجه نحو مسعى تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي تراهن عليه الجزائر لتنويع الاقتصاد وتقرير التبعية النفطية وهذا راجع الى نصيب الولاية من برامج الدعم الفلاحية التي حظيت بها وساهم في انعاش الفلاحة في الولاية وتطور الانتاج الفلاحي يعكس الاثر الايجابي لهذا البرنامج على الانتاج الزراعي والحيواني في المنطقة.

الخاتمة العامة:

في النهاية وضمن خاتمه عامه حاولت ابراز اهميه القطاع الفلاحي الجزائري وعلاقته المباشرة بالصناعات التحويلية والمتمثلة بالدرجة الاولى بالصناعات الغذائية وايضاح المشاكل والعراقيل التي يعاني منها هذا القطاع والتطرق الى اهم السياسات المتبعة في تطوير القطاع الفلاحي التي تعد من اصعب المشاكل التي وجهها حيث مرت الجزائر خلال فتره الاستثمارية وبعدها بعده تطورات بعد الاستقلال 1962 1980 بداية من التسيير الذاتي والثورة الزراعية وكذا مرحله تمويل القطاع العام والخاص واثر هذه التطورات في السنوات الأخيرة القطاع التي احدثت تغيرات عديده في المجال الفلاحي ومساهمته الفعالة على القطاعات الاخرى ان اغلب الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الوطني اتفقت على ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني وتوجيه الاهتمام اكثر لتشجيع قطاع الصناعات الغذائية بكل فروعه في ظل توفر قاعده فلاحيه متنوعه ولا شك الصراع على القمه الاقتصادية مع بداية الدخول الألفية الثالثة والتغير الواضح في قواعد اللعبة في الاسواق على الصعيد المحلي والدولي وتلازميه البقاء في السوق مشروط بمن يستطيع الوصول اليه اسرع واجود من لديه تنظيما مؤسسيا افضل من الاخرين وغير ذلك من التطورات المتسارعة المتعلقة بانخفاض اسعار البترول انما يتطلب من الساسة ورجال الاقتصاد في الجزائر بناء وتنميه الاقتصاد الجزائري على اسس وقواعد وتوجيهات تتلائم مع متطلبات التنافسية العالمية في الوقت الراهن وفي المستقبل.

❖ **أولا : نتائج البحث**

من خلال دراستنا و استعراض عناصر البحث يمكننا استخلاص النتائج التالية :

1- ورثت الجزائر حينما تسلمت زمام أمورها بعد الإستقلال هياكل استعصى عليها عملية التقويم و الإصلاح و الخراب الذي مس الأراضي فترة الإستعمار من جراء السياسات التي انتهجها الإستعمار ، فقد كان من المفروض القيام بتحسين الأرياف و تجديد القطاع الفلاحي في إطار العمل الإشتراكي

2- اهتمت الجزائر بالقطاع الفلاحي غداة الإستقلال مباشرة من خلال البرامج و المراحل التي انتهجتها الحكومة لإنشاء اقتصاد وطني يعتمد على القطاع الفلاحي بداية بالتسيير الذاتي و الثروة الزراعية و كذا مرحلة تمويل القطاع العام و الخاص .

3- المساهمة الكبيرة و الفعالة للدعم الحكومي في تطوير الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي و الحيواني.

4- دور و مساهمة القطاع الفلاحي في بنية الاقتصاد الوطني و بالتحديد دوره في تطوير الصناعة التحويلية و الغذائية خاصة .

5- اهتمت ولاية الطارف بتنمية القطاع الفلاحي باعتبارها ولاية فلاحية بالدرجة الأولى و ذلك باتباع عدة سياسات للدعم من خلال الأغلفة المالية المعتبرة التي قدمت للفلاحين ، حيث ساهم هذا الدعم في تطور القطاع .

6- تطور الإمكانات الفلاحية الكبيرة للولاية إلا أنها غير مستغلة بشكل مخطط له ، مبني على القدرات الطبيعية و أساليب الإنتاج و تطلع المستثمرين .

❖ **ثانيا : الإقتراحات**

من خلال بحثنا و دراستنا التي قمنا بها في إطار واقع و آفاق القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولاية الطارف و الذي يستوجب دراسة مطولة و معمقة و أشمل مما يزيد من تطوره و ازدهاره و رفع إنتاجيته ، إلا أننا ارتئينا أن نقترح بعض التوصيات بشأنها أن تدعم القطاع .

1- القطاع اليوم طاقة أساسية في كل دولة خاصة الجزائر التي لها الإمكانيات اللازمة و من هذا المنطلق يجب على الدولة وضع قوانين فلاحية منظمة تكون بمثابة مرحلة تقديمية في مجال تنظيم و تحسين آداء القطاع .

2- تسهيل شروط الدعم الفلاحي لجذب المستثمرين .

3- منح القروض الفلاحية و متابعة مراحل تنفيذها من أجل تحسين مستوى القطاع .

4- الإرشاد و التوجيه للفلاحين في استخدام الموارد الفلاحية .

5- النظر إلى الفلاح على أنه عون اقتصادي من خلال إعادة الإعتبار للمهنة الفلاحية .

6- إنشاء معاهد لتكوين و ترقية الفلاحين و ذلك من أجل الإطلاع على كل ما هو جديد من أساليب في القطاع .

7- توسيع شبكة الري للتقليل من نسبة الإعتماد على الأمطار بالدرجة الأولى .

8- الاهتمام بالصناعات التحويلية و تشجيعها خاصة الصناعة الغذائية و ذلك للعلاقة الطردية التي تربطها بالفلاحة .

9- أما بالنسبة لولاية الطارف الإستغلال الأمثل لكل المقومات الفلاحية التي تحظى بها ولاية الطارف لتحقيق الإكتفاء الذاتي و بالتالي التنمية المحلية .

- تسهيل إجراءات القروض المشجعة للإستثمار الفلاحي مع ضرورة متابعتها .

- توفير مناخ ملائم لتطوير الإنتاج الفلاحي من خلال تسهيل عملية امتلاك الأراضي للفلاحين المستثمرين التي تتيح لهم لإنجاز مشاريع فلاحية مستدامة لما تتميز به الولاية من موقع فلاحي بامتياز .
- التوجه إلى استخدام الأسمدة العضوية بدلا من الأسمدة الكيماوية لما لها من أضرار على البيئة و على الإنسان و أيضا غلاء أسعارها .
- ربط أصحاب المشاريع بالجامعة و مراكز البحث و التكوين للمساهمة في تطوير القطاع و توفير اليد العاملة المؤهلة .
- إنشاء مصانع أخرى للمصبرات الغذائية (الطماطم) خاصة لكونها هي الغالبة في الولاية و ذلك من أجل تفادي الطوابير الهائلة للفلاحين لبيع الطماطم للمصانع ، لأن الكثير منها تعرض للتلف

❖ **ثالثا : آفاق الدراسة**

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة ، تم جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات النظرية و التطبيقية وفق ما هو متاح ، حتى يمكن الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ، و قد تبين أن الموضوع جد واسع و يحتاج إلى تعمق ، و لذلك يمكن إعتبار الدراسة كبداية لمواضيع أخرى يمكن أن تسد نقائص هذه الدراسة و تساهم في إثراء البحث العلمي و عليه تم إقتراح بعض المواضيع لأجل التطرق لها مستقبلا :

- القطاع الفلاحي رهان تحقيق الإكتفاء الذاتي .
- الصناعة التحويلية و الغذائية خاصة كبديل للنفط للتصدير .

و في نهاية بحثنا نرجو أن نكون قد وفقنا في إنجاز هذا البحث المتواضع ، وفقا لمنهجية البحث العلمي .

قائمة المراجع

- ✓ قيمور سيد أحمد ، التأمين الفلاحي في الجزائر آفاق ، رسالة المجاستر كلية العلوم التسيير و العلوم الاقتصادية ، جامعة ابن خلدون تيارت ، 2015/2014 ص 30.
- ✓ عياش حذيفة , سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر , رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية و الاعلام جامعة الجزائر 2011/2010 ص 17-19
- ✓ محمد غسان , ابن العوام وكتاب الفلاحة كلية الفنون الجميلة جامعة دمشق2013 ص –
- ✓ عمر شعبان , تشكل اسعار المنتجات الفلاحية رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية بالجزائر1988 /1989 ص 96
- ✓ هادف عبد الله , واقع تسويق المنتوج الفلاحي بالجزائر رسالة ماستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير جامعة ابن خلدون تيارت 2012/2011 ص ص 5.4
- ✓ هادف عبد الله واقع تسويق المنتوج الفلاحي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، من 96
- ✓ [1] فوزية غربي, الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية, رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة 2008/2007 ص 52-53
- ✓ علي عبد الرحمن علي الزراعة العربية و تحديات القرن 21 اللجنة المصرية للتخطيط العدد 2 2002 ص 262/261

- ✓ قصور سيد أحمد العامين الفلاحي في الجزائر، واقع وأفاق، رسالة ماستر كلية العلوم الإقتصادية والمارية والتسيير، جامعة ابن خلدون، ثارت 2014/2015، من 30
- ✓ رابح زيدي ,تمويل و تطور قطاع الفلاحة ف الجزائر,رسالة ماجستر كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1988/1987 ص 21
- ✓ عابد شريط,مجلة الخلدونية جامعة ابن خلدون العدد 01 2012 ص8
- ✓ عقال عبد الحكيم , البحث عن الأمثلة لمردودية الانتاج في القطاع الزراعي رسالة الماجستر كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2014 ص 233
- ✓ عبيدي مدني , دور الاعتماد الايجاري في التنمية الفلاحية في الجزائر رسالة ماجستير كلية العلوم الااقتصادية بالجزائر2009/2008 ص 06
- ✓ نور محمد لمين , دور الموزانة العامة في التنمية الريفية و الفلاحية كبديل اقتصادي خارج اطار المحروقات رسالة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ص 118
- ✓ جلولي محمد في القطاع الخاص و التنمية الفلاحية رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة ابن خلدون تيارت 2011/2010
- ✓ نور محمد لمين , دور الموزانة العامة في التنمية الريفية و الفلاحية كبديل اقتصادي خارج اطار المحروقات رسالة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ص115

- ✓ [1]– سفيان عبير انتصال ، دعم الحكومي و آثاره على التنمية الفلاحية ، رسالة ماستر كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ابن خالدون ، تيارت ، سنة 2014/2013 ، ص 39.
- ✓ عمر محي الدين ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية بيروت 1972 ، ص 277..
- ✓ د.باشي أحمد القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاضغاء ، مجلة الباحث ، العدد 2 ، جامعة الجزائر سنة 2003 ، ص 108
- ✓ بن صحراوي سارة ، دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر ، رسالة ماستر كلية علوم الاقتصادية ، جامعة ابن خلدون ، تيارت 2015/2014 ص ص 49 ، 50
- ✓ قموز سيد أحمد التأمين الفلاحي في الجزائر ، واقع و آفاق ، مرجع سبق ذكرة ص ص 52 ، 53
- ✓ قصير عائشة ، سياسات الدعم الحكومي ، و آثاره على التنمية الفلاحية ، رسالة ماجستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة الجزائر ، 2011، 2012 محمد إبراهيم سعدي الراعي " دراسة حول الصناعات التحويلية في فلسطين تحليل ورؤية نقدية " إصدار رقم 17 لوزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني ، 2003

أولا : بالعربية

إن للقطاع الفلامي دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية كونه من القطاعات الأساسية والضرورية ولقد سعت أغلب البلدان عامة والجزائر خاصة إلى وضع سياسات وبرامج من أجل النهوض بهذا القطاع كونه مكمل للعديد من القطاعات الأخرى ، ومن خلال هذه الدراسة أردنا معرفة دور القطاع الفلاحي في تطوير الصناعات التحويلية في الجزائر و مختلف السياسات التي وضعتها الجزائر في دعم ما هذا القطاع وتطويره كما أوضحنا في الدراسة التطبيقية الدور الذي يلعب القطاع الفلاحي في تطوير الصناعة التحويلية وخاصة الغذائية منها بحكم العلاقة الطردية التي تربطهما وهذا على مستوى ولاية الطارف.

ثانيا : بالانجليزية

The agricultural sector has an effective role in achieving economic development, as it is one of the basic and necessary sectors. Most countries in general, and Algeria in particular, have sought to develop policies and programs in order to advance this sector, as it is complementary to many other sectors. Through this study, we wanted to know the role of the agricultural sector in developing manufacturing industries. In Algeria and the various policies that Algeria has put in place to support and develop this sector, as we explained in the applied study, the role that the agricultural sector plays in developing the manufacturing industry, especially the food industry, by virtue of the direct relationship that links them, and this is at the level of the state of El Tarf.